الأمم المتحدة

A/75/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٦

الأربعاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠.

خطاب السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك لتقديم كلمة رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

السيد ألكالاي (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان لتقديم كلمة رئيس جمهورية أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوزبكستان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد يانوس أدير، رئيس هنغاريا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا لتقديم كلمة رئيس هنغاريا.

وفقا للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org

20-24610 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة
papersmart.un.org

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد ينوس أدير، رئيس هنغاريا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس هنغاريا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان لتقديم كلمة رئيس كازاخستان.

السيد الياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لرئيس دولتي، فخامة السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية لتقديم كلمة ملك المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): يسعدني وشرفني أن أقدم إليكم خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ملك المملكة العربية السعودية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مقدونيا الشمالية لتقديم كلمة رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

السيد أوزونوفسكي (مقدونيا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف اليوم، في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا لتقديم كلمة رئيس جمهورية غانا.

السيد أوكيتيي (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): بمناسبة المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق لتقديم كلمة رئيس جمهورية موزامبيق.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق لتقديم كلمة رئيس جمهورية العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): إنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة رئيس جمهورية العراق، الدكتور برهم صالح، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في مداولاتها العامة لدورتها الخامسة والسبعين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد ساولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا لتقديم كلمة رئيس جمهورية فنلندا.

السيد سالوفارا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد ساولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان لكي تعرض خطاب رئيس قيرغيزستان.

السيدة مولدويسايفا (قيرغيزستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١١، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد تومي إسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بالاو لكي تعرض خطاب رئيس جمهورية بالاو.

السيدة أولدونغ (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني جدا أن أُعرض بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد تومي إسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٢، انظر A/75/592/Add.2).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أتايفا (تركمانستان).

خطاب السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مولدوفا لكي يعرض خطاب رئيس جمهورية مولدوفا.

السيد نيكولينكو (مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مولدوفا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٣، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد عبد المجيد تيبون، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لكي يعرض خطاب رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

السيد ميموني (الجزائر): يشرفني أن أعرض بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد عبد المجيد تيبون، رئيس الجمهورية الجزائرية، موجها إلى الجمعية العامة في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٤، انظر A/75/592/Add.2)

خطاب السيد خوان أورلاندو هيرنانديز ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس لكي تعرض خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

السيدة فلوريس (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديز ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٥، انظر A/75/592/Add.2)

خطاب السيد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان لكي تعرض خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

السيدة مدللي (لبنان): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، موجها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

عُرض بيان مسجل مسبقا في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٦، انظر A/75/592/Add. ٢)

خطاب السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا لكي يعرض خطاب رئيسة الجمهورية السلوفاكية.

السيد ميلينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم فخامة السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية، التي ستخاطب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين من خلال بيانها المسجل مسبقا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الجمهورية السلوفاكية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٧، انظر A/75/592/Add.2)

خطاب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد العام لقوات الدفاع في جمهورية كينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا لكي يعرض خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع فيها.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم فخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، الذي سيخاطب الجمعية العامة في المناقشة العامة لدورتها الخامسة والسبعين من خلال بيان مسجل مسبقا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع فيها.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٨، انظر A/75/592/Add.2)

خطاب السيد هاجي جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا لكي يعرض خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني ويشرفني أن أقدم فخامة الدكتور هاج غوتفريد جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، الذي سيقدم إسهامه في المناقشة العامة خلال الدورة الخامسة والسبعين التاريخية للجمعية العامة من خلال بيان مسجل مسبقا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٩، انظر A/75/592/Add.2).

خطاب السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا لكي يعرض خطاب رئيس جمهورية ليبريا.

السيد ديفيز (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض البيان المسجل مسبقا الذي أدلى به فخامة السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ويبرز البيان، في جملة أمور، التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا، ويدعو إلى التعجيل بالتزامنا المشترك تجاه تعددية الأطراف وإعادة تأكيد ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالروسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ليبريا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٠، انظر A/75/592/Add.2).

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.

المرفق ١

خطاب السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

[الأصل بالبوسنية، وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

عزيزي الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

يشرفني أن أخاطبكم باسم البوسنة والهرسك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا العام. وعلى الرغم من أنه، نظراً للظروف الاستثنائية التي سببتها الأزمة الصحية، لم تُتَحْ لنا الفرصة للتجمُّع في مقر الأمم المتحدة، من المهم للغاية تبادل الخبرات والآراء على هذا النحو، والحفاظ على استمرارية دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في الحياة البشرية عموما، ومع ذلك، في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، لا توجد أشياء كثيرة مهمة مثل الحوار. ولذلك، على الرغم من الأزمة الصحية، من الأهمية القصوى هذا العام أيضا أن هذه المنصة البشرية التي توفر أوسع حوار إنساني، ما زالت مستمرة في العمل.

أود في المقام الأول أن أهنئ السيد تيجاني محمد – بندي على رئاسته الناجحة للغاية للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أشدد تشديدا خاصة على ذلك، إذ أخذ في الحسبان الجهد الذي بذله السيد بندي، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، من أجل تمكين الجمعية العامة من الانعقاد هذا العام.

أود أيضا أن أهنئ السيد فولكان بوزكير على انتخابه، وبعث إليه برسالة مفادها أنه يستطيع دائما التعويل على الدعم الكامل من جانب البوسنة والهرسك في ضمان العمل المثمر للجمعية العامة في السنة التالية.

بالتأكيد أن جائحة فيروس كورونا هذه السنة هيمنت على العالم، وجلبت لنا تحديات لم نكن نتخيلها قبل ذلك. أما وقد أودت الآن، بأرواح مئات الآلاف من البشر، فقد ولّدت هذه الجائحة شعورا بسوء الطالع في جميع أنحاء العالم؛ وأوقع الضرر بالعديد من العائلات التي نتعاطف مع آلامها حقاً.

في الوقت نفسه، نجد أنه في لمحة من الزمن، حال هذا الطاعون الخطير جدا دون كل التلامس الجسدي وحركة المرور بين القارات والمناطق والدول، وفي نهاية المطاف، حال دون

اللقاءات اليومية بين الناس. إن الطريقة الوحيدة لمحاربته بكفاءة تكمن في التباعد الجسدي عن بعضنا البعض. وإذا ما أخذنا في الحسبان العادات البشرية واحتياجات الناس إلى الاختلاط الاجتماعي، لوجدنا أن الأمر شاقاً جداً، بل ومؤلماً في النهاية، وألحق أضرارا هائلة، في المقام الأول بالاقتصاد، ومن ثم أثر على نوعية الحياة عموماً. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أنه نظراً لنقص اللقاح والعلاج المناسب، تظل تلك الطريقة الوحيدة للكفاح من أجل حياة البشر، التي كان الحفاظ عليها أكثر أهمية من النمو الاقتصادي أو أي شيء آخر.

على الرغم من أنه، في الموجة الأولى من الجائحة، تعين علينا جميعا أن نمارس التباعد الجسدي الاجتماعي عن بعضنا البعض، ظهر تضامن قوي يقربنا من بعضنا البعض، على الصعيد الدولي وفي مجتمعات محددة. لقد أتيحت لنا الفرصة لكي نشهد مجتمعات محلية عديدة، في الوقت الذي كانت فيه هي نفسها تكابد هذا الوباء الفتاك، ما برحت تقدم المساعدة إلى مجتمعات أخرى، من أشد الفئات ضعفا؛ ولم تتقوقع على نفسها وتعزل نفسها عن الآخرين.

أود باسم البوسنة والهرسك أن أشكر جميع الأصدقاء الذين هبوا لمساعدتنا؛ وأود أن أشكر جميع الذين لم يتخلوا عنا في أحلك اللحظات.

على الرغم من أننا لا نملك موارد كبيرة، فقد حاولنا أيضا الاستجابة لجميع النداءات من أجل تقديم المعونة.

كما يحدث تماما في حالات النوازل الأخرى، فقد ذكرتنا هذه الحالة من النوازل بمدى أهمية توجهنا إلى بعضنا البعض، ومدى أهمية أن يكون لدينا أصدقاء.

نقدر بصفة خاصة أن البوسنة والهرسك، مع أنها ليست دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، قد أدرجت في نظام المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن اللقاح المضاد لفيروس كورونا يجب أن يكون متاحا للبشرية جمعاء.

عزيزي الرئيس،

ثمة حقيقة لا جدال فيها ألا وهي أنه خلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا وجود أزمة قوية جداً في تعددية الأطراف. وأصبحت المنظمات الدولية بوجه عام، بما فيها الأمم المتحدة ذاتها، موضوعا للتحديات القوية بل أصبحت مثارا للجدل.

أود أن أتشاطر معكم ملاحظة حول الكيفية التي أظهرت بها المنظمات المتعددة الأطراف، عند حدوث الجائحة، أهميتها الفائقة في عالم اليوم المعولم، الذي يقوم على الترابط ومدى ضرورة استمرار التعاون. وقد أظهر الوباء أن أكبر المشاكل التي تواجهنا اليوم لم يعد من الممكن حلها

من جانب دولة بمفردها أو ثلاث أو خمس دول. ولا يمكن التغلب على هذه الصعوبات إلا من خلال الاستجابة عبر الوطنية والمتعددة الأطراف، على أساس الحوار والتعاون بين أكبر عدد ممكن من الدول.

استطعنا بصفة خاصة أن نشهد ذلك في القارة الأوروبية، حيث أن هناك اتفاقا تاريخيا بشأن صفقة إنعاش اقتصادي للاتحاد الأوروبي تزيد قيمتها على تريليوني يورو، وهذه دلالة على أن الوحدة الأوروبية قوية للغاية ويمكن أن تعتبر مثالا تحتذى به في جميع بقاع العالم الأخرى.

تجلت أيضا قوة الاتحاد الأوروبي في كونه لم يوجه موارده المالية الهائلة لخدمة احتياجاته الخاصة فحسب، بل دعم أيضا بلدانا أخرى، بما فيها البوسنة والهرسك، وهي بلد سائر على طريق العضوية في الاتحاد الأوروبي.

تود البوسنة والهرسك أيضا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانها للاتحاد الأوروبي على الدعم القوي الذي تلقته لاقتصادها ونظام الرعاية الصحية لديها الذي يتمتع بإمكانية استقرار ممتازة.

إن صفقة المساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك والتي تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠٠ مليون يورو، بغرض التعامل مع التداعيات الاقتصادية للجائحة، بالتأكيد قد عززت التزامنا بالتكامل الأوروبي، وفي الوقت نفسه، ضمنت للاتحاد الأوروبي ذاته الاستقرار في أقرب جوار له.

سيصادف نهاية هذا العام مرور ٢٥ عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام، الذي أنهى الحرب في البوسنة والهرسك. وعندما جرى التوقيع على هذا الاتفاق في الوهلة الأولى، بدا ضعيفا جدا وغير مقبول، ومع ذلك فقد ثبت أنه وضُع في إطار قوي جدا مكّنه من الصمود لتحقيق الاستقرار، وقد نجح في التغلب على العديد من التحديات.

إن المشكلة الرئيسية لاتفاق دايتون للسلام تكمن في عدم تنفيذ بعض أجزائه على الإطلاق، بينما تم تنفيذ البعض منها.

إن المرفق الرابع، أو دستور البوسنة والهرسك، بصورة جزئية، يفترض مسبقا التنفيذ الكامل للاتفاق بأكمله. ويجب معالجة ذلك القصور فيه. ويجب تنفيذ اتفاق دايتون للسلام تنفيذا كاملا؛ ويجب أن يكون هناك اتفاق سلام في الشرق الأوسط. ويجب احترام جميع قرارات المحاكم الدولية، وضمان المساواة لجميع المواطنين في الحقوق، وفقا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويتعلق هذا الأمر بصفة خاصة بالأشخاص المطرودين الذين عادوا إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب. لقد ظلت البوسنة والهرسك تعيش في سلام طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية،

وهو أمر لا غنى عنه. ونأخذ في الحسبان تجربتنا في التسعينات، فضلا عن تجربة مناطق الأزمات العديدة التي ظهرت في جميع أنحاء العالم.

عندما نتكلم عن مواطن القصور في اتفاق دايتون للسلام، ينبغي ألا ننسى أبدا أن هذا الاتفاق إنما هو اتفاق سلام، هدفه الأساسي ليس ضمان تنفيذ معايير دستورية متطورة، ومن الطبيعي تماما أن يتطلب استكمالا لا يمكن تحقيقه إلا بتوافق سياسي واسع في الآراء.

من المهم جدا لجميع الرموز السياسية ذات الصلة في بلدنا أن تدرك تماما الحقائق القائلة بأنه لا يمكن تغيير أسس اتفاق دايتون للسلام إلا بموافقة الجميع وبتوافق واسع في الآراء بين الجميع.

بطبيعة الحال، فإن هذا الوضع يعني أنه لا يمكن إحداث تغييرات سريعة وبسيطة، وبالتالي، لا يمكن إحراز تقدم سريع وبسيط، وهو ما يتوقعه الكثيرون ويطالبون به. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الحالة تضمن للجميع في البوسنة والهرسك التمتع بمستوى كبير من الأمن والحماية.

يوجد توافق عام في الآراء في البوسنة والهرسك بشأن أهمية صون السلام، الأمر الذي لا مندوحة منه، وبالتالي اتفاق السلام الذي يقوم عليه صون السلام. وهذا يعطي الأمل بأن قضايا التنمية في المستقبل ستستحوذ بدرجة أكبر على تفكير أبناء مجتمع البوسنة والهرسك، هذا المجتمع الذي يدخل مرحلة جديدة في طريقه التاريخي.

عزيزي الرئيس،

تتشاطر البوسنة والهرسك مع الجمعية العامة للأمم المتحدة قلقها بسبب النزاعات التي لم تحل في مناطق الأزمة الحالية.

نؤيد تأييدا تاما نداء الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بشأن وقف إطلاق النار على صعيد العالم، بعد تصاعد جائحة فيروس كورونا.

على الرغم من أن العنف قد انخفض مؤخراً في سورية، بيد أننا ندرك تماماً بأن النزاع لا يزال مستمراً بأشكال متفرقة، ونحن قلقون جدا إزاء الوضع الإنساني الصعب للغاية للمشردين داخلياً في سورية.

نشعر بالقلق لعدم إحراز أي تقدم في إنهاء الصراع في ليبيا واليمن وأوكرانيا، ولذلك، ندعو إلى تكثيف مشاركة هيئات المجتمع الدولي من أجل تحقيق نهاية دائمة للصراعات.

وترى البوسنة والهرسك أنه لا يمكن كفالة تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في العلاقات بين إسرائيل وفلسطين إلا من خلال الجهود الدبلوماسية، وفي إطار القانون الدولي، ولذلك، نقدم دعمنا الكامل لهذه الجهود.

تؤيد البوسنة والهرسك الحوار بين بريشتينا وبلغراد بقيادة وبرعاية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

إن البوسنة والهرسك شريك جاد وموثوق به وحازم في تعزيز المنطقة الأمنية الأوروبية؛ وأيضا شريك قوي في تعزيز الأمن الأوروبي. فنحن نسهم بهمة في الجهود الإقليمية بهدف تعزيز الاستقرار والأمن في غرب البلقان.

إن بلدنا يعزز باستمرار قدراته في مجال مكافحة الإرهاب، وجميع أشكال التطرف العنيف، والجريمة الدولية، وتصنيع المخدرات والاتجار بها. وتشارك البوسنة والهرسك في المبادرات الإقليمية والدولية التي تسهم في الأمن الدولي، وفي الفترة الماضية، حققنا وثبة واسعة إلى الأمام، إذ تحولنا من بلد كان يحتاج إلى مساعدة دولية في مجال البعثات العسكرية، إلى بلد أصبح جنوده وضباطه يشاركون في بعثات السلام في جميع أنحاء العالم.

نقيم تعاونا جيدا مع الدول المجاورة حول العديد من القضايا، ووضعنا مسألة العلاقات مع جيراننا على رأس أولويات سياستنا الخارجية. ذلك أن هدفنا يتمثل في حل القضايا المعلقة مع جيراننا من خلال الحوار، وعلى أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل والاحترام الكامل للقانون الدولي.

أود في هذا الصدد، أن أنقل شواغل مواطني البوسنة والهرسك، نظراً لأن بعض القضايا الهامة، مثل مسألة الاتفاقات بشأن حدود الدولة، لم تحسم بعد مع جميع البلدان المجاورة. وقد وقعت البوسنة والهرسك على اتفاق حدود الدولة مع الجبل الأسود، ومع ذلك، وحتى اليوم، لم توقع أي اتفاق من هذا القبيل مع صربيا أو كرواتيا. وترى البوسنة والهرسك أنه لا بد من إبرام هذه الاتفاقات في أقرب وقت ممكن، بالاقتران مع الاحترام الكامل لحدود البوسنة والهرسك المعترف بها دوليا، وبالامتثال الكامل للقانون الدولي وتنفيذه باتساق.

منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٧، ما انفكت البوسنة والهرسك تواجه مشكلة هائلة من الهجرات غير القانونية، وقد تفاقمت بشكل كبير خلال هذا العام. ونظرا لإغلاق طرق الهجرة المتبقية، فإن غالبية المهاجرين الذين يأتون من الشرق الأقصى والشرق الأوسط يتجهون نحو بلدان الاتحاد الأوروبي عبر أراضي البوسنة والهرسك، ويتسببون بمشكلة أمنية وإنسانية هائلة، ولا يملك بلدنا الموارد الكافية لحلها.

إن خطتنا تتمثل في تعزيز المؤسسات المختصة التي تعالج هذه المسألة، لحماية الحدود، وزيادة المساعدة المقدمة إلى المجتمعات المحلية التي تعاني من العبء الأكبر للأزمة. وبغية حل هذه المسألة بشكل كامل، نحتاج إلى دعم أكبر بكثير من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التعاون مع البلدان التي يأتي منها المهاجرون.

لا ينوي المهاجرون البقاء في البوسنة والهرسك. فهدفهم هو التوجه نحو أوروبا الغربية. إنهم يدخلون منطقة غربالبلقان، والبوسنة والهرسك، ومن الاتحاد الأوروبي، ثم توضع عند الحدود الغربية للبوسنة والهرسك يوضع حاجز أمامهم، ويظلون في البوسنة والهرسك على نحو لا لزوم له، مما يمثل مشكلة هائلة بالنسبة لنا.

فمن ناحية، لا تعد البوسنة والهرسك الوجهة النهائية للمهاجرين، بل إنها تواجه هذه المشكلة فقط بسبب قربها الجغرافي من الاتحاد الأوروبي كنقطة دخول للمهاجرين. ومن ناحية أخرى، فإن البوسنة والهرسك تتفهم موقفها داخل المجتمع الدولي ومنطقة الأمن الأوروبي بمسؤولية كبيرة، ولكننا نحتاج أيضا إلى دعم أقوى من الاتحاد الأوروبي ذاته، وكذلك من المجتمع الدولي بأسره.

علاوة على ذلك، نحاول توقيع اتفاقات مناسبة مع البلدان التي يأتي منها المهاجرون تسمح لهم بالدخول مجددا. وقد نجحنا مع بعض البلدان في التوصل إلى اتفاق، ونغتنم هذه الفرصة لنطلب من البلدان الأخرى، التي يوجد لها رعايا حاليا في البوسنة والهرسك، أن تنضم إلينا في هذه العملية.

إحدى المشاكل الاجتماعية الخطيرة في البوسنة والهرسك هي هجرة الشباب والمتعلمين. وفي الوقت الذي تعاني فيه البلدان المتقدمة النمو في الاتحاد الأوروبي من عجزها الديمقراطي، تعمل على جذب الشباب والمتعلمين من البوسنة والهرسك بمنحهم وظائف أنسب وفرص وجودية شاملة في نظمها ذات التنظيم الجيد.

إن الطريقة الوحيدة التي سنتمكن بها من مكافحة هذا الاتجاه بفعالية تتمثل في بناء مجتمع يقوم على مبادئ تكافؤ الفرص، والاستقرار السياسي، والأمن القانوني، حيث يمكن للشباب أن يخططوا لمستقبلهم.

إننا ندنو ببطء ولكن بتصميم، صوب هذا الهدف بفضل منظور موثوق به بشكل خاص في عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، بدأنا بتنفيذ الالتزامات الواردة في رأي المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بطلب البوسنة والهرسك لعضوية الاتحاد الأوروبي، ونتوقع من المؤسسات المختصة أن تفي في الفترة المقبلة بكامل طائفة الالتزامات وفي أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، من المهم بنفس القدر مواصلة الوفاء بالالتزامات التي تقع على البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالعلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك من خلال التأييد غير المتحفظ لجميع القوانين والقرارات التي اعتمدتها مؤسسات البوسنة والهرسك بشأن هذه المسألة.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها البوسنة والهرسك في العمل، فإنها تحرز تقدما بطيئا، ويبقى التزامنا النهائي نحو بناء دولة آمنة ومستقرة ومزدهرة، تسهم في سلامة المجتمع العالمي وازدهاره، بوصفها عضوا متساويا في المجتمع الدول.

أشكركم

المرفق ٢

خطاب السيد شوكات ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان

[الأصل: بالأوزبكية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد]

الرئيس الموقر فولكان بوزكي،

الأمين العام الموقر أنطونيو غوتيريش، رؤساء الوفود الموقرة،

السيدات والسادة،

تنعقد الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة في إطار جديد تماما، أي عن طريق الفيديو عبر الإنترنت بسبب جائحة فيروس كورونا.

لم نشهد هذه الكارثة العالمية على كوكبنا في السنوات المائة الماضية.

وقد كشفت هذه الكارثة بجلاء عن ضعف البشرية.

أثبتت الحالة الراهنة بما تنطوي عليه من تعقيدات بأن جميع دول وشعوب العالم مترابطة وأن الحوار المنتظم، والثقة والتعاون الوثيق بيننا أمر بالغ الأهمية.

في هذا السياق، ندرك جميعا إدراكا عميقا الحاجة إلى تعزيز الجهود المتبادلة للحكومات والبرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني؛ وتعزيز مبادئ المسؤولية المشتركة؛ وتنسيق الشراكة الدولية وفقاً لذلك؛ وزيادة مركز وقدرة منظمة الصحة العالمية، فضلا عن توسيع اختصاصاتها.

إن هدفنا أن نكفل معا إقامة نظام عالمي عادل يكفل الحقوق والحريات الأساسية والصحة والرفاه لكل البشر.

في هذا الصدد، نقترح أن نضع تحت رعاية الأمم المتحدة مدونة دولية للالتزامات الطوعية للدول خلال الجوائح

يجب أن تبرز هذه الوثيقة التزامات كل دولة تجاه مواطنيها وشركائها الدوليين.

السيدات والسادة،

منذ الأيام الأولى لتفشي جائحة كوفيد-١٩ في أوزبكستان، ركَّزنا كل جهودنا ومواردنا على احتواء هذا المرض الخطير، والأهم من ذلك، إنقاذ حياة الناس.

نعمل حاليا على التعزيز الحيوي لنُظم الحماية الاجتماعية والصحة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة؛ ونقدم الدعم إلى السكان وقطاعات الاقتصاد والأعمال التجارية.

لقد أُنشئت صناديق خاصة لهذا الغرض.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق لجميع أصدقائنا وشركائنا الذين قدموا لنا الدعم السخي خلال هذه الفترة العصيبة.

نؤيد تأييدا تاما جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الجائحة بفعالية، بما في ذلك استحداث العقاقير واللقاحات الأساسية واستخدامها على نطاق واسع.

ونرحب أيضا باقتراح الأمين العام أنطونيو غوتيريش عقد مؤتمر قمة بشأن القضايا الملحة المتعلقة بالأمن الغذائي في السياق الحالي للأزمة.

قبل ثلاث سنوات، تكلمت من على منبر الأمم المتحدة الموقر، وقلت بأن أوزبكستان مصممة بشدة على تنفيذ إصلاحات جذرية.

نتيجة لتدابيرنا الواسعة النطاق المتعلقة بالتحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، يجري تشكيل أوزبكستان جديدة.

أصبحت اليوم، عملية التحولات الديمقراطية في بلدنا ماضية ولا رجعة فيها.

لقد أظهرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام الماضي تزايد النشاط السياسي للسكان والأحزاب، ودور مؤسسات المجتمع المدني، ومدى تأثير وسائط الإعلام.

أضحت سياسة المساواة بين الجنسين أولوية بالنسبة لنا.

ودور المرأة في الإدارة العامة آخذ في الازدياد. وتضاعف عدد الأعضاء الإناث في برلماننا الجديد.

كذلك تغيرت حالة حقوق الإنسان تغيراً كاملاً. وأُلغي بالكامل العمل القسري وعمل الأطفال. واعتُمدت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

استجابة لنداء وجهته الأمم المتحدة لخفض عدد الأشخاص عديمي الجنسية، منحنا هذا العام فقط ٥٠ ٠٠٠ من مواطنينا الجنسية الأوزبكية.

تحسنت أيضا الحالة مع الحرية الدينية في بلدنا تحسنا كبيرا.

إن زيادة تعزيز الوئام بين الأعراق والتسامح بين الأديان ما فتئت تمثل رسالة مهمة دائما بالنسبة لنا.

يجري تنفيذ الإصلاحات الشاملة باتساق لضمان الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية وسيادة القانون.

إن الكفاح الصلب ضد الفساد قد بلغ مستوى جديدا.

وفي هذا الصدد، اعتُمدت تشريعات هامة وأُنشئت هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.

إن ديناميكية الإصلاحات الاقتصادية مستمرة في بلدنا.

وللمرة الأولى، أعلنا عن تصميمنا على تقليص الفقر.

نحقق ذلك من خلال تطوير روح المبادرة واستحداث فرص العمل؛ وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال؛ وتشييد بنية تحتية حديثة وتقديم المساعدة الاجتماعية الموجهة للسكان من خلال تدريب الناس على مهن جديدة.

وفي بلدنا، الذي يتجاوز فيه عدد الشباب نصف مجموع السكان، يجري العمل على نطاق واسع لضمان أن يأخذ كل شاب مكانا جديرا به في المجتمع وأن يبرهن على إمكاناته.

وبرلمانات الشباب ومؤسسات شؤون الشباب تمارس نشاطها في أوزبكستان.

في آب/أغسطس، عقد بنجاح برعاية الأمم المتحدة منتدى سمرقند الدولي المعني بحقوق الشباب.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بكم مرة أخرى دعم مبادرة أوزبكستان لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الشباب.

بالإضافة إلى ذلك، نقترح أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا خاصا بشأن تعزيز دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان.

أصدقائي الأعزاء!

تحدث الآن تغيرات أساسية في منطقة آسيا الوسطى.

نجحنا في تهيئة مناخ يسوده حسن الجوار، والثقة المتبادلة، والصداقة، والاحترام المتبادل بين دول المنطقة.

إن إنجازنا المشترك يتمثل في عقد مؤتمرات القمة التشاورية لرؤساء دول آسيا الوسطى، التي طرحت كمبادرة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وما فتئت تنعقد بانتظام منذ ذلك الحين.

طوال السنوات الأربع الماضية، نمت تجارة أوزبكستان الثنائية مع الدول المجاورة بمقدار خمسة أضعاف تقريباً.

خلال أيام المحنة هذه، تقف بلداننا على أهبة الاستعداد ولا يتخلى واحد عن الآخر.

واليوم، تواجه دول آسيا الوسطى مهمة استراتيجية هامة.

هذا من أجل ضمان الاندماج العميق لمنطقتنا في الممرات الاقتصادية والنقل والعبور على الصعيد العالمي.

نقترح في هذا الصدد، إنشاء مركز إقليمي لتنمية النقل والاتصالات برعاية الأمم المتحدة.

يستمر اليوم التعاون الأمني الفعال في آسيا الوسطى.

ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بنجاح.

نؤيد عقد المؤتمر الدولي المعني بنتائج فترة العشر سنوات والآفاق المرتقبة لهذه الخطة المشتركة للاستراتيجية الإقليمية.

كما هو معروف جيدا، فإن التراث الثقافي القديم والتراث الروحي الغني في منطقتنا يكتسي أهمية عالمية.

نحن على استعداد لعقد المنتدى الدولي ”آسيا الوسطى على مفترق طرق الحضارات العالمية“ في مدينة خيفا القديمة في عام ٢٠٢١ بالتعاون مع اليونسكو.

المشاركون الأعزاء في الدورة،

نعتبر أفغانستان جزءا لا يتجزأ من آسيا الوسطى.

شكل مؤتمر طشقند الرفيع المستوى بشأن أفغانستان في آذار/مارس ٢٠١٨ مرحلة جديدة في تعبئة جهود المجتمع الدولي لحل المشكلة الأفغانية.

نؤيد تأييدا كاملا محادثات السلام الجارية بين القوى السياسية الأفغانية التي بدأت هذا العام في مدينة الدوحة في أيلول/سبتمبر.

نعرب عن أملنا في أن تؤدي هذه المحادثات إلى إحلال السلام والاستقرار في أرض أفغانستان التي طالت معاناتها.

بغية إشراك أفغانستان على نطاق واسع في عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة، بدأنا تنفيذ مشاريع رئيسية للهياكل الأساسية مثل خط الطاقة ”سورخان – بولي خومري“ وبناء خط للسكك الحديدية من مزار الشريف إلى الموانئ البحرية في المحيط الهندي.

ونعتقد أن المسائل ضمان السلام والاستقرار في أفغانستان يجب أن تظل محور تركيز الأمم المتحدة الدائم.

لن نتمكن من تحقيق جميع أحلام وتطلعات الشعب الأفغاني إلا بالعمل معا وبالتعاون الوثيق.

في هذا الصدد، من المهم العمل على أساس مبدأ ”من عدم الاستقرار والدمار – إلى السلام والازدهار“.

وتحقيقا لهذه الغاية، نقترح إنشاء لجنة دائمة للأمم المتحدة معنية بأفغانستان تعالج شواغل الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته.

ويجب أن تتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في تعزيز وتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان.

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

ثمة مشكلة حادة أخرى في عصرنا تتعلق بتغير المناخ العالمي. يشعر اليوم، كل بلد بالآثار السلبية لهذه العملية.

للأسف، فإن هذه التطورات السلبية تشكل أيضا تهديدا جسيما للتنمية المستدامة في آسيا الوسطى.

أود أن أسترعي انتباهكم مرة أخرى إلى الآثار المدمرة لجفاف بحر آرال.

أصبحت منطقة بحر آرال مركز مأساة بيئية.

وللتخفيف من وطأة الحالة الراهنة، نقوم بعمل جبار لإنشاء مليوني هكتار من المزارع والغابات الجديدة، لتشكيل طبقة من التربة.

بناء على مبادرة أخذ بلدنا زمامها، أُنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري المتعدد الشركاء لمنطقة بحر آرال.

ونأمل أن يكون هذا الصندوق بمثابة قاعدة للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة العملية للسكان الذين يعيشون في منطقة إيكولوجية مجهدة.

نقترح أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا خاصا يعلن منطقة بحر آرال منطقة للابتكار البيئي والتكنولوجيات.

وسيكون من المناسب الاحتفال بتاريخ اعتماد هذه الوثيقة الهامة بوصفها اليوم الدولي لحماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها.

السيدات والسادة،

في الختام، أود أن أؤكد على نقطة أخرى، ألا وهي استمرار القلاقل في مختلف أنحاء العالم، والصراع والعنف المتزايدين، والكوارث البيئية، وغيرها من التهديدات الحديثة التي تزيد من تفاقم مشاكل البؤس والفقر على نطاق العالم.

تشتد وطأة هذه المشاكل بصفة خاصة في حالة الوباء.

إن صوت الفقر، الذي أصبح اليوم يبعث على المزيد من الجزع، يجب أن يثير قلقنا وقلق المجتمع العالمي بأسره.

وفي هذا الصدد، نقترح أن تكون مسائل القضاء على الفقر ومكافحة الفقر أحد المواضيع الرئيسية للدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن نعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن هذه المسائل.

من الجلي لنا جميعا أن المشهد الاجتماعي – الاقتصادي لعالم ما بعد الجائحة سيكون مختلفا تماما.

علينا أن نعمل على أساس نُهج جديدة وتعاون وثيق ضد التهديدات المشتركة للأمن والتنمية المستدامة.

ينبغي تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها هيكلا دوليا منسقا.

وأوزبكستان مستعدة دائما لإقامة شراكة واسعة النطاق ومفيدة للجانبين مع جميع بلدان العالم، فضلا عن إجراء حوار عملي مع الأمم المتحدة ومؤسساتها.

شكراً لكم على إصغائكم

المرفق ٣

خطاب السيد يانوس أدير، رئيس هنغاريا

[الأصل: اللغة بالهنغارية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد]

السيدات والسادة المحترمون

يصادف اليوم ذكرى غريبة.

للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، يتعين علينا هذا العام عقد دورتنا السنوية العادية في إطار افتراضي.

كل هذا بسبب فيروس، على الرغم من أنه غير مرئي للعين المجردة، فقد قلب حياتنا رأسا على عقب تماما.

في لحظة من الزمن، غيرت جائحة كوفيد-١٩ القواعد المنظمة لأسرتنا وعلاقاتنا الاجتماعية وعملنا وتسببت بأزمة خطيرة.

في غضون فترة قصيرة، تطورت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية ثم إلى أزمة اجتماعية في وقت لاحق.

فشهدنا الأعمال التجارية تعلن إفلاسها، والوظائف تُفقد، وتدابير تقييدية صارمة تُتخذ، والديون السيادية تزداد.

من كان يتصور هذا، مثلا، في بداية هذا العام؟

المزيد والمزيد من الناس يقولون إن الحالة الراهنة تمثل النموذج الأولي لعصر الأنثروبوسين.

لأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحنا نحن البشر العامل الذي يمارس أكبر تأثير على التغيرات في الكوكب.

علينا أن نهيئ أنفسنا، حيث إذا لم نغير أنماط حياتنا بشكل جذري، ستتبع هذه الأزمة أزمات أخرى، وربما أكثر خطورة من جائحة كوفيد-١٩.

لذلك فإن السؤال الأهم اليوم هو، هل يمكننا أن نستقي العبرة من الأزمة، وهل نحن مستعدون أخيرا لفعل شيء في المجالات، حيث نعلم منذ فترة طويلة أن هناك خطرا يلوح في الأفق، حيث عرفنا ما ينبغي القيام به، وأن أي مماطلة لن تؤدي إلا إلى زيادة المخاطر والتكاليف.

حتى الآن ليس بمقدورنا الدفاع بكفاءة عن أنفسنا ضد جائحة كوفيد-١٩. فلا يوجد لا دواء، ولا لقاح.

هناك مجالات أخرى في الحياة أيضا، نعرف فيها منذ سنوات ما ينبغي عمله.

فلنأخذ مسألة الماء على سبيل المثال.

لقد تكلمنا بالفعل عدة مرات هنا في الأمم المتحدة عن أزمة المياه التي تتكشف أمام أعيننا.

تكلمنا عن مأساة الكثير من المياه والقليل جدا منها، أو المياه الملوثة.

كلنا نعلم أن معظم أهداف الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها في ظل عدم وجود سياسة مائية مناسبة.

لماذا؟

لأنه ما لم يتمكن كل سابع شخص على وجه الأرض من الحصول على المياه غير الملوثة، لا يوجد لدينا أمل في زيادة الإنتاجية في المناطق الفقيرة من العالم.

ما دمنا عاجزين عن منع تلوث المياه، سيظل نصف مجموع أسرة المستشفيات يشغلها المرضى الذين يعانون من الأمراض الناجمة عن التلوث.

ما لم نتمكن من تهيئة الظروف اللازمة للإدارة المستدامة للمياه، لن يكون لدينا إنتاج غذائي أكثر آمانا، ولن نتمكن من إطعام أولئك الذين يعيشون بالفعل على هذا الكوكب، ناهيك عن المولودين حديثا.

ما لم نتمكن من تحويل أنظمة توليد الطاقة لدينا، فإن محطات توليد الطاقة التي تغذيها الفحم لن تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فحسب، بل ستستهلك أيضاً مياهاً تكفي لإمداد مليار شخص.

لكن دعونا نرى مثالا آخر.

كنا نقول منذ فترة طويلة إن نمط الحياة الذي أنشأناه لا يمكن تحمله. كل عام نستهلك موارد أكثر مما يمكن أن توفره الطبيعة.

ومن السخف الاعتقاد بأن لدينا إمدادات غير محدودة من الموارد الطبيعية، أي المياه والتربة والبيئة البيولوجية المتنوعة، ومتاحة بثمن بخس وحتى نهاية الزمن.

ما هو الحل؟ الاقتصاد الدائري.

بما أن نفايات، من قبيل الزجاج والبلاستيك والمعادن وغيرها، ليست قمامة بل مواد خام قابلة لإعادة التدوير.

كم مرة ناقشنا هذا الموضوع؟ ومع ذلك، لم نحقق تقدما يذكر. أيها السيدات السادة المحترمون،

لم تصفح قط هنغاريا عن المناقشات العقيمة، ولكننا دائما نناصر العمل.

لهذا السبب نظمنا مؤتمر قمة بودابست للمياه ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة.

وقد حملنا نجاح هذه الفعاليات على السعي إلى تحقيق المزيد.

في نهاية العام المقبل، سننظم معرضا للاستدامة سيعالج أيضاً، إلى جانب إدارة المياه، مسائل مثل إنتاج الأغذية، والنقل، وإدارة الطاقة والنفايات، فضلاً عن التعليم.

نتطلع إلى الترحيب بكم جميعا في ذلك المعرض

أما بالنسبة للتغلب على الأزمة، فاسمحوا لي أن أترك لكم كلمات ونستون تشرشل:

”المتشائم يرى صعوبة في كل فرصة. المتفائل يرى فرصة في كل صعوبة“.

المرفق ٤

خطاب السيد قاسم – جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة

المندوبون الموقرون،

في هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في وقت مأساوي وحرج.

إن أكبر تحد في عصرنا جائحة كوفيد-١٩ التي لا تزال تتسبب بمعاناة عميقة للناس في جميع أنحاء العالم، وقد أثرت تأثيرا خطيرا على الاقتصاد العالمي.

في أعقاب هذه المأساة الإنسانية غير المسبوقة، أعرب، بالنيابة عن أبناء بلدي، عن امتناني الشديد لجميع المهنيين الطبيين والموظفين العاملين في الخطوط الأمامية الذين يعملون بكد لحمايتنا.

إن حالة الطوارئ العالمية الراهنة اختبار إجهاد لنا جميعا، يثير اضطرابات صحية وإنسانية واجتماعية – اقتصادية. كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن أخطائنا وإخفاقاتنا السابقة.

فقد شهدنا انهياراً حاسماً في التعاون العالمي استجابة لهذه الأزمة، والنزعة الحمائية التجارية والقومية السياسية، واقتربنا مما وصفه البعض بالفعل من حالة ”الخلل العالمي“.

إن العالم بأسره على شفا اضطرابات مأساوية قد تؤدي إلى عواقب لا يمكن عكس مسارها. إن انعدام الثقة المتبادلة، وسوء فهم المنافسة الدولية، والحروب التجارية، والجزاءات كلها تقوض في الواقع آفاق آمال عالم أفضل.

فلنكن صريحين في عالم ما بعد الحرب الباردة، فوتنا إلى حد كبير فرصة بناء نظام دولي عادل حقاً، يجعل البشر محوره. ويتوقف مصير أجيالنا المقبلة على فهم هذا الواقع، في المقام الأول، من جانبنا نحن قادة الدول.

لذلك، من واجبنا الأخلاقي أن نفكر في نموذج بناء ”عالم جديد“. إذ نحن الآن في مرحلة مفصلية في تاريخ البشرية. قبل تأسيس الأمم المتحدة بقرن من الزمان، اقترح الشاعر والفيلسوف الكازاخستاني العظيم أباي صيغته الخاصة للتفاعل العالمي:

”Адамзатқа не керек: сүймек, сезбек, кейімек, қарекет қылмақ, жүгірмек,“
”ақылмен ойлап сөйлемек“

ومعناه أن ”كل ما تحتاجه البشرية هو الحب، والرحمة، والأعمال الجريئة، والأفعال، والتأمل“

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض النقاط بشأن استجابتنا الجماعية للتحديات الراهنة.

السيد الرئيس

بعد تفشي فيروس كورونا مباشرة، هبَّت مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها لمكافحة الأزمة. ومع ذلك، من الواضح أن المجتمع الدولي بحاجة إلى بذل المزيد من العمل. أولاً، يجب إعطاء الأولوية لبناء نظام صحي عالمي قوي لرفع مستوى المؤسسات الصحية الوطنية من خلال تقديم الدعم المنسق في أوانه من البلدان المتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب أن نفصل بين السياسة واللقاح. ولم يفت الأوان بعد للتوصل إلى اتفاق بشأن تجارة أي لقاح ضد مرض كوفيد-١٩ والاستثمار في اللقاحات من أجل حماية سلاسل الإنتاج والإمدادات العالمية.

ثالثا، ربما تقتضي الضرورة تنقيح الأنظمة الصحية الدولية لزيادة قدرة منظمة الصحة العالمية، وتطوير القدرات الوطنية في مجال الوقاية من الأمراض والتصدي لها.

رابعاً، نقترح إمعان النظر في فكرة إنشاء شبكة للمراكز الإقليمية لمكافحة الأمراض والسلامة البيولوجية برعاية الأمم المتحدة. وكازاخستان مستعدة لاستضافة هذا المركز الإقليمي.

أخيرا وليس آخرا، في ضوء الجائحة العالمية، فإن إطلاق نظام لمراقبة الأسلحة البيولوجية أصبح الآن ملحا أكثر من أي وقت مضى. وتقترح كازاخستان إنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف، الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية، تستند إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، وأن تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المندوبون الموقرون،

نحن بحاجة إلى بذل جهود متضافرة عاجلة من أجل تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي حقا. وأضم صوتي إلى صوت الأمين العام في ندائه من أجل حزمة إنقاذ تصل إلى ١٠ في المائة من الاقتصاد العالمي، وأتشاطر معه رأيه بأن الاستجابة للجائحة ينبغي أن تستند إلى اتفاق عالمي جديد لإيجاد فرص متساوية وأوسع للجميع.

نعتقد أن تعليق سداد الديون من جانب أفقر البلدان سيساعد على تقليص عدم اليقين. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تنفذ حلولاً مبتكرة مثل مقايضة الديون بنظام الصحة.

آمل أن يسفر الاجتماع الرفيع المستوى القادم المعني بتمويل التنمية عن اتخاذ تدابير ملموسة.

لقد تضررت كثيرا البلدان النامية غير الساحلية من جراء مرض كوفيد-١٩ الذي ألحق أضراراً بالغة بسلاسل التجارة والإمدادات..

اقترحت كازاخستان، بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن تضع الأمم المتحدة خارطة طريق من أجل تنشيط تنفيذ برنامج عمل فيينا. إن أكبر توقعات شعبنا هي المنجزات العملية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

علينا اتخاذ خطوات فورية ومنسقة جيداً للعودة إلى المسار الصحيح، عقد من العمل من أجل التعجيل في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة، وربما يكون أهم عقد في جيلنا.

إن الهدف الأساسي جدا المتمثل في القضاء على الجوع يجب تنفيذه من دون قيد أو شرط. وفي هذا السياق، نلاحظ أهمية عقد مؤتمر قمة في عام ٢٠٢١ معني بالنُظم الغذائية.

إن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي أخذت كازاخستان زمام المبادرة في إنشائها، مستعدة للمساعدة في الحملة الإنسانية الدولية من خلال إنشاء احتياطيات غذائية.

ينبغي أن نجدد التزامنا بألا يتخلف أحد عن الركب، لا سيما النساء والشباب والأطفال والشيوخ والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتأثرون بالأزمة بشكل غير متناسب.

وينبغي وقف أكبر تعطيل لنُظم التعليم في التاريخ كي لا تصبح كارثة تشمل جيلا بأكمله.

كذلك فإن المشاركة المدنية ومشاركة القطاع الخاص أمران حاسمان في حل المشاكل الراهنة الملحة.

خلال الأشهر الماضية شهدنا تضامنا قويا في جميع أنحاء العالم من خلال العمل التطوعي.

اعترافا بدور المتطوعين، أقترح على الأمم المتحدة أن تعلن سنة دولية لتعبئة المتطوعين من أجل التنمية. وفي كازاخستان، أعلنت بأن تكون السنة الحالية سنة المتطوعين.

ثمة أزمتان إضافيتان تلوحان في الأفق خلف الجائحة. إحداهما أزمة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. لقد كانت كازاخستان نموذجاً يُحتذى به لدولة مسؤولة تخلت عن ترسانتها النووية وأغلقت أكبر موقع للتجارب النووية في العالم.

ومع ذلك، فإن التآكل المستمر لنظام عدم الانتشار يتركنا في وضع خطير.

لذلك، تتوقع كازاخستان من جميع الدول الأعضاء الاستجابة إلى ندائها الموجه إلى الدول النووية لاتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لإنقاذ البشرية من كارثة نووية.

في هذا الصدد، نقدر الدور النشط الذي تضطلع به مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونعتقد أنه ينبغي إعطاء كل دولة غير حائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً. ولهذا السبب نحث جميع الدول الخمس على التصديق على البروتوكولات الخاصة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة سيميبالاتينسك.

ثمة أزمة وجودية أخرى لحضارتنا ألا وهي تغير المناخ. وهي ليست فقط مشكلة خطيرة في حد ذاتها، بل إنها أيضا ”مضاعِف تهديد“. إن حالة الطوارئ المناخية سباق نخسره حاليا. ولكن التعافي من جائحة كوفيد يعطينا فرصة فريدة لوضع حماية البيئة في صدارة جدول الأعمال الدولي. يجب أن نتحد حول الإجراءات الستة الإيجابية المتعلقة بالمناخ التي تتخذها الأمم المتحدة.

إن كازاخستان معرضة جداً للآثار المختلفة لتغير المناخ. إذ أن مآسي بحر آرال وموقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، والذوبان السريع للأنهار الجليدية، والتصحر، لا تهدد كازاخستان ومنطقة آسيا الوسطى فحسب، بل تهدد أيضا العالم بأسره.

على الرغم من أن كازاخستان تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الأحفوري وأمامها طريق طويل لكي تحقق أهداف باريس لعام ٢٠٣٠، فما من بديل لالتزامنا بتطوير اقتصاد خالٍ من الكربون.

سوف نعمل على خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال الإصلاح الاقتصادي والتحديث الصناعي.

ومع ذلك، في السنوات الخمس القادمة سوف نزرع أكثر من ملياري شجرة. ولمعالجة هذه الأزمات العالمية، نحتاج إلى استعادة جو من الثقة بين الدول الأعضاء، وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف. إن انعدام الثقة بين الدول أصبح مسمما للعلاقات الدولية.

من واجبنا الأخلاقي أن نظهر التزامنا بالأغراض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

نظرا للطلب المتزايد على بناء الثقة، تهدف كازاخستان إلى تحويل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا إلى منظمة مكتملة للأمن والتنمية في آسيا.

ينبغي للمجتمع العالمي أن يعزز بصورة متزايدة أيديولوجية التسامح والتفاهم المتبادل، والتنوع الثقافي. وهذا عنصر جوهري في مكافحة الكراهية والتعصب.

نؤكد مرة أخرى ضرورة إنشاء تحالف موحد لمواجهة تحد عالمي آخر، ألا وهو الإرهاب الدولي.

وندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك لإقامة عالمٍ خالٍ من الإرهاب.

كانت كازاخستان من أوائل الدول التي أعادت إلى الوطن نساءنا وأطفالنا من سوريا والعراق اللتين مزقتهما الحرب. ولم يكن قرارا سهلا، ولكنه كان قرارا ضروريا للغاية.

نعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة يجب أن تقود الجهود العالمية للتغلب على الجائحة، والتعجيل بعملية التعافي، وتحسين آفاق الإدارة الحكومية العالمية.

لذلك، على كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة أن تستعيد نفوذها وأهميتها للمهام التي تنتظرنا.

ليس أمامنا من بديل سوى الصمود أمام التحدي الكبير المتمثل في بناء أمم متحدة أقوى وذات وجهة تطلعية نحو المستقبل.

إن انتقاد الأمم المتحدة ليس دائما منصفا، ذلك أن الأمم المتحدة تفعل بقدر ما تسمح به الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

أصحاب السعادة

رغم اختلاف كل أزمة من هذه الأزمات الثلاث، إلا أن كل أزمة منها تشكل في الواقع تحدياً يتعلق بالإدارة الحكومية. ولتحقيق عالم عادل حقاً محوره الناس، ينبغي أن تقترن التدابير المتخذة على الساحة الدولية بجهود مكرسة على الصعيد الوطني.

إن كازاخستان مصممة على بناء ”دولة صاغية“. قوية اقتصاديا، متقدمة ديمقراطيا وذات توجه إنساني، لذلك، نقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية من المتوقع أن تعطي دفعة لتنمية مجتمعنا وتلبية لتوقعات أبناء شعبنا.

لقد نزعنا الصفة الجرمية عن التشهير، واعتمدنا قوانين جديدة بشأن الأحزاب السياسية والاجتماعات الجماهيرية السلمية.

من أجل إعمال الحق الأساسي في الحياة والكرامة الإنسانية، قررنا الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

ثمة أولوية أخرى لدينا، وهي ضمان تكافؤ الفرص في صفوف النساء والشباب، وحماية الأطفال.

لقد خفضنا مؤشر عدم المساواة بين الجنسين مرتين، وأدخلنا حصة إلزامية بنسبة ٣٠ في المائة للنساء والشباب في قوائم الأحزاب الانتخابية.

ساعدنا ٤,٥ مليون من المواطنين ممن فقدوا دخلهم مؤقتا خلال الجائحة، حيث خصصنا لهذا الهدف ١,١ بليون دولار. وقد تلقى أكثر من مليون شخص من الأسر المعيشية حزم مواد غذائية. لقد كان تدبيرا غير مسبوق في ذلك الجزء من العالم الذي ننتمي إليه.

كان التعاون الإقليمي دائما محور تركيزنا والتزامنا الرئيسيين. وتشهد آسيا الوسطى تحولا سريعا من خلال التوسع الكبير في التعاون الإقليمي في سائر الميادين.

ومما لا شك فيه أن ازدهار وقوة ووحدة آسيا الوسطى يعود بالنفع على أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين على حد سواء.

فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، فإن الاستخدام الرشيد للموارد المائية العابرة للحدود أمر مفيد. وبالتالي، نقترح إنشاء اتحاد إقليمي للمياه والطاقة.

ومن أجل تنسيق خطة التنمية في المنطقة، نعتزم إضفاء الطابع المؤسسي على مركز إقليمي للتنمية المستدامة في ألماتي بقيادة الأمم المتحدة.

يجب أن نتذكر أنه مع الأزمات توجد فرصة سانحة. يمكننا أن نبني من جديد من أجل عالم أفضل وأكثر خضرة، وكفاءة، وإنصافا وشمولا. ويجب أن ينصب التركيز على الأسباب الجذرية، والتدابير الوقائية، وزيادة كفاءة مواردنا المحدودة.

ينبغي أن تسترشد جميع الجهود بالوازع الأخلاقي، أي جعل الناس في المقام الأول.

وستظل كازاخستان دائماً نصيرا قوياً للأمم المتحدة، وسوف تشارك بهمة في تحقيق تطلعاتنا الجماعية نحو مستقبل أفضل وأسعد.

أشكركم على إصغائكم

المرفق ٥

خطاب جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

بيان المملكة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

أصحاب الجلالة، أصحاب السمو، معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، معالي الأمين العام للأمم المتحدة

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أود في البداية أن أتقدم بأخلص التهاني لمعالي السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً له النجاح في أداء مهامه.

أتقدم بالشكر أيضا إلى سلفه الدكتور تيجاني محمد بندي، رئيس الدورة السابقة على الجهود الكبيرة التي بذلها. أود أيضا أن أشير إلى العمل المتميز الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش لرفع كفاءة عمل مؤسسات الأمم المتحدة بما يحقق أهدافها ومقاصد ميثاقها.

أتحدث إليكم اليوم من أرض الرسالة، مهبط الوحي، وقبلة المسلمين، موجهاً إليكم رسالة نستند فيها إلى تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وثقافتنا العربية، وقيمنا الإنسانية المشتركة، ندعو فيها إلى التعايش والسلام والاعتدال، والتكاتف بين دول العالم وشعوبها في مواجهة التحديات الإنسانية الاستثنائية المشتركة التي تواجه عالمنا.

يواجه العالم اليوم تحديا كبيرا يتمثل في جائحة كورونا وآثارها الصحية والإنسانية والاقتصادية. وقد أظهرت الحاجة الملحة إلى تكاتفنا جميعاً لمواجهة التحديات المشتركة للإنسانية. قامت المملكة بوصفها رئيساً لمجموعة دول العشرين بتنسيق الجهود الدولية من خلال عقد قمة في شهر آذار/مارس الماضي على مستوى القادة لتنسيق الجهود العالمية لمكافحة هذه الجائحة والحد من تأثيرها الإنساني والاقتصادي، وأعلنت المملكة خلال القمة تقديم مبلغ خمسمائة مليون دولار لدعم جهود مكافحة الجائحة، وتعزيز التأهب والاستجابة للحالات الطارئة، والمملكة مستمرة في الدفع قدما بجهود الاستجابة الدولية للتصدي للجائحة ومعالجة آثارها.

إن المملكة من بين أكبر الجهات المانحة في مجال المساعدات الإنسانية والتنموية. وتقدم المملكة هذا الدعم لشعوب العالم بغض النظر عن انتمائها السياسي أو العرقي أو الديني. وخلال العقود الثلاثة الماضية، قدمت المملكة أكثر من ٨٦ مليار دولار من المساعدات الإنسانية استفاد منها ٨١ بلدا.

منذ تأسيس هذه المنظمة ما برح بلدي في طليعة الدول الساعية إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وعملت دوماً ولا تزال تعمل على بذل جهود الوساطة والتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، وتحاشي وقوعها، ودعم الأمن والاستقرار، والنمو والازدهار. إلا أن منطقة الشرق الأوسط عانت، ولا تزال، من تحديات أمنية وسياسية كبيرة تهدد أمن شعوبها واستقرار دولها.

فقد عانت منطقتنا لعقود طويلة من محاولة قوى التطرف والفوضى فرض سياساتها وتوجهاتها لإعادة صياغة حاضر دول المنطقة ومستقبلها، غير عابئة بتطلعات شعوبها نحو النمو والازدهار والسلام، وقد اخترنا في المملكة طريقاً للمستقبل من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي نطمح من خلالها بأن يكون اقتصادنا رائداً ومجتمعنا متفاعلاً مع محيطه، ومساهماً بفاعلية في نهضة البشرية وحضارتها.

تنتهج المملكة في محيطها الإقليمي والدولي سياسة تستند إلى احترام القوانين والأعراف الدولية، واستمرارها في السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في محيطها، ودعم الحلول السياسية للنزاعات، ومكافحة التطرف بأشكاله وصوره كافة.

تدعو المملكة، في مجالاتها الإقليمية والدولية، إلى سياسة ترتكز على احترام القوانين والمبادئ الدولية، وتواصل العمل على تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في منطقتها، مع دعم الحلول السياسية للصراعات ومكافحة التطرف بجميع أشكاله ومظاهره.

الحضور الكرام،

لقد مدت المملكة أياديها للسلام مع إيران، وتعاملت معها خلال العقود الماضية بإيجابية وانفتاح، واستقبلت رؤساءها عدة مرات لبحث السُبل الكفيلة ببناء علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل، ورحبت بالجهود الدولية لمعالجة برنامج إيران النووي، ولكن مرة تلو أخرى، شاهد العالم أجمع استغلال النظام الإيراني لهذه الجهود في زيادة نشاطه التوسعي، وبناء شبكاته الإرهابية، واستخدام الإرهاب، وإهدار مقدرات وثروات الشعب الإيراني لتحقيق مشاريع توسعية لم تؤدِ إلا إلى الفوضى والتطرف والطائفية.

إن النظام الإيراني، إذ يستمر في ذلك النهج العدواني، قام في العام الماضي باستهداف المنشآت النفطية في المملكة، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية، والاعتداء على الأمن والسلم

الدوليين، وعلى نحو يؤكد أن هذا النظام لا يعبأ باستقرار الاقتصاد العالمي ولا بأمن إمدادات النفط للأسواق العالمية. كذلك يواصل أيضا من خلال أدواته استهداف المملكة بالصواريخ الباليستية التي تجاوز عددها ثلاثمائة صاروخ وأكثر من أربعمائة طائرة بدون طيار (مسيرة)، في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). لقد علمتنا التجارب مع النظام الإيراني أن الحلول الجزئية ومحاولات الاسترضاء لم توقف تهديداته للأمن والسلم الدوليين، ولا بد من حل شامل وموقف دولي حازم يضمن معالجة جذرية لسعي النظام الإيراني للحصول على أسلحة الدمار الشامل وتطوير برنامجه الخاص بالصواريخ التسيارية وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورعايته للإرهاب.

أيها الحضور الكرام،

إن تدخلات النظام الإيراني في اليمن من خلال انقلاب المليشيات الحوثية التابعة له على السلطة الشرعية أدت إلى أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية، يعاني منها الشعب اليمني الشقيق، وتشكل مصدراً لتهديد أمن دول المنطقة والممرات المائية الحيوية للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى قيام تلك المليشيات بتعطيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني، وعرقلة جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي في اليمن، وعدم تجاوبها مع جهود التهدئة، وآخرها إعلان التحالف في شهر نيسان/أبريل الماضي عن وقف إطلاق النار استجابة لدعوة الأمم المتحدة ولإتاحة الفرصة لتعزيز جهود مكافحة تفشي جائحة كورونا في اليمن، حيث ما برحت ماضية في استهداف المدنيين في اليمن وفي المملكة.

نؤكد أن المملكة لن تتهاون في الدفاع عن أمنها الوطني، ولن تتخلى عن الشعب اليمني الشقيق حتى يستعيد كامل سيادته واستقلاله من الهيمنة الإيرانية، وستستمر في تقديم الدعم الإنساني للشعب اليمني الشقيق. وكذلك سنواصل دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وفقاً للمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار اليمني الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

يشكل الإرهاب والفكر المتطرف تحدياً رئيسياً يواجههُ العالم بأسره، وخلال الأعوام القليلة الماضية حققنا معاً نجاحات مهمة في مواجهة التنظيمات المتطرفة، بما في ذلك دحر سيطرة تنظيم داعش على الأراضي في العراق وسورية، من خلال جهود التحالف الدولي، كما نجحت قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن في توجيه ضربات مهمة لتنظيمي القاعدة وداعش في اليمن.

إن تحقيق النجاح في معركتنا ضد الإرهاب والتطرف يتطلب تكثيف جهودنا المشتركة بالتصدي لهذا التحدي بشكل شامل، بحيث يتناول مكافحة تمويل الإرهاب، والفكر المتطرف.

وقدمت المملكة الدعم لعدد من المؤسسات الدولية التي تساهم في دعم الجهود المشتركة في مواجهة هذا التحدي، حيث دعمت المملكة مركز مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة، بمبلغ مئة وعشرة ملايين دولار، وأنشأت المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، كذلك تستضيف المملكة المركز الدولي لاستهداف تمويل الإرهاب.

أيها الحضور الكرام،

إننا في المملكة انطلاقاً من موقعنا في العالم الإسلامي نضطلع بمسؤولية خاصة وتاريخية، تتمثل في حماية عقيدتنا الإسلامية السمحة من محاولات التشويه من جانب التنظيمات الإرهابية والمجموعات المتطرفة. فالدين الإسلامي الذي جعل جريمة قتل نفس بشرية واحدة مساوياً لجريمة قتل الناس جميعاً، إنما هو من دون شك بريء من كل الجرائم النكراء والفظائع التي ارتكبتها باسمه قوى الإرهاب والتطرف.

إن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، تجد بيئة خصبة للظهور والانتشار في الدول التي تشهد انقسامات طائفية، وضعفاً وانهياراً في مؤسسات الدول. وإذا أردنا أن ننتصر في معركتنا ضد الإرهاب علينا أن لا نتهاون في مواجهة الدول الراعية للإرهاب والطائفية، والوقوف بحزم في وجه الدول الداعمة لأيديولوجيات متطرفة عابرة للأوطان، وهي أيديولوجيات تسعى في كثير من الأحيان لتغطية تطرفها وطبيعتها الفوضوية التدميرية بشعارات سياسية زائفة.

إن السلام في الشرق الأوسط خيارنا الاستراتيجي، ومن واجبنا أن لا ندخر جهداً للعمل معاً نحو تحقيق مستقبل مشرق يسوده السلام، والاستقرار، والازدهار، والتعايش بين شعوب المنطقة كافة. تدعم المملكة جميع الجهود الرامية للدفع قدما بعملية السلام، وقد طرحت المملكة مبادرات للسلام منذ عام ١٩٨١، وتضمنت مبادرة السلام العربية مرتكزات لحل شامل وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي يكفل حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة وفي مقدمتها قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما نساند ما تبذله الإدارة الأمريكية الحالية من جهود لإحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال جلوس الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق عادل وشامل.

إننا إذ نتابع بقلق التطورات في ليبيا، ندعو جميع الأشقاء الليبيين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، والوقوف صفاً واحداً للحفاظ على وحدة ليبيا وسلامتها، وندين التدخلات الأجنبية في ليبيا. كما نؤيد الحل السلمي في سورية وخروج المليشيات والمرتزقة منها والحفاظ على وحدة التراب السوري.

كذلك نقف إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق الذي تعرض إلى كارثة إنسانية بسبب الانفجار في مرفأ بيروت، ويأتي ذلك نتيجة هيمنة حزب الله الإرهابي التابع لإيران على عملية اتخاذ القرار في لبنان بقوة السلاح، مما أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الدستورية. إن تحقيق ما يتطلع إليه الشعب اللبناني الشقيق من أمن واستقرار ورخاء يتطلب تجريد سلاح هذا الحزب الإرهابي.

السيد الرئيس، أيها الحضور الكرام:

من هذا المنبر ندعو إلى تكثيف الجهود والعمل الدولي المشترك لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الإنسانية في مجال التغير المناخي، ومكافحة الفقر والجريمة المنظمة، وانتشار الأوبئة، وغير ذلك من التحديات التي تستدعي تعزيز تعاوننا جميعاً للعمل نحو مستقبل مشرق، تعيش فيه الأجيال المقبلة بأمن واستقرار وسلام.

أشكركم السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق ٦

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

[الأصل بالمقدونية، وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

الموقر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

الموقر الأمين العام للأمم المتحدة،

الموقرون أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

يشرفني أن تتاح لي الفرصة، لأول مرة، لأخاطب، بالنيابة عن جمهورية مقدونيا الشمالية، هذا المنتدى العالمي، نظرا للظروف التي نجتمع فيها هذا العام، والفريدة في نوعها، للمرة الأولى، وآمل مخلصا أن يكون الاجتماع الأخير، بدون حضورنا الشخصي، في مقر منظمتنا.

مما لا شك فيه أن عام ٢٠٢٠ من أصعب السنوات التي تعيشها البشرية في التاريخ الحديث. وفي غضون أشهر قليلة، فضلا عن أن هذه الجائحة قد أودت بحياة ما يقرب من مليون شخص، فإن لها تداعيات بعيدة المدى في كل مجال تقريبا من مجالات حياتنا، مما سيستغرق سنوات للتعافي التام منها. تسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في تغييرات شديدة الأثر وذات أبعاد واسعة في الترتيب الذي نعرفه، ولكنه جعلنا أيضا ننظر بإمعان وواقعية إلى القدرات الوطنية للصحة العامة في التعامل مع الأزمات ذات الأبعاد الكوكبية.

السيدات والسادة

مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ما هو إلا أزمة أخرى في سلسلة كاملة من الأزمات التي نواجهها نحن البشر، وما من أزمة في معزل عن الأخرى بالكامل. إن الأزمة الصحية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية على حد سواء لأنها تسبب الفقر، والفقر أرض خصبة للتطرف والصراع. فالصراعات تهدد حقوق الإنسان وحرياته، وتتسبب بكوارث إنسانية وموجات من اللاجئين. إن دوامة الأزمات والتهديدات هذه تولد الخوف، وعدم اليقين، وعدم الثقة، وتؤدي إلى الاستقطاب في العلاقات بين الدول، بل أيضا داخل الدول، وفي نهاية المطاف تقوض تعددية الأطراف اللازمة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ينبغي أن يكون عام ٢٠٢٠ نقطة تحول بالنسبة لنا جميعا. واليوم، عوضا عن النظام الثابت الراهن الذي استُحدث بعد الحرب العالمية الثانية، نحتاج إلى نظام ديناميكي قادر على أداء

وظائفه ويتضمن القواعد والمبادئ المشتركة التي نؤمن بها، ويتكيف مع العصر الجديد. إننا بحاجة إلى نموذج جديد لتعددية الأطراف، نموذج فاعل وشامل للجميع، يمكن تمييزه بالتضامن بين الأمم والإنسانية والتضامن فيما بين الشعوب. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى المهام الكبرى للأمم المتحدة في مساعدتنا على مواصلة تركيزنا والحفاظ على وعينا الجماعي وإبقاء ضميرنا مستيقظا من أجل المنفعة العالمية.

وعندما يتعلق الأمر بأهدافنا المشتركة، اسمحوا لي أن أذكر بكلمات الأمين العام السابق داغ همرشولد، الذي قال: ”إن مقاصد الميثاق هي تعبير عن مُثُل مشتركة عالميا لا يمكن أن تخذلنا؛ على الرغم من أننا، للأسف،نخذلها“. وبعبارة أخرى، يمكن لمنظمتنا أن تكون فعالة بقدر ما تسمح به الدول الأعضاء فيها.

لذلك، ومن أجل تجاوز هذه الفترة، نحن بحاجة إلى التضامن بين الدول، الأمر الذي لن يتجسد في مجال الصحة فحسب. ويجب علينا أيضا أن نتضامن مع المستقبل الذي نحتاج إلى بنائه معا.

وينبغي عدم استخدام المأساة التي سببها مرض فيروس كورونا لزيادة التوترات الجغرافية – السياسية وتعزيز التنافس الجغرافي – السياسي بين القوى العظمى. ويجب أن ينأى العِلم بنفسه عن منطق الربح، ولكن أيضا عن الآثار المدمرة للدعاية والمعلومات المضللة. إن السياسات التي تركز على النتائج السريعة لها أثر قصير الأجل دائما. وإذا عالجنا الأزمات بمعزل عن بعضنا البعض، فلن نعمل إلا على التخفيف من الأعراض دون إيجاد علاج للبَشَرِيّة. ولذلك، فإن اتباع نهج متكامل ضروري حقا. كما أن هذه الجائحة فرصة لإعادة هيكلة الاقتصادات والتكنولوجيا وأساليب الحياة، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. ولن نستأصل الفقر بأن نقدم فقط مساعدة مالية قصيرة الأجل إلى أفقر الناس، ولكن من خلال التكييف المنهجي لهؤلاء الناس كي يعيشوا حياة كريمة ويتوفر لهم تكافؤ الفرص في العمل وكسب المال والبدء في تكوين الأسر. وإذا فعلنا العكس، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ستتسع، وستظل اللامساواة تنتقل من جيل إلى جيل.

ونرى أننا نواجه بالفعل جيلا جديدا من أوجه عدم المساواة المتصلة بالتعليم والتكنولوجيا وتغير المناخ، مما سيؤدي بالتأكيد إلى انقسامات جديدة ضخمة داخل المجتمعات. ونحن نرى ذلك بالفعل في الشباب. وفي حين أن البعض، الذين خاب أملهم بسبب انعدام الفرص، يتركون بلدانهم، فإن البعض الآخر يهرب إلى الإشباع الفوري للرغبات والقيم السطحية.

ويجب على الدول الأعضاء أن تواصل السعي من أجل توفير التعليم للجميع، لأن التعليم هو أقوى ضامن لحقوق الإنسان والحريات.

وتنبهنا الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة بأن من الضروري مواصلة جهودنا للحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وهو ما لا يزال واقعا في أجزاء كثيرة من العالم. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز التسامح مع أنماط الحياة المختلفة وحماية هذه الجماعات من العنف واسع النطاق ضدها.

ويجب أن تصبح تنميتنا الاقتصادية والتقنية – التكنولوجية محايدة مناخيا. وينبغي لنا في هذا الصدد أن نركز على وضع ودعم نُهُج بيئية ابتكارية واستراتيجيات إنمائية مستدامة. ومن المؤسف أن العديد من الحكومات والشركات تقدم بالفعل تنازلات على حساب جدول أعمال البيئة والمناخ، من أجل إصلاح الأضرار الاقتصادية التي سببتها الجائحة. ومن خلال القيام بذلك، فإنها لا تحمي سوى النموذج الاقتصادي غير المستدام للتنمية القائم على الوقود الأحفوري واستخدام العمالة بأجر زهيد.

وإذا كنا نأمل أن تتمكن التكنولوجيا الجديدة من الاستمرار في الاستفادة من عاداتنا القديمة، فإننا لا نعمل إلا على تفاقم الحالة. ويجب أن نتعلم ونكتسب عادات جديدة ومستدامة تلائم التكنولوجيا الجديدة.

ومن الواضح لنا جميعا أن الوقت المتاح للعمل قصير جدا. إذ لم يبقَ أمامنا سوى ١٠ سنوات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة. وحتى قبل الجائحة، واجهتنا صعوبات في تنفيذ بعض أهدافها الرئيسية. والآن، ومن أجل تنفيذها، يجب علينا أن نخفف في الوقت نفسه من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة التي لا تزال موجودة. وللفوز في هذا السباق مع الزمن، وبدلاً من اتخاذ تدابير غير ناجعة لا تؤدي إلا إلى تأخير العواقب، نحتاج إلى حلول جريئة وطويلة الأجل ستدوم بالتأكيد لفترة أطول من ولاية الحكومات التي توصلت إليها.

أصدقائي الأعزاء،

إن تعزيز السلم ومنع نشوب النزاعات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ليس لهما بديل. فالإرهاب والتطرف العنيف يهددانا جميعا. وتنضم جمهورية مقدونيا الشمالية إلى دعوة الأمين العام إلى هدنة عالمية واحترام القانون الدولي الإنساني احتراما تاما في هذه الظروف الاستثنائية. وبلدي، في حدود قدراته، مشارك نشط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن أيضا في إطار المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وبعثات منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا السياق، نؤيد الجهود الرامية إلى إبرام معاهدة جديدة لتحديد الأسلحة النووية، ونعتقد أن جهود شركائنا الاستراتيجيين لإدراج قوى نووية جديدة فيها تشكل إسهاما هاما في زيادة الكفاءة في منع سباق جديد للتسلح.

وكبلد صغير في جنوب شرق أوروبا، فقد حققنا المزيد من الاستقرار في المنطقة بحل النزاع المعقد مع جارتنا اليونان، من خلال وساطة الأمم المتحدة. والآن ننفذ بحسن نية ما تم الاتفاق عليه، الأمر الذي سيعود بالفائدة على بلدينا والمنطقة بأسرها. وفي الوقت نفسه، نحن مستعدون لحل جميع المسائل المفتوحة من خلال إجراء حوار متكافئ، كالذي رأيناه في معاهدة حسن الجوار والتعاون مع جارتنا، جمهورية بلغاريا، التي تشكل مثالا هاما على ذلك.

وللأسف، لا تزال منطقتنا تواجه نزاعات سياسية وتاريخية لم تحل بعد وقد تعيدنا إلى التسعينات من القرن الماضي. ولا يكمن حل هذه المشاكل إلا في التغلب على الأساطير التاريخية، ومن المؤكد أن المخرج ليس في أيديولوجيات القرن التاسع عشر للسيطرة العرقية والدينية.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان ألا تُختزل الاستثمارات إلى الاستثمار في الاقتصادات فحسب. إن الديمقراطية، التي كنا مقتنعين بعد نهاية الحرب الباردة بأن ليس لها بديل حقيقي، تتعرض اليوم لهجمة شرسة تتجلى في الاتجاهات الشعبوية والاستبدادية. وإذا أردنا الحفاظ على التفوق الأخلاقي للديمقراطية على نماذج الحكم السياسي الأخرى، فيجب أن نستثمر فيها، ولا سيما في صفوف الأجيال الشابة. وبهذا المعنى، فإن أحد التحديات الأساسية التي نواجهها هو الاستثمار في التثقيف بشأن القيم الديمقراطية من أجل قمع الأيديولوجيات المتطرفة التي تم إيقاظها، مثل الفاشية الجديدة والقومية المتطرفة والعنصرية. إنها مهمة الدول والتعليم النظامي، ولكنها، بدرجة لا تقل عن ذلك، مسؤولية نظام التعليم غير النظامي، وكذلك المجتمع المدني.

ولكي يتم الفوز في هذه المعركة، ينبغي خوضها على جبهات متعددة في وقت واحد. ويمكن لكل بلد وكل دولة وكل منظمة أن تسهم في ذلك. ولكن الشرطين الأساسيين لتحقيق هذا الهدف هما التعاون الدولي الفعال والتضامن العالمي، اللذين نحتاج لبلوغهما إلى أن يتم إصلاح الأمم المتحدة وتكيفها مع الواقع الجديد.

وهذه المنظمة، بكل ما فيها من أوجه قصور، تظل منبر التعاون الوحيد حقا الذي يتمتع بالشرعية والعالمية والحياد. وفيما يتعلق بالحاجة إلى إصلاحها الشامل، لا يمكن حل التحديات التي نواجهها جميعا إلا بقدر أكبر، وليس أقل، من تعددية الأطراف، التي ستشمل، بالإضافة إلى الحكومات والدول، القطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، وجمعيات الشباب والنساء والمهمشين، الذين يسعون عن حق إلى الحقيقة والعدالة والمساواة.

وانطلاقا من روح تعددية الأطراف، ستواصل جمهورية مقدونيا الشمالية الوفاء بالتزاماتها الدولية ودعم عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في وضع وتنفيذ السياسات العامة بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية.

أما بخصوص قراراتنا اليوم، في ذروة الجائحة، فإن الأمر يعتمد على الكيفية التي سيبدو بها عالمنا بعد الجائحة. وهذه فرصة نادرة لدعم المنظمة العالمية ومؤازرة بعضنا بعضا، لاتخاذ خطوات نحو إيجاد عالم أكثر سلاما وعدلا يُستعاد فيه الإيمان بالنزعة الإنسانية والحرية والتضامن واحترام الكرامة الإنسانية. ومن الواضح أننا لن نتمكن من بناء عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة إلا بالاستثمار في الأمم المتحدة.

وشكراً لحسن إصغائكم.

المرفق ٧

خطاب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس جمهورية غانا

سيدي الرئيس، الأمين العام، قبل عام، كنا جميعا نتطلع إلى ما كنا واثقين من أنها ستكون احتفالات كبرى في الجمعية العامة لهذا العام للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وبدلا من التجمع الكبير المتوقع للاحتفالات، اضطررنا إلى البقاء في بلداننا واستخدام التكنولوجيا لإلقاء خطبنا أمام الجمعية.

ولم تكن هذه الاحتفالات هي وحدها التي توجب تكييفها لتوائم الظروف المتغيرة. لقد انقلب عالمنا رأسا على عقب واضطررنا جميعا إلى تعلم طرق جديدة للقيام بالأشياء.

ولم يكن أحد ليصدق أن يحدث ذلك، ولكننا تعلمنا ألا نصافح أو نعانق أحباءنا. وبالنسبة لكثير من الناس، فإن أصعب شيء يتعين التعامل معه خلال هذه الأوقات المضطربة التي يسودها شعور بعدم اليقين هو الصمت المفروض على الكنائس والمساجد والمعابد وغيرها من أماكن العبادة. وأصبح الغناء في مجموعات نشاطا خطيرا، ويتمثل عنصر رئيسي يشغل اهتمام قادة العالم في كيفية إرسال أطفالنا إلى المدارس وإبقائهم بأمان. وتم كسر جميع القواعد الاقتصادية المقدسة التي حُثِّثنَا على تطبيقها لإدارة شؤوننا في القرن الماضي، على الأقل في الوقت الراهن. وفي الواقع، تبين عدم جدوى أفضل الخطط التي وضعناها عندما واجهنا ويلات فيروس غير معروف. غير أننا في غانا أحرزنا نجاحات متواضعة في محاولة دحر الفيروس من خلال اتخاذ حكومتي إجراءات حازمة وبفضل تعاون الشعب الغاني ونعمة العلي القدير.

سيدي الرئيس، الدروس واضحة: لقد سقطنا جميعاً ونظرنا إلى الهاوية معاً. حتى عندما أغلقنا حدودنا وأغلقنا المطارات، أدركنا جميعاً الواقع المتمثل في أنه تعين علينا أن نعتمد على بعضنا بعضا لنتمكن من التغلب على المتاعب التي مررنا بها. لقد سقطنا جميعاً معاً، ويجب أن ننهض جميعا معاً.

وإذا كان الرد على هذه الجائحة يكمن في إيجاد لقاح، فينبغي أن يتاح هذا اللقاح للعالم بأسره، البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء والبلدان المتقدمة النمو وتلك النامية ولجميع الأعراق وجميع المعتقدات. لقد علمنا الفيروس أننا جميعاً معرضون للخطر وأنه لا توجد حماية خاصة للأغنياء أو فئة معينة. وما دام الفيروس موجودا، ينبغي أن تتاح للجميع أي حلول طبية يمكن التوصل إليها لمساعدة إنسانيتنا المشتركة.

وقد أبلغتنا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن كوفيد-١٩ قد خلّف ”انخفاضا كبيرا في التمويل المتاح للاقتصادات النامية“ مرة أخرى، وقدرت المنظمة أن ”تدفقات التمويل الخاص الخارجي إلى الاقتصادات النامية يمكن أن تنخفض بمقدار ٧٠٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٩، متجاوزة التأثير الفوري للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٠ في المائة“. إن إعادة هيكلة بنيان التمويل العالمي لتمكين البلدان النامية من الحصول على رؤوس أموال جديدة أصبحت ضرورة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى، إذا كنا نريد ألا تتآكل المكاسب التي تحققت في تحويل اقتصاداتها وألا تنخفض مستويات معيشة شعوبها بدرجة خطيرة.

وحان الوقت لكي ترقى منظمتنا، الأمم المتحدة، التي نوقشت كثيرا وحُللت كثيرا، إلى مستوى الحدث.

وكانت إحدى وكالاتها، وهي منظمة الصحة العالمية، في مركز العاصفة خلال هذه الأزمة، وعلينا جميعاً أن نتعلم الدروس التي برزت. نعم، ينبغي أن نجري نقاشات حول الأمم المتحدة ووكالاتها وأدوارها، ولكن بعد خمسة وسبعين عاماً، من الضروري أن تكون هذه النقاشات مثل تلك التي نجريها داخل عائلاتنا، وليس حول وجودها ذاته.

وينبغي لنا أن نرفع الضيم طويل الأمد الذي يمثله الهيكل الحالي للأمم المتحدة وتكوينها، ولا سيما مجلس الأمن، بالنسبة لدول أفريقيا. إن عضوية المجلس، الذي أنشئ في تلك الأيام البعيدة من عام ١٩٤٥، لا تعبر في الوقت الحاضر عن حقائق القرن الحادي والعشرين. وقد حان الوقت لاعتماد وإقرار الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح الأمم المتحدة، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني، حتى نتمكن من إنشاء أمم متحدة عصرية تصلح للغرض المنشود في عصرنا.

وينبغي لنا أيضا أن نركز اهتمامنا على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، خاصة ونحن نحتفل ببداية عقد العمل لتحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠. السيد الرئيس، بوصف غانا الرئيس المشارك لمجموعة المدافعين البارزين عن أهداف التنمية المستدامة، فإنها ترى أن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لا يزال أمراً حاسماً لجعل النظام متعدد الأطراف ذا أهمية في التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها.

وفي الواقع، يتمثل أحد تلك التحديات في الخطر الذي يتهدد توطيد الحوكمة الديمقراطية، وخاصة في أفريقيا، في مواجهة الظروف المضطربة السائدة في عدة أجزاء من أفريقيا. وبصفتي الرئيس المنتخب حديثا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أقول إن أحد الاختبارات المباشرة التي تواجه الجماعة هو الحالة السياسية في مالي، في أعقاب الانقلاب الذي أطاح بالرئيس إبراهيم

بوبكر كيتا، والذي زاد من تفاقمه أنشطة الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، الذين يسيطرون على مساحات واسعة من ذلك البلد وبعض أجزاء منطقة الساحل. وتعلمنا، في أغلب الأحيان من خلال التجربة المريرة، أن الإرهاب والتطرف العنيف لا يقتصران على مواقع جغرافية أو ولايات قضائية معينة، حيث أن أثر حادث إرهابي واحد في جزء من العالم يتردد صداه في جميع أنحاء العالم. ومن واجب الأمم المتحدة، بل وجميع الدول الأعضاء، أن تقدم دعمها للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إعادة الأمور إلى طبيعتها في مالي وأن تساعدنا في دحر آفة الإرهاب.

السيد الرئيس، لقد تعززت أهمية التكنولوجيا في زمن انتشار الجائحة. فالاجتماعات الإلكترونية أصبحت الآن جزءا من حياتنا الطبيعية، حيث تخرج الشباب في احتفالات افتراضية وقد لا نعود أبدا إلى بعض المؤتمرات العديدة التي اعتدنا على حضورها، ومن الواضح أن التكنولوجيا هي المستقبل.

ولذلك، ترحب غانا بتوصية الأمين العام، الواردة في ”خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي“، وتؤيدها، من أجل كفالة عدم تخلف أحد عن الركب. وإلا كيف كان لنا أن نحافظ جميعاً على نوع من الاتصال خلال الأشهر الستة الماضية، لولا التكنولوجيا؟

إن الموسم السياسي في ذروته هنا في غانا، فيما نستعد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في كانون الأول/ديسمبر. ومثل كل شيء آخر في عالمنا اليوم، حتى الأنشطة السياسية تأثرت بالجائحة، ولا يمكننا أن ندير الحملات الدعائية للحصول على الأصوات بالأسلوب الذي اعتدنا عليه. إذ يتعين علينا الاعتماد على التكنولوجيا لإيجاد سبل لتعميم رسائلنا في زمن انتشار كوفيد-١٩.

ومن دواعي اعتزازي الكبير أنه على الرغم من الصعوبات التي تعترض إجراء الانتخابات خلال انتشار جائحة، يمكنني القول إن جميع الغانيين متفقون على أنه يجب علينا العمل معا لكفالة أن تكون الانتخابات شفافة وحرة ونزيهة وآمنة وموثوقة. وستكون هذه هي الانتخابات الثامنة منذ أن شرعنا في الحكم الدستوري في جمهوريتنا الرابعة في عام ١٩٩٢. وقد شهدت كل انتخابات تحسنا مقارنة بالانتخابات السابقة، ونتطلع إلى أن تمر انتخابات هذا العام بسلام، مع الحفاظ على عظمة غانا. وندرك تماما السمعة التي بنتها غانا بوصفها ديمقراطية ناجعة ومتسامحة ونحن عازمون كل العزم على تعزيزها وتحسينها.

والأمر الهام في نظر الجميع هو مشروع غانا الذي يهدف إلى تحديث جميع جوانب حياتنا، وتحقيق الرخاء في بلدنا. ولا يساورني أي شك على الإطلاق في أننا سنفخر بأنفسنا عند نهاية

الانتخابات، وسيكون لدى أفريقيا سبب وجيه لتفخر بنا، وسيجد باقي العالم دروسا ليتعلمها منا.

لقد كان العام الماضي،٢٠١٩، عاما مثيرا للغاية بالنسبة لنا في غانا. فقد شهد الذكرى السنوية الـ ٤٠٠ لبدء تجارة الرقيق الهمجية عبر المحيط الأطلسي، ووصول أول العبيد الذين أسروا من غرب أفريقيا إلى أمريكا.

وللاحتفال بهذه الذكرى السنوية المأساوية، أعلن بلدي عام ٢٠١٩ ”عام العودة“، ورحبنا بعودة أحفاد العبيد الذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان السود في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، إلى القارة الأفريقية. وتم قبول تلك الدعوة بحماس، وقضى الجميع وقتا رائعا.

إننا عازمون كل العزم على مواصلة الترحيب الحار بأفارقة الشتات في غانا. ونحن في غانا نتعايش مع الواقع المرير المتمثل في أن غالبية العبيد المختطفين من القارة تم نقلهم إلى الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي عبر الحصون المنتشرة على طول سواحلنا. ونحن مدينون لأحفادهم بإيجاد ملاذ آمن في غانا، إن احتاجوا إلى ذلك.

وتعني هذه المسؤولية أنه يجب علينا أن نجعل غانا بلدا آمنا ومرغوبا لمواطنيه الحاليين ولمن في الشتات الذين قد يرغبون في العودة إما للزيارة أو للإقامة.

وغانا تتمنى لكم حظاً سعيداً، وتتطلع إلى إيجاد عالم صحي وسعيد.

وشكراً لحسن إصغائكم.

المرفق ٨

خطاب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق

[الأصل بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب الفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات

أصحاب السعادة رؤساء الوفود؛

السيدات والسادة،

يسعدني بالغ السعادة أن أخاطب المجتمع الدولي، باسم شعب موزامبيق وأصالة عن نفسي، في هذه المناقشة العامة، التي تجري في وقت تاريخي ورمزي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

بالنسبة لجمهورية موزامبيق، يتزامن هذا الاحتفال مع الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لقبول بلدنا، وبالتالي انضمامه، بوصفه عضوا شرعيا وكامل العضوية في هذه المنظمة، الأمر الذي يمنحنا مكانتنا المشرفة في المجتمع الدولي.

وأود أن أعرب عن تقديري لسعادة السفير تيجاني محمد بندي، رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، على أدائه، وأهنئكم، السيد فولكان بوزكير، رئيس هذه الدورة للجمعية العامة، وأعرب عن استعداد بلدي للعمل معا بغية إنجاح فترة رئاستكم.

وأهنئ السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، تهنئة حارة على التزامه الدؤوب بدعم المثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ من خلال وضع الأمم المتحدة في صدارة الجهود الجماعية للتغلب على التحديات المعاصرة، بما في ذلك مبادراتها الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة،

يختلف عالم اليوم بشكل ملحوظ عن العالم الذي كان قائما عندما تأسست الأمم المتحدة. وقد حدثت تحسينات ملحوظة في رفاهنا الجماعي. وتحسنت مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية بشكل كبير. وارتفع متوسط العمر المتوقع، وانخفض معدل الوفيات والاعتلال، وتضاعف عدد

الدول الأعضاء أربع مرات تقريبا من ٥١ إلى ١٩٣ بلدا، بما في ذلك موزامبيق. وأصبحت الجهود الرامية إلى تمكين المرأة الآن حقيقة راسخة.

ويجسد موضوع هذه الدورة للجمعية العامة بأمانة جوهر الأمم المتحدة، وهو دعوة إلى تجديد الرؤية لعالم متكامل وتعاوني، تعبر فيه الدول عن نفسها بطريقة منفتحة وتعمل بطريقة منسقة في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، متخذة خطة عام ٢٠٣٠ شعارا لها.

ولذلك، تؤيد موزامبيق افتراضات ”المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة“، فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، في ضوء إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الإنمائية.

ويبين كل هذا أن التعاون متعدد الأطراف لا يزال أفضل نهج لمواجهة التحديات وتخفيف معاناة الشعوب التي تشكل السبب الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة.

كما أن تعددية الأطراف داخل الأمم المتحدة أمر أساسي إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصاد البلدان النامية، قد تأثر تأثرا شديدا جراء جائحة كوفيد-١٩، وأن تعافيه يتطلب تدخلات عالمية ومتكاملة ومتضافرة.

ونرى أن النزعة القومية والانعزالية في مواجهة الجائحة وصفة للفشل في التصدي لهذا المرض وغيره من الأمراض المعدية ذات الطابع غير المتوقع.

ومن الظواهر والتحديات العالمية الأخرى التي تتطلب تدخلا متعدد الأطراف بقيادة الأمم المتحدة، الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والصحة العامة والبحث والتطوير والتجارة والتصنيع.

وفي القرية العالمية التي نعيش فيها، أصبحت المسائل الوطنية والدولية أقل وضوحا بشكل متزايد. إن الطابع العابر للحدود لهذه الظواهر والترابط بينها يتطلبان قيادة تدرك أنه، في عالم اليوم، يجب على تدخلاتنا أن تراعي العلاقة الجوهرية بين المواطنين الوطنيين والإقليميين والعالميين.

السَيّد الرَئِيّس،

أصحاب السعادة،

ترحب موزامبيق بالإجراءات التي يتخذها الأمين العام، والتي تهدف إلى إصلاح الأمم المتحدة، في مجالات السلام والأمن وعمليات السلام والتنمية وإدارة المنظمة، وتكرر التأكيد على تأييدها لتلك الإجراءات.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم في المفاوضات الحكومية الدولية لكي يسفر إصلاح مجلس الأمن عن نتائج تتماشى مع القرن الحادي والعشرين.

ويتمتع الإصلاح بميزة توظيف السلم والأمن والاستقرار الدولي كعوامل محفزة لخطة التنمية العالمية، فضلا عن جعل الأمم المتحدة أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، استنادا إلى الحالة الجغرافية السياسية المعاصرة، مما سيجعل قرارات هذه الهيئة أكثر فعالية وشرعية.

لذا، فإننا ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا العالمية من أجل توحيد الجهود لإيجاد حل مستدام للمسائل الأمنية المعلقة.

السَيّد الرَئِيس،

أصحاب السعادة،

إن خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة أدوات تغذي أمل بلايين الناس في جميع أنحاء العالم في تحقيق التقدم الذي طال انتظاره ورفاه جميع الشعوب. وفي هذا السياق، قدمت موزامبيق في تموز/يوليه ٢٠٢٠ تقريرها الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة، الذي يتضمن الإنجازات القائمة على تطلعات شعب موزامبيق، امتثالا لهذا الصك الدولي الوارد في برنامجنا الحكومي الخماسي السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

إن ''المستقبل الذي نصبو إليه'' يكمن في ما نفعله الآن. و''الأمم المتحدة التي ننشدها'' تعتمد على موقفنا وعلى عملنا المسؤول، في الحاضر والمستقبل. ولن ننجح في تنفيذ جدول أعمال الشمولية الذي اخترناه وهو ''عدم تخلف أحد عن الركب'' إلا من خلال اتباع نهج إنساني وجماعي.

وفي هذا السياق، تعزز حكومة موزامبيق بناء السلام والحفاظ على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف بين الجنسين وإدماج الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التنمية وتعزيز الوحدة وتقاسم المنافع، وهي سمات بارزة في نظام الحكم لدينا.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فقد تأثرت موزامبيق بشكل دوري بالظواهر الشديدة، وذلك بسبب موقعها الجغرافي. ويعاني البلد كل عام من الأعاصير والفيضانات والجفاف، ولا تزال ذكريات إعصاري إداي وكينيث في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩ عالقة في الأذهان.

وبعد مرور أكثر من عام، نواصل بذل الجهود لإعادة البناء والتعافي من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب تدابير التكيف والقدرة على الصمود، في ضوء الممارسات المقبولة دوليا بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي نحن طرف فيه منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على امتناننا للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه خلال الأعاصير وبعدها.

تواصل موزامبيق تعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية، بهدف إضافة قيمة إلى التنمية المحلية المتكاملة للمجتمعات. وفي هذا الصدد، لا يزال تعزيز المناطق المحمية، في الأراضي الوطنية، يستحق اهتمامنا الخاص.

ومن ناحية أخرى، سعينا إلى توسيع نطاق الحصول على الكهرباء للاستهلاك المنزلي والصناعي، من خلال مصادر نظيفة ومتجددة، سواء كانت الطاقة الحرارية الكهربائية، ومحطات تعمل بالغاز الطبيعي، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى الطاقة الكهرمائية، من أجل ضمان تحقيق غاية حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الوقت الحاضر، فإن جميع مقار المقاطعات البالغ عددها ١٥٤ مقرا موصولة بشبكة الكهرباء الوطنية، والعمل جار في برنامج كهربة المواقع الإدارية.

وإقراراً بدور الزراعة في هذا الصدد، قررت الحكومة تخصيص ١٠ في المائة من ميزانيتها السنوية لهذا القطاع لأول مرة، تماشياً مع إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٣.

وفي هذا الصدد، أطلقنا برنامج الإدارة المتكاملة للزراعة والموارد الطبيعية، ”SUSTENTA“، الذي يعزز التكامل الاجتماعي – الاقتصادي لسكان موزامبيق.

السَيّد الرَئِيّس،

لقد فوجِئَ العالم بتفشيُ جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الذي أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وهي آفة صحية ذات درجة عالية من الانتشار والفتك، وتزداد حدتها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

وقد غير كوفيد-١٩ ديناميات العلاقات التجارية والمهنية والاجتماعية بين البشر في جميع مجالات الحياة، وفي البيئات الحضرية والريفية.

ويتطلب هذا السيناريو حشد موارد مالية إضافية للتعويض عن التباطؤ الاقتصادي، نظرا لأن آفة الجائحة لا تزال سائدة في جميع أنحاء العالم وفي بلدنا على وجه الخصوص.

وبينما تستمر تدابير التصدي لمرض فيروس كورونا، نغتنم هذه الفرصة لنشكر شركاء المجتمع الدولي الثنائيين ومتعددي الأطراف على الدعم المتعدد الذي مكننا من منع تفشي فيروس كورونا الجديد واحتوائه والشروع في ما نسميه ”الوضع الطبيعي الجديد“.

أصحاب السعادة،

إن الجهود الضخمة التي ما فتئنا نبذلها في إطار توطيد السلام والأمن، وكذلك في تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، الذي يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، قد وُضعت على المحك بفعل الأعمال الإرهابية والمجرمين في بعض أحياء مقاطعة كابو دلغادو، والأعمال المسلحة التي يُزعم أن جماعات المقاومة الوطنية الموزامبيقية المنشقة (رينامو) قد قامت بها في بعض أجزاء مقاطعتي مانيكا وسوفالا، في المنطقة الوسطى من البلد. إن الإرهابيين يقتلون الناس بفظاعة، ويتسببون في تشريدهم، ويدمرون المساكن والبنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية، وينهبون ممتلكات المجتمع، ويبقون الأطفال والنساء في الأسر. ونتيجة لهذه الظواهر، قُتل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، وشُرد نحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في مقاطعات أخرى داخل البلد.

وفي مواجهة الهجمات الإرهابية، ردت الحكومة بحزم، من ناحية، بدعم من السكان المحليين، من خلال اتخاذ إجراءات للدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية، فضلا عن حماية الناس وممتلكاتهم. ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة بتعبئة المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا، كما أنها تعزز أنشطة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

وفي إطار هذه الجهود، أطلقنا وشغلنا مؤخراً وكالة التنمية المتكاملة للمنطقة الشمالية بهدف تعزيز الإجراءات متعددة القطاعات بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة في مقاطعات نياسا، وكابو دلغادو، ونامبولا.

وإدراكا منا لصلة الأعمال الإرهابية التي يقع البلد ضحية لها مع الجماعات الدولية المتورطة أيضا في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقد سعينا إلى التصدي لهذه الظاهرة بالتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، نرحب بجميع المبادرات والشراكات التي ستقطع شوطا طويلا في استكمال جهودنا المستمرة للحد من الأعمال الضارة التي يقوم بها الإرهابيون في بلدنا.

وكجزء من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة بين الحكومة والمقاومة الوطنية الموزامبيقية، نقوم بتنفيذ عملية اللامركزية وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للعناصر المسلحة المتبقية التابعة للمقاومة، التي شملت بالفعل حوالي ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا لدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما دينامية المبعوث الشخصي للأمين العام.

السَيّد الرَئِيّس،

السيدات والسادة،

وإذ نختتم ملاحظاتنا، فإننا نؤكد من جديد إيماننا الراسخ بأن صنع وصون الأمن والسلم الدوليين، والحفاظ على حقوق الإنسان واحترامها، وتعزيز التنمية المستدامة، لا تجد أرضا خصبة للازدهار إلا في النهج المشترك والعمل الجماعي من جانب جميع أصحاب المصلحة في العالم. وقد قلنا ذلك بتواضع شديد واستعداد لخدمة شعبنا والمساهمة في ازدهار البشرية.

ونريد، الإسهام بالعمل في ”المستقبل الذي نصبو إليه“، لتشكيل ”الأمم المتحدة التي ننشدها“ وبالتالي ”إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“ وتقدير قيمة أثمن ما في الكون، ألا وهو الحياة، ونوعية الحياة.

ولذلك، فلنعُد النظر في التزامنا العالمي بتوطيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واضعين في اعتبارنا المتلقين الرئيسيين لهذه الجهود، وهم ”نحن الشعوب“!

احتفالات سعيدة للأمم المتحدة!

شكرًا جزيلاً.

المرفق ٩

خطاب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

السَيّد الرَئِيّس،

سِيادة الأمين العام،

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي،

تحيةَ سلامٍ أُلقيها لكم مِن مَدينةِ السلامِ، بغداد.

يُسعِدُني أَن أحييكم باسمِ جمهورية العراق، الدَولةِ المُؤسسةِ في الأممِ المُتحدةِ. وأتمنى للجمعيةِ العُموميةِ في دَورتِها الحَاليةِ التوفيقَ والنجاحَ.

هذه هي المرةُ الأولى في تاريخِ الأمم المتحدة، نلتقي خلالَها في الجمعيةِ العمومية افتراضياً. وهو حدثٌ يختصر بعمق ما نحن فيه بمواجهة كوفيد ١٩، الخطرِ العابرِ للحدود والذي لا يزال يُهَدِدُ حَياتَنا وطُرُقَ عيشِنا واقتصادَنا ومُجتَمَعاتِنا بشكل عام. هذا اللقاءُ الافتراضي تجسيدٌ حقيقي للتغييرات الجذريةِ في طَرائقِ العيش والتواصلِ ما بين البشر.

ولعل من المفارقةِ التاريخية أن نجتمعَ ونتواصلَ فيما نحن ملزمون بالتباعد. فننعزلُ بتأثيرٍ من الوباء ونتواصل بإرادةِ العمل والحياةِ الإنسانية. إن بقاءَ تهديد الوباء في أيةِ مدينة أو قرية على كوكبنا هو تهديدٌ مستمر للعالم ككل. وهو ما يؤكدُ ضرورةَ ترسيخ مبدأ التضامُنِ والعملِ المشترك ما بين الدول والمجتمعات، باختلاف توجهاتِها؛ من أجل القضاءِ على الوباء أو في الأقل الحدِّ من مضارِه.

كما يؤكد أيضاً أهميةَ تعاون الجميع في الدولِ المتقدمة لتبادلِ الخبرات والمعلومات اللازمة لمواجهةِ الوباء. وضرورةِ مساعدةِ الدولِ المتقدمة للدولِ النامية في تحقيقِها لبيئةٍ صحية قادرة على مواجهةِ الوباء وتفادي ارتداداته على الحياةِ والمجتمعات.

كذلك علينا جميعاً أن نحاربَ الأخبار الزائفة في ما يخص الوباء، فالجهلُ وانتشارُ الأخبار الكاذبة يهدد أرواحَ الملايين. ونشيرُ أيضاً إلى أهميةِ التخطيطِ المُبكر لضمانِ العدالة في توزيعِ اللقاح حين يُتاح. ومراعاةِ تخفيف الطبيعةِ التجارية في تسويقِه بما يُساعد الدول الأشدَّ فقراً على التمكنِ من الحصولِ عليه لجميعِ مواطنِيها.

نحن في العراق عَملنا بالقدُراتِ المُتاحة، وهي محدودةٌ بفعلِ الظروفِ المحيطةُ بِنا، على مُواجهةِ الوباءِ وتقليصِ آثارِه عبر سلسلةٍ من الإجراءات والاحترازات المطلوبة. مع هذا لا يزالُ أمامَنا الكثيرُ مما يجب فعلُه برغم محدوديةِ قدراتِنا في الرعاية الصحية وبسبب ضعف البنية التحتية للخدمات الصحية.

سيادة الرئيس، لقد واجه العراقُ قبل وبعدَ ظهور الوباء, وباءً لا يقلُ فَتكاً وخَطَراً على العالم، ألا وهو الإرهابُ والفساد. لقد نجحنا فعلاً في دحرِ الإرهاب عسكرياً وتحريرِ مُدننا وذلك بقوةِ إرادة شعبِنا وبتضحياتِ قواتِنا، من الجيش والحشد الشعبي والبشمركة، وبدعمِ التحالف الدولي وجيراننا.

لكن الحربَ ما زالت مستمرةً مع الإرهابِ والتطرفِ المتحرك عبر الحُدود والكامن في خلايا نائمةٍ هنا وهناك في صَحاري بلدِنا.

لا يمكن لنا أن نستخفَّ بخطورةِ الإرهاب وخطورةِ عودته وإعادةِ تنظيمِه لفلولِه. إذ نعتقد أن أيَّ تراخٍ أو تهاون أو الانشغالَ بصراعاتٍ في المنطقة سيكون متنفساً لعودةِ تلك المجاميع الظلامية. كَذلك فإن التهاونَ في مكافحة الفسادِ المستشري والتدخلات التي تمسُّ السيادةَ الوطنيةَ لبلدانِنا من شأنِه أيضا أن يعرقلَ جهودَ مكافحةِ الإرهابِ والتطرف.

وفي هذا الإطار نأملُ دعماً وإسناداً من لدُنِ الأصدقاءِ في المجتمعِ الدولي، للكشف عن الأموال المهربة والفاسدين الذين يقومون بتهريب هذه الأموال لتمويلِ المجاميعِ الخارجة عن القانون والمتطرفة. الفسادُ آفة تعانيها كثيرٌ من البلدان. ولقد خطف الفسادُ من العراقيين التمتعَ بنعمِ بلدِهم؛ بل ساهم في تدميرِها لسنواتٍ طويلة. ويشعر العراقيون إزاء أثرِها في دولتهم بالكثير من المرارةِ والغضب.

وانطلاقاً من هذا فقد وجهتُ في العام الماضي، ومن خلال الجمعيةِ العمومية، دعوةً لتشكيل تَحالُفٍ دولي لمحاربةِ الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة؛ على غِرار التحالفِ الدولي ضد الإرهاب. واليوم أيضاً أُكرر هذه الدعوةَ. حيث لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بتجفيف منابعِ تمويلِه؛ وإنهاء الفساد بوصفه الاقتصاد السياسي للعُنف والإرهاب؛ وتأثيره المدمر على اقتصاداتِ الدول وتعطيل إرادة الشعوب في التقدم والبناء.

سيدي الرئيس، يجب أن نقف عند جرائم الإبادة وسلسلة المجازر التي حصلت بحق الأيزيديين في بلدنا والتي كانت تهدف إلى إنهاءِ وجودِهم. الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي الوقوف ومساعدة العراق على منع تكرار هذه الجرائم.

قبل أيام كنت في اجتماعٍ مع مواطنات أيزيديات وتركمان شيعة وشبك، أتيحت لهُنَّ النجاة من وحشية الإرهاب ومنْ فظاعة ما لقِينَ من جرائمه. واستمعت إلى المعاناة المؤلمة التي ما زالت مستمرة بالرغم من مرور أكثر من ثلاث سنواتٍ على تحريرِ المدن بالكامل. فان هؤلاء السيدات ما زلنَّ يَعشْنَّ المعاناة النفسية والجسدية مِن جراء ما حدث لهُن من إبادة وتهجير وتعذيبٍ نفسي وجسدي. كما ما زلن يعشن في المخيمات. علينا العمل من أجل إعادة النازحين والمهجرين لمدنهم وقُراهم؛ وبكل ما يتطلب ذلك من جهود، وهذا يتطلب أيضاً من الأصدقاء والمنظمة الدولية موقفاً سانداً لإمكاناتنا وجهودنا.

سيدي الرئيس، العراق مُحمّل بتركات أكثر من ٤٠ عاماً من الحروب والمعاناة والحصار واستباحة الإرهاب. وقد عانى هذا العام، كما هو الحال مع بقية الدول، من انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية من جراء محنة كورونا. كان لهذا الانهيار المتزامن مع الوباء أثرُه الخطير، حيث وضَعَنا فجأة أمامَ تحدياتٍ جسيمة.

ولقد مرّ قَرابةَ عام مُنذ أن شَهِدَ العراق حراكاً شعبياً نابعاً من الرغبةِ بإحداثِ تغييرٍ في البلد يُناسب طُموحات العراقيين جميعا. هذا الحِراك يشمل نقاشاً حياً حول أُسسِ الدولة وكيفيةِ إدارتِها وحقوقِ شعبها. لقد انطلقَ مسارُ الإصلاح في البلد ولكنهُ يحتاج إلى وقتٍ وإلى جهودٍ حَثيثة ليجلب النتائجَ المرجوة. الخطواتُ التي اتخذناها في هذا المسار تُشير إلى إمكانيةِ إحداثِ التغيير السلمي والدستوري بعيداً عن العُنفِ، وهذا ما يُريده العراقيون.

في غمرة هذه الظروف، تشكلت خلال هذا العام حكومةٌ جديدة برئاسة السيد مصطفى الكاظمي وذلك استجابةً للحِراك الشعبي الكبير المطالب بالإصلاح. أستطيعُ القول، وفي ضوء تجربة ما بعد الاستبداد، أن هُناك إقراراً متنامياً باستحالة استمرارِ الوضعِ القائم. العراقيون يتطلعون إلى عقدٍ سياسي جديد يعالج الخللَ البنيوي الكامنَ في منظومةِ الحكمِ ما بعد ٢٠٠٣،

ويضمن لهم حكماً رشيداً. واستجابةً للإرادةِ الشعبية فإن أمام الحكومة مسؤولياتٍ كبيرةً تتمثل في جَانبِها الأساسي بإجراء الإصلاحاتِ الهيكلية السياسية والاقتصادية والإدارية. وهذا ما يتطلب مكافحةَ الفسادِ والمفسدين، الذين يُشكلون الوجهَ الآخرَ للإرهاب.

ومِن المهام الأساسية للحكومة أيضاً، العملُ على إجراء انتخاباتٍ مبكرة في العام القادم، نزيهةٍ وشفافة وفق قانونٍ جديد وبتمثيلٍ أعدل وأشمل، وذلك إيفاءً للحراكِ الشعبي الوطني الساعي لترسيخِ الديمقراطية، وتحقيقِ التطلعِ المشروع للعراقيين في حياةٍ حرةٍ وكريمة، ولكَي تكون لهم في بَلدِهم السُلطةُ والكلمة العليا، وتكَون الحكومة مُنبثقةً منهم، وترعى مصالحَهم، وتسعى لتحقيقِ طموحاتِهم.

كما تجد الحكومةُ أنها مطالبة أيضاً بموجب هذا، بعملٍ آخرَ لا يقل أهميةً، وهو حصرُ السلاحِ بيد الدولة ومنع حيازتِه أو استخدامِه خارج إطارِ القانون ومؤسساتِ الدولة، وكذلك التحقيقِ في جرائم قتلِ المتظاهرين وأفرادِ القوات الأمنية. فمواجهة الجماعاتِ الخارجة عن القانون وضبط السلاح المنفلت، هو صراعُ الدولة مع قوى الفوضى والتطرف، ويقيناً ليس بالمهّمةِ اليسيرة، لكنه واجبُ التحقيق، إذا أردنا السلمَ المجتمعي لبلدِنا وإذا أردنا أن يكونَ العراقُ سيدَ نفسِه.

البيانُ الأخير للمرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني، الصادر بعد استقبال سماحتِه ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، عبّر بوضوحٍ عن هذه المهمات اللازمة لإصلاح مسارِ العمليةِ السياسية الجارية في البلد، وتنظيفِها مما شابها من فسادٍ وضعف. وفي هذا السياقِ فإننا نَتطلع إلى مساعدةِ الأمُم المتحدة للتنسيق مع مفوضية الانتخابات؛ وتوفيرِ الدعم الفني والرقابي، لضمانِ نزاهةِ الانتخاباتِ ومَنعِ التلاعبِ والتزوير والابتزازِ؛ والتأثيرِ على حريةِ الفرد واختيارِه الانتخابي.

سيدي الرئيس، مشروعُنا الوطني هو ترسيخُ الدولة المقتدرة والقادرة على فرضِ القانون والمتمكنة من الإيفاءِ بحقوق مواطنيها. لا نريد أن يكونَ العراقُ ساحةً للصراعات ولتصفية حسابات الآخرين على أرضِه. يكفي العراقَ ما مرّ به من الحروبِ والحصارِ والإرهاب وانتهاك السيادة. العراقُ المستقل ذات السيادة، سيكون نقطةَ التقاء المصالحِ المشتركة للشعوب وبلدانِ المنطقة، ومنطلقاً لمنظومةٍ إقليمية قائمة على أساسِ التعاون الاقتصاديَ والأمنِ المشترك في مواجهةِ الإرهاب والتطرف.

نتطلعُ إلى دعمٍ فاعلٍ من جيراننا ومن المجتمعِ الدولي لهذا المشروعِ الوطني، والذي سيكونُ لهُ تَبعات كبيرة ومؤثرةً على مُستقبل العراق والمنطقةِ، بل والعالم.

وفي هذا الإطار، يُؤكد العراق موقفَه بضرورة حل القضية الفلسطينية وتلبيةِ حقوق الشعبِ الفلسطيني في دولتِه المستقلة، وهذا ما يساعد في استقرارِ المَنطَقةِ والعالم.

سيداتي، سادتي، أستذكر هنا شُهداءَنا الذين ضَحوا من أجلِ الحُرية وفي مُواجهة الإرهاب. أُحيي شَبابنا الذين يثبتون في كل يوم إصرارَهم وإرادتَهم الصلبة في تحقيقِ الحياة الحرة الكريمة، حيث نَنظر بتفاؤلٍ نحو المستقبل من خلالَ تَطلُع شَبابِنا وعَزمِهم على إكمال مَسيرةِ الحُرية وفرض القانون وسيادته وتحقيق العدالة.

ختاماً، أُكرر تقديري للأمم المتحدة في ذكرى تأسيسها الـ ٧٥. فلا بديلَ لهذه المنظمة التي تجمعنا رغم فروقاتِنا، وخاصةً ونَحن نواجه تحدياتٍ عابرةً للحدودِ الرسمية للدول، مثل مكافحةِ

الأوبئة والتغييرِ المناخي، وضرورة ضمانِ الأمن الغذائي والتعامل مع ملفِ الهجرة واللاجئين. كلُ ذلك يُمكن معالجتُه من خلال الأمم المتحدة وميثاقها.

لا شك أن النظامَ الدولي أخفقَ مراتٍ خلال الأعوام الـ ٧٥ الماضية. فهناك تجارب مَريرة نستذكُرها مثل مجازر راوندا وما مر على العراق من ويلات وحرب إبادة ومجازر بحق العراقيين، بالإضافة إلى الأزمة المستمرة في سورية وليبيا. علينا التعلمُ من دروس الماضي. لكن في الوقتِ نفسهِ يجب تطويرُ الأهداف الإنمائية المستدامة والعمل بجدية على أجندةِ إصلاح للأمم المتحدة من أجل الارتقاءِ بتَطلُعاتِ شعُوبِ العالم.

شكراً جزيلاً، سيداتي سادتي، لحُسنِ إصغائكم. نلتقي إن شاء الله في عالمٍ نقيٍّ خالٍ من فيروس كورونا ومن فيروسات الكراهية والفساد والحروب والإرهاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق ١٠

خطاب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أهنئ السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ويمكنكم الاعتماد على دعم فنلندا، إذ تقودون هذه الهيئة الهامة خلال هذه الأوقات الاستثنائية.

إنها أوقات استثنائية بالفعل. ففي بداية هذا العام، لم يكن بوسع أحد أن يتوقع أننا لن نتمكن من الاجتماع في نيويورك في أيلول/سبتمبر من هذا العام. إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد ابتلتنا جميعاً بشدة. وتفشت في جميع أرجاء العالم، ملحقة الضرر بكل قارة ودولة، وبجميع الناس ومجالات الحياة كافة.

إن الجائحة هي، بحكم تعريفها، تحد عالمي. وهي تقتضي استجابة عالمية. ولا يوجد بلد قادر على مكافحة هذا العدو المشترك وحده. ولا أحد في مأمن إلى أن يصبح الجميع آمنين.

ولا يمكن أن تتحقق استجابة عالمية فعالة إلا إذا انبثقت منا جميعا. من الأمم المتحدة. وأود أن أكرر تأكيد دعمنا الثابت لمنظومة الأمم المتحدة بشكل عام، ومنظمة الصحة العالمية بشكل خاص، لجهودهما الرامية إلى إدارة مكافحة هذه الجائحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للقيادة القوية التي أظهرها الأمين العام أنطونيو غوتيريش خلال هذه الأزمة.

السَيّد الرَئِيّس،

وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-١٩ أبعد ما تكون عن الانتهاء، فقد علمتنا بالفعل عددا من الدروس الهامة. أولا، لقد أظهرت أن علينا أن نأخذ الأمن الصحي بجدية أكبر. وقبل ظهور الجائحة المقبلة، نحتاج إلى وقاية أفضل واستعداد أفضل. وفي هذا العمل، يمكن أن يوفر برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي دعماً قيماً.

ثانيا، كشفت الجائحة للأسف كيف أننا نميل إلى التصدي للتهديدات الفورية – على الصعيد الوطني وليس على الصعيد الدولي. وعندما انتشرت هذه الجائحة، لم يكن رد فعلنا أن نرص الصفوف وراء الجهود متعددة الأطراف. وبدلا من الاستجابة العالمية التي تمس الحاجة إليها، شهدنا سلسلة من الاستجابات الوطنية. وفي مواجهة وضع جديد تماما، ربما كان هذا مفهوما. ولكنه يثير مخاوف بشأن الكيفية التي سنتمكن بها من التصدي للتحديات العالمية الأخرى.

ثالثا، غير أن الأشهر الستة الماضية أثبتت أيضاً قدرتنا على اتخاذ تدابير جذرية عند الحاجة، وهذا أمر مشجع بقدر أكبر. ومن أجل احتواء الجائحة، كانت الحكومات والمجتمعات والأفراد على استعداد فجأة لتغيير سلوكهم. وحالما تم تصور حجم التهديد، تم البحث عن حلول غير تقليدية.

وهذا يعطينا الأمل. وإذا توفرت الإرادة، فستوجد طريقة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا استمرار التهديد الوجودي للبشرية، ألا وهو تغير المناخ. ربما خضعت حياتنا لتدابير الإغلاق في هذا العام، ولكن تغير المناخ لم يتوقف للحظة واحدة. إن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة متعلقة بالمناخ آخذة في التزايد يوما بعد يوم. ويجب أن تكون الغلبة لالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس. ويجب أن نضاعف جهودنا من أجل تنفيذها.

ويجب أن نقوم بهذا العمل الكريم بدافع الضرورة. وبما أن العالم بأسره يحتاج الآن إلى استراتيجية للإنعاش، فعلينا أن نتأكد من أننا نختار طريقا نحو مستقبل مستدام. وبدلا من العودة إلى عاداتنا غير المستدامة، علينا حقا أن ''نعيد البناء بشكل أفضل وأكثر اخضرارا''. والمبادئ الستة التي دعا إلى تطبيقها الأمين العام بشأن ''إعادة البناء بشكل أفضل'' تحظى بدعمنا الكامل. ويجب تقييم جميع تدابير الإنعاش من منظور آثارها المناخية والبيئية. وينبغي لنا أن نسترشد في طريقنا إلى الأمام باتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠ واتفاقية التنوع البيولوجي.

إن فنلندا مستعدة للقيام بدورها. وتقف الحكومة الفنلندية بقوة وراء هدفها المتمثل في جعل فنلندا محايدة مناخيا بحلول عام ٢٠٣٥، وبالتالي أول مجتمع رفاه خال من الوقود الأحفوري في العالم. وسنواصل إدماج التنمية المستدامة في ميزانية دولتنا. وقد عقدنا العزم على تحويل فنلندا إلى مجتمع مستدام اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا خلال هذا العقد.

وما زلنا نعمل بنشاط في الشراكات الدولية. وقد نما ''تحالف وزراء المالية من أجل العمل المناخي''، بقيادة فنلندا وشيلي، ليشمل أكثر من ٥٠ بلداً. وهذا التعاون يساعد البلدان على إدماج الاعتبارات المناخية في السياسات الاقتصادية والضريبية والمالية.

السَيّد الرَئِيّس،

وعلى وجه التحديد، عندما يتزايد الطلب على التوصل إلى حلول عالمية، تضعف قدرتنا على توفيرها. وتعاني تعددية الأطراف من النزعة القومية الانطوائية ومن التنافس بين القوى العظمى على حد سواء. إن المؤسسات التي بنيناها معا على مدى عقود تتعرض لضغوط متزايدة. فالاتفاقات والقواعد والمبادئ الدولية تواجه تحديات متزايدة وتفسر بطرق تضعف إمكاناتها

وشرعيتها. وفي نهاية المطاف، إذا تلاشى احترام القواعد المتفق عليها عموما، فلن يبقى الكثير من النظام القائم على القواعد.

وعلينا أن نعكس هذا الاتجاه. وأكثر من قبل، نحتاج إلى تعاون متعدد الأطراف وفعال. وأكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى الأمم المتحدة. وليس من مسؤوليتنا المشتركة جميعا – نحن الدول الأعضاء – أن نجعلها أقوى فحسب. ولكن ينبغي أن يكون واضحا أن ذلك يصب في مصلحتنا المشتركة أيضا.

ومن الواضح أيضا أن جميع المؤسسات الدولية بحاجة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة. فالجهات الفاعلة الجديدة والتكنولوجيات الجديدة توجد أنواعاً جديدة من التحديات. ولن تكفي الهياكل القديمة والأدوات القديمة وحدها لمواجهتها. بيد أن تجاهل الأطر القائمة سيخلق فراغاً خطيراً.

إن الأسلحة النووية تصبح مثالا مقلقا للغاية. ومع سقوط الاتفاق تلو الآخر بالتقادم، فإننا سرعان ما نجازف بفقدان حتى آخر عناصر تحديد الأسلحة النووية. وسيكون من المهم للغاية أن تجد الدول الحائزة للأسلحة النووية سبيلا لبناء التفاهم والثقة المتبادلين. وفي هذا الصدد أيضا، نؤيد فكرة إجراء حوار أوثق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولا يتوقف الأمر عند تحديد الأسلحة. ففي نهاية المطاف، لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة برمتها أن تعمل ما لم تتمكن البلدان الخمسة دائمة العضوية من العمل معا.

أصحابَ السعادةِ،

وكما هو الحال في أي أزمة عالمية، فإن جائحة كوفيد-١٩ يمكن أن يكون لها أيضاً آثار سلبية على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويمكنها أن تزيد من حدة النزاعات القائمة وأن توقف عمليات السلام وتوقظ التوترات الخاملة. ولكن يمكنها أيضا أن توفر فرصا للسلام. وكانت دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي بمثابة نداء قوي إلى أطراف النزاع لإلقاء أسلحتهم. وإذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرون للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ينبغي لنا مواصلة التأكيد على اتباع نهج شامل فيما يخص بناء السلام.

وبالإضافة إلى تسوية النزاعات، علينا أن نستثمر المزيد في منع نشوب النزاعات. وكل نزاع يتم منع نشوبه يخفض عدد النزاعات التي يتعين حلها في المستقبل. وتدعو فنلندا إلى استخدام الوساطة لكلا الغرضين. ونحن على استعداد لعرض مساعينا الجيدة في هذا الصدد. تظل فنلندا ملتزمة أيضا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

السيدات والسادة،

إن سيادة القانون أساسية للنظام القائم على القواعد. وجميع الخطوات المتخذة نحو ترسيخه في العلاقات الدولية تعني تقدم البشرية. ولا يؤدي الصمت وإشاحة النظر إلا إلى تمكين الجناة والسماح لهم بالإفلات من العدالة. ونحن بحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم. وينبغي أن ينطبق ذلك على الجميع، بمن فيهم الأقوياء والمتنفذون.

ولا ينبغي لأي حكومة أن تستخدم الأزمة كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان أو للحد من الحيز الديمقراطي والمدني. ولا ينبغي لأي حكومة أن تتخذ تدابير تقوض احترام سيادة القانون والالتزامات الدولية.

لقد اعتُمد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو أكثر الوثائق تَقَدّمِيّة على الإطلاق بشأن حقوق النساء والفتيات، قبل خمسة وعشرين عاما. وللأسف، فإن هذه الذكرى السنوية ليست السبب الوحيد الذي يجعله وجيها جدا هذا العام. فقد أصابت الجائحة النساء بشدة.

وقد أدت آثارها الاقتصادية والاجتماعية القاسية على المرأة إلى عكس مسار التقدم المحرز خلال العقود الماضية. وتستمر المحاولات الرامية إلى تقويض حقوق النساء والفتيات، ولا سيما الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ومن أجل العودة إلى المسار الصحيح، يجب علينا الوفاء بالالتزامات التي قطعناها. وبالإضافة إلى إعلان بيجين، ينطبق هذا أيضا على اتفاقية اسطنبول، وهي صك قانوني رائد يتناول العنف ضد المرأة.

وترى فنلندا أن تعزيز حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين أمر يكتسي أهمية جوهرية. وفي عملية جيل المساواة، تضطلع فنلندا بدور رائد في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

وفي إطار قاعدة القيم العريضة لسياسة فنلندا الخارجية والأمنية، تحتل حقوق الإنسان مكان الصدارة. وهذا هو السبب، بالإضافة إلى التزامنا الطويل الأجل بتعزيز حقوق الإنسان، في سعي بلدي للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٤.

الأمين العام، السيد الرئيس،

ما زال ميثاق الأمم المتحدة الذي يبلغ من العمر ٧٥ عاما مخططا رائعا للمستقبل – من أجل عالم أكثر سلاما وأكثر استدامة وأكثر عدلا. ولكن الوعد يقترن بشرط مهم.

ينص الميثاق في مادته ٢ على ما يلي: ”لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق“.

ومهما تغيرت بيئتنا مع مرور الوقت، فإن هذا المبدأ لا يزال صحيحا. والالتزامات التي يتم الوفاء بها هي وحدها التي تؤدي إلى الحقوق والمنافع. فالعقد شريعة المتعاقدين. ويجب الالتزام بالاتفاقات.

المرفق ١١

خطاب صاحب الفخامة السيد سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

[الأصل بالروسية]

السيد الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

باسم جمهورية قيرغيزستان، أود أن أهنئكم بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. من المستحيل أن نتخيل العالم اليوم بدون الأمم المتحدة. لقد أصبحت المنظمة أهم أداة لحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمالية والثقافية. إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها جهات شريكة حيوية وفعالة للدول النامية. وباسم شعب جمهورية قيرغيزستان، أشكر الأمم المتحدة على دعمها لجميع إصلاحاتنا.

السَيّد الرَئِيّس،

إن موضوع مناقشة اليوم يجسد بدقة الحالة الراهنة المثيرة للجزع في العالم. وقد ذكّرتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بمدى ترابطنا الوثيق. وأعرب عن تأييدي الكامل للأمين العام للأمم المتحدة لدعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وحشد الجهود الدولية لمكافحة هذه الجائحة. وحتى الآن، تم الإبلاغ عن أكثر من ٠٠٠ ٤٤ حالة من حالات الإصابة بالمرض في قيرغيزستان، وللأسف فقدنا ٠٦٣ ١ مواطنا. لقد أعلنّا يوم ٣٠ تموز/يوليه من هذا العام يوم حداد في بلدنا. وبفضل وحدة شعب قيرغيزستان والعمل البطولي الذي يقوم به أطباؤنا ومتطوعونا، تمكنا من الحد من انتشار الفيروس بشكل كبير. والمساعدة التي قدمتها لنا منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة وصندوقها الذي أنشئ بسرعة، فضلا عن الجهات المانحة الدولية، كانت ضرورية. وكان دعم حلفائنا وشركائنا الاستراتيجيين هاماً. إن المساعدة المستمرة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا. وإتاحة اللقاح للجميع هو أمر أساسي.

المشاركون الكرام،

لقد أعاقت الجائحة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية بشكل كبير. ونرحب بقرار مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية تعليق مدفوعات سداد الديون. في أيار/مايو من هذا العام، وفي مناسبة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، اقترحنا استخدام آلية لإعادة هيكلة الديون بشكل عميق مقابل مشاريع التنمية المستدامة. ونأمل أن تحظى مبادرتنا بتأييد قوي.

السيدات والسادة،

تؤيد جمهورية قيرغيزستان جهود الأمين العام غوتيريش لإصلاح المنظمة. ويكتسي تعزيزُ فعالية مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهميةً بالغة. ونولي أهمية كبيرة للأمن والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون والديمقراطية. وقد تقدمت قيرغيزستان بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان وعضوية مجلس الأمن المنتخبة للفترات المقبلة. وآمل أن يحظى ترشيحنا بتأييد واسع النطاق.

السَيّد الرَئِيّس،

تؤيد جمهورية قيرغيزستان، بوصفها وديعا لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، تعزيزَ النهج المتبعة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كما يشكل الإرهاب والتطرف تهديدا خطيرا لسلامنا. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في تنسيق جهود المجتمع الدولي في مكافحة التهديد الإرهابي. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرحب بتعيين منسق إقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في بيشكيك. ونحن على استعداد لدعمه.

السيدات والسادة،

لقد تعهدت قيرغيزستان بتحقيق الهدفين ٧ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، صدقنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وترى قيرغيزستان أن تنمية الاقتصاد الأخضر هي أهم خطوة في تنفيذ هذه الالتزامات. ونسعى جاهدين لنكون دولة ذات منتجات صديقة للبيئة وذات طاقة نظيفة. وتركز قيرغيزستان على الخفض تدريجيا من استهلاكها لمصادر الطاقة التقليدية. ونرى أن من الهام استخدام إمكاناتنا في مجالي المياه والطاقة من خلال بناء محطات الطاقة الكهرمائية ومشاركتنا في المشروع الدولي لنقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000). وسيسهم ذلك في تراكم الموارد المائية لتلبية احتياجات الري لجيراننا والتنمية المستدامة للمنطقة بأكملها. وتحتاج جمهورية قيرغيزستان إلى دعم المجتمع الدولي للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ.

السَيّد الرَئِيّس،

يقلّص تغير المناخ حجم الأنهار الجليدية والموارد المائية في قيرغيزستان. وسيؤدي هذا إلى نقص في المياه النظيفة، وهو يشكل خطرا على الصحة العامة. ويمكن أن يؤدي إلى تدهور الأراضي وإلى مخاطر اقتصادية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ مشاريع ترمي إلى دراسة مشكلة ذوبان الأنهار الجليدية وحمايتها. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان الحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية في المناطق حيث تتشكل الأنهار الجليدية. وقد أطلقت قيرغيزستان عددا من المبادرات

العالمية في هذا المجال. إذ استضفنا منتديين عالميين معنيين بحماية نمور الثلوج والنظم الإيكولوجية الجبلية حيث تعيش. واعتُمد قرار بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى. وفي آب/أغسطس من العام الماضي، أنشئت مجموعة أصدقاء البلدان الجبلية. وهي تضم ٢٣ دولة اليوم. ومن الهام أيضا الحفاظ على التنوع البيولوجي. ولهذا السبب اقترحت قيرغيزستان في دورة الجمعية العامة لهذا العام مشروع قرار جديد بعنوان ”الطبيعة لا تعرف الحدود: التعاون عبر الحدود عامل رئيسي في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام“. ونعوّل على حصول مبادرتنا على الدعم.

السيدات والسادة،

تعلق جمهورية قيرغيزستان أهمية خاصة على التعاون في منطقة آسيا الوسطى. إن التعاون بين بلداننا ينمو بشكل حيوي. ونشارك بنشاط في منصات الحوار الإقليمي على أعلى مستوى لحل المسائل القائمة. وإحدى المهام الرئيسية هي إزالة الحواجز التي تعترض التعاون الاقتصادي بغية تحسين رفاه شعوبنا. إن وضع نظام لممرات النقل والاتصالات، والمراكز والمحطات اللوجستية، هو أمر حيوي. يجب أن نعيد إنشاء الطرق الرئيسية لطريق الحرير القديم. وسيكون إنشاء وإطلاق خط السكك الحديدية بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان إسهاما مُجديا في ربط آسيا بأوروبا.

السيد الرئيس،

قيرغيزستان ملتزمة بتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. والوثيقة الاستراتيجية التي تحدد مسار التنمية في قيرغيزستان هي استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٤٠. ويتمثل جوهرها الرئيسي في تشكيل دولة تحكمها سيادة القانون وكفالة سيادة القانون لصالح كل مواطن. وبدعم دولي، نحن نقوم في قيرغيزستان، بإصلاح قضائي واسع النطاق.

ويجري بنجاح تنفيذ مشاريع بشأن التنمية الإقليمية وتوفير المياه النظيفة ورقمنة الخدمات العامة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، ستجري قيرغيزستان الانتخابات البرلمانية المقبلة. وقد دُعي إلى الحضور مراقبون دوليون، بمن فيهم مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة. ونعتزم بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون الانتخابات شفافة وتنافسية وأن نستخدم التكنولوجيا الحديثة.

شكراً لحسن إصغائكم.

المرفق ١٢

خطاب السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب الفخامة، ''alii'' (بلغة بلدي أحييكم)،من جمهورية بالاو.

ود أن أبدأ بتهنئة سعادة فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا لهذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن شكر بالاو لسعادة السيد تيجاني محمد – بندي على تولي زمام الجمعية خلال العام الماضي، الذي قادنا خلال هذه التحديات التي لم يسبق لها مثيل.

السَيّد الرَئِيّس،

قبل حوالي تسعة عشر عاما، تشرفت بمخاطبة هذه الجمعية لأول مرة كرئيس لجمهورية بالاو. وفي كانون الثاني/يناير، سأكمل خدمتي العامة، بعد أن خدمت رئيسا لستة عشر عاما من تلك السنوات، وسأعود إلى أن أكون صيادا في مياه بالاو البكر. وفي خطابي الأخير أمام الجمعية العامة اليوم، أود أن أتأمل في التغيير الذي أحدثه العقدان الماضيان، وفي المنافع العديدة التي استفادت منها بالاو من علاقتها بالأمم المتحدة.

وعندما خاطبت الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، كنا نجتمع بعد شهرين من هول هجمات ١١ سبتمبر. وكانت رسالتي آنذاك رسالة وِحدة، واعتراف بروح تعاون جديدة كانت تعززها العولمة ردا على ما حدث في ١١ سبتمبر. وقلت في ذلك الوقت:

''ولئن كنا لا نزال نشعر بالصدمة والحزن والإهانة الشديدة جراء الأحداث التي أدت إلى وحدة جديدة، يجب أن نعترف بما يمكن أن تتحول إليه تلك الأحداث من خير، وأن ننمي ذلك. ولدينا الآن القدرة على رؤية المزايا الواضحة للتعاون الوثيق في المسائل التي تؤثر علينا جميعا''.

وبطريقة ما، لا تزال هذه الدعوة صالحة اليوم. إننا نجتمع ليس في ظل الإرهاب، بل في ظل جائحة عالمية. ونحن لا نرى شراً بشرياً في هذه الجائحة، كما فعلنا في حالة مرتكبي هجمات ١١ سبتمبر. ولكن التحدي الذي تواجهه استجابتنا لا يختلف كثيرا: إيجاد تعاون أوثق بين الدول الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة؛ الاتحاد في مواجهة أزمة مشتركة بطريقة ربما بدت غير محتملة قبل عام أو عامين.

وفي عام ٢٠٠١، أكدت على ما يلي:

”لا يوجد سوى نظام واحد نعيش في ظله، والفهم ذو الصلة بأن أي فعل أو ظرف في إطار ذلك النظام يؤثر على كل واحد منا، وإن كان بطرق ودرجات متفاوتة. وفي مثل هذا النظام، يمكن معالجة المشاكل على أفضل وجه ببناء التحالفات والنهج القائم على توافق الآراء، وعملية من التنازلات المتبادلة، وإشراك أوسع نطاق ممكن من المشاركين“.

وهذا لا يقل صحة اليوم عما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠١. لقد تناولنا العديد من الفرص لبناء التحالفات بعد ١١ سبتمبر: بشأن الإرهاب، والأهداف الإنمائية للألفية، والنهوض بمبدأ المسؤولية عن الحماية. ولا تزال هناك تحديات أخرى، وقد استفحلت، ولا سيما تلك التحديات التي تواجه صحة كوكبنا. ويجب أن يكون أسلوبنا في معالجة هذه الأزمة الإيكولوجية أيضاً التوجه نحو بناء التحالفات، واتباع نهج يقوم على توافق الآراء، وإقامة شراكات جديدة لتعزيز الطموح والتنفيذ الفعال. ويجب أن نعمل متضامنين مع بعضنا البعض لأنه مستقبل مشترك نواجهه معا، ولا يمكننا أن نعالجه إذا كنا منقسمين.

إن مستقبلنا المشترك المباشر هو، بطبيعة الحال، الجائحة، وأود أن أتقدم بتعازينا في العدد الكبير من الناس الذين فقدوا أرواحهم بسبب الفيروس في جميع أنحاء العالم.

وفي بالاو، نحن محظوظون لأننا بقينا بدون حالات إصابة بمرض فيروس كورونا. ولكننا بالتأكيد لسنا بمنأى عن عواقب هذه الجائحة. وأحيانا نسمع الناس يقولون إن الصحة أهم من المال، وهذا صحيح بالتأكيد. ولكن الاقتصاد الوطني ليس ”مالاً“، بل هو النظام الذي يحدد نوعية الحياة، وهو الذي يقدم خدمات عامة حاسمة. إنه البيئة والرعاية الصحية والتعليم. إنه توفير الغذاء.

وقد وضعت هذه الجائحة بالاو في مستوى من العزلة لم نعرفه لسنوات عديدة. ونكافح حالات الخلل في سلاسل الإمداد بالأغذية والأدوية الأساسية. ونكافح لحصول المرضى على العلاج الطبي المنقذ للحياة، الذي اعتمدنا في توفيره سابقا على مقدمي الخدمات من خارج الجزيرة في البلدان الأكبر حجما. ونكافح للحفاظ على الأسر موحدة، وإبقاء طلاب الجامعات في جامعاتهم، والحفاظ على عمل مُعيلي الأسر. إن البطالة في القطاع الخاص تقترب من ٥٠ في المائة، وسوف يستغرق الأمر سنوات لاستعادة ما فقدناه في أشهر.

وتبرز هذه الجائحة سمة من سمات التنمية متعددة الأطراف التي ما برحنا نشير إليها منذ سنوات عديدة. والحقيقة هي أن تصنيف بالاو في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع هو، من نواح كثيرة، غير واقعي. وهو لا يتطابق مع الحقائق على أرض الواقع، ولا يعكس ضعفنا الهائل كاقتصاد صغير. ولا بد من معالجة هذا الأمر، لأن القواعد الحالية تحرمنا من المساعدة التي نحن

في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن تمتد الاستجابة الموحدة من المجتمع الدولي لتشمل ظروف جزيرتنا الصغيرة. وهذا يعني الحصول على التمويل الميسَّر والدعم المالي المبتكر، حتى نتمكن نحن أيضا من الاستعداد للتعافي من الأزمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة. وإعادة بناء الحيز المالي للاستثمار في التنمية المستدامة التي قضت عليها الجائحة.

ونعلم أن هذه الجائحة لم تنته بعد. ولا يمكن أيضا أن تُترك الدول الصغيرة في سباق السعي للحصول على لقاح فعال. وفي مجتمع عالمي، لا يمكن جعل أجزاء من العالم آمنة بمعزل عن غيرها. إن احتكار اللقاح سيضر بنا جميعاً. ولن يتسنى لبالاو استعادة عافيتها من الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا إلا بالمشاركة في هذه العملية لتطوير لقاح. ونتيجة لذلك، ستشارك بالاو في مرفق كوفاكس، وهو ما يجري تنسيقه من جانب تحالف اللقاحات والشركاء، باعتباره أفضل فرصة لنا لتجميع الموارد ودعم الحصول المنصف على لقاح، متى توفرت. وفي غضون ذلك، سنواصل أيضا العمل مع أصدقائنا المقربين في الولايات المتحدة، في شراكة وثيقة مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة.

ولا يمكننا أن ندع هذا التهديد المنفرد يصرف انتباهنا عن التهديدات الطويلة الأجل التي ما زلنا نواجهها. وتعتمد صحتنا وتطورنا وازدهارنا في الأجل الطويل على إصلاح علاقتنا مع الطبيعة. وهذا هو الحال بصفة خاصة في الاستجابة لحالة الطوارئ في محيطاتنا. إن التلوث البحري والإفراط في صيد الأسماك وتحمض البحار وارتفاع درجة حرارتها تؤثر سلبا على صحة محيطاتنا. وازدهارنا البشري يعتمد على محيط صحي

وفي بداية هذا العام، حققت بالاو إنجازا جديدا بتنفيذ المحمية البحرية الوطنية لبالاو. ونحمي ٨٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة كمنطقة يحظر فيها الصيد، تعبيرا عن تقليدنا القديم المسمى من ”bul“، أي وقف الصيد من أجل الحفاظ على مصائد الأسماك على المدى الطويل. وسوف نقوم بتطوير قطاع صيد محلي حرفي في الـ ٢٠ في المائة الأخرى من المنطقة الاقتصادية الخالصة، لتنويع اقتصادنا، والحفاظ على فرص العمل وتحسين فرص الحصول على المأكولات البحرية الصحية.

إن بالاو دولة محيطية كبيرة، ونعمل وفقا لمسؤولياتنا عن الإشراف على منطقتنا الاقتصادية الخالصة. لكن المحيط يغطي معظم سطح كوكبنا. ونأمل في أن تكون إجراءات بالاو مصدر إلهام للطموح في أماكن أخرى. نحن جميعا سكان محيطات، حتى لو كنا لا نعيش بالقرب من السواحل. إن البشرية كلها تعتمد على المحيطات في الغذاء وتنظيم المناخ والتجارة والأمن وفي مجالات أكثر من تلك بكثير.

وما فتئ الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، الذي أشترك في رئاسته، يقوم ببناء مخطط لهذا الطموح المحيطي. ولئن كان عمل الفريق جارياً لفترة طويلة قبل حدوث الجائحة، فإن تحليله يبرز الكيفية التي توفر بها الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد البحري الرئيسية وسيلة ”لإعادة بناء أكثر زرقة“ بعد الجائحة، مع تحقيق فوائد في مجالات الوظائف والبيئة وصحة الإنسان. وتشمل هذه الفوائد حماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية مثل أشجار المانغروف؛ والاستثمار في البنية التحتية للصرف الصحي ومياه المجاري للمجتمعات الساحلية، وفي النقل البحري بانبعاثات صفرية.

وفي نهاية هذا العام، سيقدم فريق المحيطات توصياتنا بشأن الإجراءات التحويلية التي نحتاج إلى اتخاذها للانتقال إلى اقتصاد محيطي مستدام. ولا يمكننا أن ندع هذه الفرصة لإعادة التوازن بين الإنتاج وحماية المحيطات تفلت منا.

ولاستكمال هذه الإجراءات، من الضروري أيضا أن تكتمل المفاوضات بشأن معاهدة أعالي البحار في العام المقبل. ونحن بحاجة إلى سد هذه الفجوة الإدارية في أعالي البحار، حتى نتمكن من حماية المحيط بشكل فعال خارج نطاق الولاية الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضا عدم إهمال المحيطات في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيُعقد في العام المقبل. إن نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي الصادرة الأسبوع الماضي تحذر بشكل صارخ من أننا لم ننجح في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها قبل عقد من الزمان في آيتشي. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ. وإذ نضع إطارا جديدا للحفاظ على الطبيعة خلال العقد القادم، يتعين علينا أن نعمل بقدر أكبر من الاستعجال، وبمزيد من التضامن، من أجل تنفيذ هذه الأهداف في البلدان النامية.

ويتعين حماية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المحيط بحلول عام ٢٠٣٠. كما يلزم الاعتراف على نحو ملائم بدور الشعاب المرجانية. ولكن لكي يكون هذا الإطار فعالاً، يجب أن يتعلم من دروس العقد الماضي: تلك الأهداف يجب أن تُدعم بموارد كافية.

وفي حين أن الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن المناخ ربما يكون قد تأخّر أيضا بسبب الجائحة، فإن هذا لا يمكن أن يؤخر رفع مستوى الطموحات في مجال المناخ، ودعم تنفيذ المزيد من الطموحات. وتشكل الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية مصدر قلق وجودي، ولا يمكن السماح للانخفاض المُؤَقَّت في الانبعاثات هذا العام بالتسبب في أي تهاون بشأن التقدم العالمي. ولا يمكن التنصل من التزامات التمويل المتعلق بالمناخ التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو خلال هذه الجائحة، لأن ذلك يقوّض قدرة الفئات الأضعف على التخفيف من آثار

المناخ والتكيف معها. ويتعين على الصندوق الأخضر للمناخ أن يواصل عمله بشأن تبسيط سبل استفادة الفئات الأضعف، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، من هذا المجهود.

وفي بالاو، يجري إحراز التقدم في استعداداتنا لبلوغ هدفنا المتمثل في توليد الطاقة المتجددة بنسبة ٤٥ في المائة. إن الطاقة الشمسية والشبكات الصغيرة الداعمة ستقلل قريباً من انبعاثاتنا الضئيلة، ولكنها ستكون أيضاً بمثابة شكل من أشكال التكيّف، وستزيد أمن الطاقة لدينا وقدرتنا على الصمود، وستقلل من تقلبات الوقود الأحفوري المستورد. ومع توافر الدعم المناسب في التنفيذ، يمكننا أن نطمح إلى أبعد من ذلك في المضي قدما بتعزيز المساهمة المحددة وطنيا قبل الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن المناخ. ونحن مستعدون للتحول في مجال الطاقة في بالاو. ولكننا بحاجة إلى الشراكات الصحيحة لتحقيق طموحنا.

ومع تفاقم الآثار الحالية لحالة الطوارئ المناخية، فإنها تولد المزيد من التهديدات الأمنية للبلدان الضعيفة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة. ونرحب بمبادرة ألمانيا الدعوة إلى عقد مناقشة لمجلس الأمن بشأن حالة الطوارئ المناخية هذا العام. ونكرر التأكيد على دعوة الدول الجزرية في المحيط الهادئ إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن لإدماج هذه الشواغل في جدول أعمال المجلس.

وقد أكدت بالاو مرارا وتكرارا على الحاجة إلى شراكات فعالة لدعم التنمية المستدامة. وهذا صحيح بصفة خاصة إذ نبدأ عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتمثل الدور الفريد للأمم المتحدة في تيسير هذه الشراكات. وقد تم الاتفاق بالفعل على أطرنا التوجيهية، مثل مسار ساموا. والمطلوب هو دعم التنفيذ.

وفي بالاو، هناك تعبير ملموس عن هذا الدعم في الشراكات مع أصدقاء متعددين لتطوير البنية التحتية في مرافق مؤتمر ”القرية العالمية“ في كورور. وقد تم تحسين هذه المرافق تدريجيا خلال العام الماضي، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وسأفتتحها رسميا في الأسبوع المقبل. إن البنية التحتية الدائمة والجيدة هي ركن أساسي من أركان التنمية المستدامة. وبينما بالاو جزيرة، فإن الشراكات التي جعلت هذه القرية العالمية ممكنة تذكرنا بالتضامن الذي يبديه الأصدقاء في جميع أنحاء العالم.

ومنذ أول خطاب لي أمام الجمعية العامة كرئيس في عام ٢٠٠١، كررت التأكيد على دعوة بالاو إلى السماح لتايوان بالمشاركة في المنظمات الدولية. ونأسف لأن هذا الأمر قد رُفض مرة أخرى في جمعية الصحة العالمية لهذا العام. وفي اللحظة التي كان العالم فيها بحاجة إلى أن يتكاتف للتصدي للجائحة، لم نفعل ذلك. وأنا أعني أننا فشلنا. لقد استُبعدت تايوان، وهي رائدة في مجال

الصحة العامة نفذت واحدة من أكثر الاستجابات العالمية للجوائح فعالية، من الاستجابة العالمية لهذه الجائحة، مما جعل العالم أقل أمانا.

وفي هذه الجائحة، تقاسمت تايوان بسخاء خبرتها ودرايتها مع بالاو، بما في ذلك الدعم الحاسم لإنشاء قدرات اختبارية في الجزيرة، وشراء معدات الوقاية الشخصية. وقد اعترف كثيرون آخرون بفعالية سيطرة تايوان على الجائحة، وإذا أشركت في الآليات الدولية للتنسيق الصحي، يمكنها أيضا أن تتقاسم هذه الدروس مع بقية العالم. وتايوان، بصفتها تلك، هي أحد الأماكن الوحيدة على وجه البسيطة التي تنعم بدرجة من الأمان كافية للسماح بالسفر إلى بلدان خالية من مرض فيروس كورونا، مثل بالاو، بدون حجر صحي. ونحن نعمل حاليا معا لخلق أول اقتصاد فقاعة آمن في العالم.

وفيما يتعلق بالعديد من المنظمات والمسائل الدولية الأخرى، كما هو الحال في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الطيران المدني الدولي، يمكن لتايوان أيضا أن تقدم إسهامات مجدية في تعزيز العمل الجماعي. وقد مُنع السكان والصحفيون التايوانيون ظلماً من دخول مباني الأمم المتحدة، مما حد من قدرتهم على المشاركة في جدول أعمال الأمم المتحدة وعملها. ونحث الآخرين في هذه الجمعية على الانضمام إلينا في الاعتراف بأنه يمكن لتايوان المساعدة في الاستجابة للعديد من التحديات المشتركة التي نواجهها. ويشمل ذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، حيث نشدد في كثير من الأحيان على ضرورة عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وينبغي ألا يتخلف شعب تايوان البالغ ٢٣,٥ مليون نسمة عن الركب، وقد حان الوقت لإنهاء استبعاد تايوان.

وبالطبع، تربط بالاو علاقة خاصة مع الولايات المتحدة. فالعَلاَقَة التي تربط بالاو بالولايات المتحدة مُدَوّنة في ميثاق الارتباط الحر، ولكنها مترسخة بشكل أعمق في التاريخ المشترك، والثقافة المشتركة، والقيم المشتركة. إننا نتشاطر الأولويات والقيم الأميركية المتمثلة في الحرية والديمقراطية والحقوق الفردية والنظام الدولي القائم على القواعد. وفي هذه الأوقات المضطربة، نشاطرها التزامها الثابت بحرية منطقة المحيطين الهندي والهادئ وانفتاحها، وهو ما أكدناه من جديد باستضافة وزير الدفاع الأمريكي في الشهر الماضي. ونسعى إلى إيجاد فرص جديدة لتعميق هذه العلاقة من أجل المنفعة المتبادلة، بما في ذلك لأغراض الأمن الإقليمي وتنويع أنشطتنا الاقتصادية.

والصداقة الدائمة بين بالاو والولايات المتحدة هي بمثابة ترويج للنظام الدولي القائم على القواعد. وفي نظام دولي قائم على القواعد، يمكن للدول من جميع الأحجام وجميع الثقافات وجميع المناطق أن تزدهر معا.

وهذا الالتزام بجعل المحيطين الهندي والهادئ منطقة حرة ومنفتحة تتشاطره أيضا اليابان، التي كانت شريكا تاريخيا لبالاو، وشريكا تاريخيا لها في التنمية. إن المساعدة التقنية التي تقدمها اليابان إلى بالاو، وخاصة في مجال تطوير البنية الأساسية، تصل إلى كل ركن من أركان بالاو، ونتطلع إلى استمرار ذلك في ظل حكومتهم الجديدة. وأود أن أعرب عن الشكر الشخصي لرئيس الوزراء آبي، الصديق الوفي لبالاو ومنطقتنا، وأن أتمنى له شفاء تاما. كما أن مبادرات اليابان المتعلقة بالمحيطات، ولا سيما بشأن القمامة البلاستيكية البحرية، تظهر التزاما بالانتقال نحو اقتصاد محيطات مستدام.

وقد سررنا باستقبال أول سفير مقيم لأستراليا في بالاو في وقت سابق من هذا العام. والآن، وأنا أتكلم، تبرهن أستراليا على التزامها بالأمن الإقليمي من خلال تسليم زورق دورية من طراز PSS Remeliik II والتدريب عليه، وهو مساهمة جديدة لخفر سواحلنا كجزء من برنامج الأمن البحري لأستراليا في المحيط الهادئ.

في السنوات القليلة الماضية، تزايدت أيضا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لبالاو. وعلى وجه الخصوص، قدمت حكومة الهند، من خلال صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، دعماً قيماً لتحسين نظام الرعاية الصحية لدينا، فضلاً عن الاستجابة السريعة للاستعدادات المتعلقة بالجوائح.

ويواصل شركاؤنا في جنوب الكرة الأرضية زيادة مساعدتهم، حيث تلقت بالاو منحة جديدة من الهند والبرازيل ومرفق جنوب أفريقيا للحد من الفقر لدعم تنشيط المرافق التعليمية. إن هذا التضامن بين بعض أكبر دول العالم وبالاو، إحدى أصغر دول العالم، لدليلٌ قوي على الالتزام بقيم الأمم المتحدة ورؤية خطة عام ٢٠٣٠.

السَيّد الرَئِيّس،

بوصف دولتنا أحد أحدث الأعضاء في هذه المنظمة، إذ نِلنا استقلالنا في عام ١٩٩٤، فإن التجربة التي عاشتها بالاو تبيّن لنا أهمية تعددية الأطراف. وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نعلم أن تعددية الأطراف هذه هشة وثمينة ويجب الدفاع عنها بنشاط. ونحن نتحمل جميعا قسطا من المسؤولية عن ذلك ولا يمكن لأحد اختيار الانسحاب إذا أردنا جميعا الاستفادة منها.

وبصفتي زعيم دولة صغيرة، فإنني فخور بإسهام بالاو في الأمم المتحدة وفي جدول أعمالنا متعدد الأطراف؛ وفي بناء توافق في الآراء حول القواعد المشتركة والمشاركة بهمة في مؤسساتنا المشتركة. لقد كنا من أوائل البلدان التي صدقت على اتفاق باريس ومعاهدة حظر الأسلحة النووية

بعد أن أسهمنا بنشاط في التفاوض عليهما. وقد كنا من المناصرين لإضافة هدف مستقل بشأن المحيطات إلى خطة عام ٢٠٣٠ وإدراج مكافحة التبغ ضمن الغايات المحددة للهدف ٤ المتعلق بالصحة. وأكدنا على القيمة الحاسمة للشراكات من أجل التنمية المستدامة والسلام. إن التساوي في السيادة التي يمارسها كل منا في هذه الجمعية مسؤولية نأخذها على محمل الجد. وآمل أن تتفقوا على أن بالاو قد ارتقت إلى مستوى هذه المسؤولية.

إن هذا هو إسهامي الأخير في مناقشتنا العامة السنوية. ولكن لا شك في أن إسهامات بالاو في عمل الأمم المتحدة قد بدأت للتو.

شكراً لكم، ”Kom kmal mesulang“ (شكراً جزيلاً لكم بلغة بالاو).

المرفق ١٣

خطاب السيد إيغور دودون، رئيس جمهورية مولدوفا

[الأصل باللغة المولدوفية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ السعادةِ،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أهنئ السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة، وأن أتمنى له كل النجاح في فترة ولايته الهامة.

وأعرب، في الوقت نفسه، عن تقديري للسيد تيجاني محمد – بندي على الأنشطة التي قام بصفته رئيس الدورة السابقة.

السَيّد الرَئِيس،

إن مشاركتنا في أعمال دورة الجمعية العامة شرف لنا، رغم أن الجائحة تجبرنا على التحول إلى النظام الافتراضي. وأعتقد أن الدورة الحالية للجمعية تتيح فرصة طيبة للاحتفال معا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والتأكيد مجددا على التزامنا المشترك بالقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أعاد بعض السياسيين صياغة عبارات فولتير قائلين إنه لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة، لوجب علينا اختراعها. ونحن نؤيد ذلك تماما.

وبالنظر إلى أنشطة الأمم المتحدة على مدى الـ ٧٥ عاماً الماضية، فقد أثبتت المنظمة أنه ليس هناك بديل عالمي لها، لا من حيث الشرعية والأثر على الصعيد المعياري، ولا من حيث مشاركتها الكاملة في حل المشاكل والأزمات الدولية، كما تم التأكيد على ذلك في إعلان الاحتفال المعتمد مؤخراً.

ومع تنفيذ حزمة الإصلاحات، ولا سيما تلك التي تستهدف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نأمل أن تعطي المنظمة دينامية لجهودنا الرامية إلى تنفيذ ”خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر شخصيا الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على

إطلاق وتنفيذ هذه الإصلاحات المعقدة التي تعيد تحديد دور الأمم المتحدة وثقلها في العالم المعاصر. ومن هذا المنظور، نرى أن من المهم أن نعلن خلال هذه الدورة التزام جمهورية مولدوفا المستمر تجاه الأمم المتحدة ودعمها الثابت لها.

السَيّد الرَئِيّس،

إننا نعيش سنة نواجه خلالها تحديات لم يسبق لها مثيل بالنظر إلى اتساع نطاقها وتعقيدها وعدد من الأزمات الدائمة. وقد أصبحت جائحة فيروس كورونا أحد أكبر التحديات بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى نشوب الأزمة العالمية الحالية. وضربت الجائحة كل بلد، مما ولّد آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة.

وتركز حكومة جمهورية مولدوفا، بدعم من شركائها في التنمية، على الأولويات العاجلة التي تهدف إلى دعم نظام الرعاية الصحية بشراء المعدات والمواد الطبية الأساسية. وتتطلب مكافحة كوفيد-١٩ اتخاذ إجراءات منسقة وشفافة على الصعيد العالمي. ونؤكد أيضا أهمية تعزيز التعاون الدولي، مع إظهار التضامن. ونؤيد الحاجة الملحة إلى ضمان حصول الجميع على العلاج واللقاحات، عندما تصبح متاحة.

وفي ضوء ما تقدم، نعيد التأكيد على أن جمهورية مولدوفا تؤيد تماما خطة الأمين العام للأمم المتحدة من خلال خطة الأمم المتحدة العالمية للاستجابة للأزمات، والتي تستهدف أكثر الفئات الاجتماعية حرمانا. كما نرحب بإنشاء الصندوق الخاص لدعم تدابير التصدي والتعافي لمكافحة كوفيد-١٩ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، باعتباره أداة حاسمة في معالجة أزمة نظم الرعاية الصحية الوطنية والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفيروس.

السَيّد الرَئِيّس،

لا تزال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ موضع تركيزنا المشترك، كما أن لها خريطة طريق هامة نحو إيجاد عالم مزدهر ينعم بالسلام، حيث يتمكن كل فرد من التمتع بحقوقه ومن العيش حياة كريمة في أمان.

وبعد خمس سنوات من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قدمت جمهورية مولدوفا في تموز/يوليه تقريرها الوطني الطوعي الأول، الذي جسد ممارسة من أجل رسم خريطة للتقدم المحرز والتحديات والفرص ولتحديد الحلول والتعجيل بإيجادها.

وبزيادة درجة الرخاء من خلال جهود إعادة الإدماج الإقليمي للبلد، عن طريق توطيد سيادة القانون وتحديث الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، فإننا سنولد بالتالي لكل مواطن العديد من الفرص لإثبات وجوده، والعديد من الفرص للمساهمة والمشاركة النشطة.

لقد تمكنا خلال العام الماضي من تحقيق تغييرات إيجابية في مكافحة الفساد ونواصل العمل بفعالية لإصلاح قطاع العدالة — وهذه عناصر أساسية لكفالة الزخم الذي تشتد الحاجة إليه من أجل تقدمنا. ولزيادة الحماية الاجتماعية للمواطنين، لجأنا إلى مقايسة المعاشات التقاعدية والبدلات مرتين في السنة. والبرنامج الوطني الطموح لإعادة تأهيل البنية التحتية للطرق يجري على قدم وساق.

كما يهدف الإصلاح الدستوري الذي بدأ مؤخرا إلى تحقيق التنمية المستدامة في جمهورية مولدوفا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن قلق جمهورية مولدوفا العميق فيما يتعلق بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويتفق بلدنا تماما مع الرأي القائل بأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه الرشيد، ولا سيما التوزيع العادل للمنافع المتأتية من استغلال الموارد الجينية، أدوات لا غنى عنا في تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة – ٢٠٣٠ ورؤية التنوع البيولوجي – ٢٠٥٠.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين تحت شعار العمل من أجل الإدماج والمساواة. وقد اعتمدت جمهورية مولدوفا، إلى جانب ١٨٩ دولة أخرى، الإعلان العام ومنهاج العمل بشأن وضع المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة.

وهكذا، بدأنا في عدة إصلاحات هامة لكفالة ظروف عمل لائقة، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية للمرأة، وحماية صحة الأم والطفل، وتعزيز نظام حماية الطفل، وبناء مجتمع سلمي وشامل للجميع.

وقد أحرزت جمهورية مولدوفا تقدما كبيرا فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية صنع القرار. وتتولى النساء حالياً قيادة هيئتنا الوطنية لوضع القوانين وغيرها من مؤسسات الدولة التنفيذية الهامة. وستواصل جمهورية مولدوفا الاستثمار في رأس المال البشري كشرط للتقدم.

الحضور الموقرون،

لا تزال النزاعات والأزمات متفاوتة الشدة تشكل تهديدا للسلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم. وتؤيد جمهورية مولدوفا دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وفي سياق أزمة عالمية، تؤدي النزاعات المسلحة إلى تفاقم الحالة وتكثف الأثر المدمّر لسباق التسلح.

وفي الوقت نفسه، تعرب جمهورية مولدوفا عن قلقها البالغ إزاء حجم سباق التسلح من خلال الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية وبرامج تحديث الأسلحة النووية. ونأسف لاستمرار عدم اليقين في الحالة المتصلة باتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة الاستراتيجية. وفيما يتعلق بخلفية ظهور النزاعات المسلحة المتزايدة وتصاعدها، نلاحظ زيادة الإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، فإن المناخ الدولي، الذي يتسم باستخدام القوة والتهديد باستخدامها، يزيد من انعدام الأمن في البيئة الدولية.

وخلال السنوات الأخيرة، عززت جمهورية مولدوفا مساهمتها في عملية حفظ السلام، فكفلت تماما استبدال شاغلي الوظائف المخصصة لبلدنا في بعثات حفظ السلام الدولية، في امتثال صارم للمعايير الجنسانية وبروح قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما أعضاؤه الدائمون، أن يُظهِر قدرا أكبر من المسؤولية والالتزام بأهداف المنظمة ومبادئها.

السَيّد الرَئِيّس،

إننا نشهد تدخلات في التوازن الأمني في العالم، وخاصة في أوروبا الشرقية، حيث تقع جمهورية مولدوفا. وعلى الرغم من جهودنا، نلاحظ عدم إحراز تقدم ملموس في التغلب على النزاعات الدائمة.

فمنذ عام ١٩٩٢، وفي إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي المحافل الدولية الأخرى، دأبت جمهورية مولدوفا على معالجة مسألة تسوية النزاع في ترانسنيستريا. وعلى الرغم من جهودنا، يجب أن نُقر بأن النزاع في ترانسنيستريا لا يزال دون حل. ويمكن عَزْو أسباب ذلك إلى الافتقار للإرادة السياسية المناسبة لدى بعض الأطراف الفاعلة المعنية، ووجود مصالح اقتصادية ”تحت سطح الماء“ لبعض الدوائر في مختلف بلدان المنطقة التي ننتمي إليها، وكذلك الطابع الجغرافي السياسي الواضح جدا للمشكلة في ترانسنيستريا.

وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية اتباع نهج بناء من جانب جميع الجهات الفاعلة المشاركة في صيغة ٥+٢ المعروفة جيدا والمكلَّفة بتحديد الحل النهائي للنزاع. وإنني على اقتناع بأن الدول الضامنة والمراقبين سوف يبذلون مزيدا من الجهود من أجل التوصل بسرعة إلى حل شامل وسلمي وقابل للتطبيق. وسيستند إلى احترام سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دوليا، مع اعتماد مركز خاص لمنطقة ترانسنيستريا والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المكفولة للسكان في هذه المنطقة.

وخلال السنوات الأخيرة، ركزنا على المسائل التي تتطلب إجراءات ذات أولوية. وتشمل هذه الإجراءات ضمان حرية التنقل في جميع أنحاء البلد، وإيجاد حيز اقتصادي موحد، وتعزيز تدابير بناء الثقة.

ونأسف لأن الجائحة الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، قد أوجدت عقبات جديدة أمام حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين ضفتي نهر نيسترو. وهي تؤثر سلبا على حقوق الإنسان، وتتسبب في توتر الحالة في المنطقة الأمنية، وتؤخر إحراز تقدم في عملية التفاوض.

إن اعتماد قرار سياسي نهائي والتوقيع على الوثائق ذات الصلة بالتسوية الكاملة للنزاع في ترانسنيستريا يجب أن يستند حصرا إلى مبادرات ومقترحات صاغتها جمهورية مولدوفا بصورة مباشرة، ولكن ليس إلى تلك التي وضعت في الخارج. ولذلك، سنبذل كل الجهود اللازمة لضمان أن توضع بسرعة المسودة الأولى للمبادئ والمعايير الأساسية لنموذج التسوية النهائية، وأن تُقدم في النصف الأول من العام المقبل إلى جميع المشاركين والجهات صاحبة المصلحة في صيغة ٢ + ٥ لمناقشتها، ويحدونا أملٌ كبيرٌ في إيجاد القاسم المشترك لحل النزاع.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إدارة عمليات حفظ السلام، وكفالة احترام وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية في مناطق النزاع، وتيسير الوساطة وحلّ النزاعات. ونعوّل كثيرا على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كعامل استقرار على الصعيد الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، نرى أن الشروط المسبقة اللازمة متوفرة من أجل استئناف الحوار الثنائي مع الاتحاد الروسي بغية التوصل إلى حل بشأن مستودعات الذخيرة في كوباسنا. ولا يزال هناك حوالي ٢٠ ألف طن من الذخيرة العتيقة موجودة على أراضي جمهورية مولدوفا.

وندرك تماما أن استعادةَ السلامة الإقليمية لجمهورية مولدوفا وأداءها لوظائفها باعتبارها هيكلا موحدا وغير قابل للتجزئة عاملان حاسمان في بناء دولة حديثة ومزدهرة وناجحة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تاريخياً، كانت للدولة المولدوفية سمة هامة، وهي أن بلدنا تأسس على مفترق طرق بين مختلف الحضارات والثقافات واللغات والأديان والمصالح الجيوسياسية. ولذلك، فإن الطابع متعدد الأعراق والثقافات لتنمية البلد كان ولا يزال السمة الرئيسية لمولدوفا. وأصبحت العقلية القائمة على الاحترام وحسن الجوار إزاء الاختلافات اللغوية للمجموعات العرقية الأخرى أساسَ وجود الدولة المولدوفية وشرطا هاما لنجاح تنميتها. إن ممثلي مختلف الثقافات ولغات الاتصال والمِلّل،

الذين يعيشون في سلام ووئام على هذه الأرض، ما برحوا يعملون من أجل خير البلد وتعزيزه، ويسهمون في تطوير الدولة المولدوفية لأكثر من ٦٦٠ عاما.

ومن جانبي، أود، بصفتي الرئيس، أن أؤكد على أن قيادة مولدوفا تبذل كل جهد ممكن للحفاظ على مناخ الود والمساعدة المتبادلة واحترام مختلف الأصول العرقية واللغات والأديان في بلدنا. ونتيجة لذلك، فإن كل مواطن من مواطني مولدوفا تقريباً يتكلم عدة لغات بطلاقة، ويكتشف باستمرار خصائص ثقافة مختلف الشعوب، وللغة الروسية مركز خاص كلغة للتواصل بين الأعراق، وهذه ميزة تنافسية غير مشروطة لتحقيق قدرات مواطنينا في العالم الحديث.

ونعتقد أيضا أن جمهورية مولدوفا يمكن أن تنجح في التطور كدولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، تؤمن بسيادة القانون وتتبع بنشاط سياسة الحياد الدائم، القائمة على رغبة الشعب المولدوفي في التعايش السلمي مع الشعوب والدول الأخرى في أوروبا والعالم. ونحن على ثقة بأن الحياد الدائم لمولدوفا، المنصوص عليه في الدستور الحالي، هو أساسٌ أمننا الوطني وأمن الطاقة والمعلومات، وضمانٌ للتنمية الاقتصادية المستدامة الطويلة الأجل للبلد وازدهاره.

ونحن ممتنون جدا للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولسائر المنظمات الدولية والشركاء الذين يدعمون جمهورية مولدوفا باستمرار. وستسهم التنمية الدينامية لمولدوفا بمساعدة ودعم واسع النطاق من الشركاء الدوليين، في تعزيز الحوار بين بلدان منطقتنا وأوروبا ككل.

السَيّد الرَئِيّس،

قبل ثلاث سنوات، أعلنت سياسةً خارجيةً متوازنةً كشرط هام لكفالة التنمية المستدامة لجمهورية مولدوفا.

إن مولدوفا بلد صغير ذو شعب مسالم. من الواضح أنه من المستحيل أن نحاول محاربة أحد. نحن نريد أن نعمل على تحديث بلدنا بسرعة والحفاظ على علاقات مفيدة للطرفين مع المجتمع الدولي بأسره. وكوننا دولة محايدة، فإننا لن ننخرط في دعم دولة ضد دولة أخرى. وبناء على ذلك، فإننا لا نقر الاشتراك في الجزاءات المفروضة على شركائنا من أجل التنمية. وأكرر التأكيد على أننا، وفقا لدستور جمهورية مولدوفا، دولة محايدة، ولذلك، لن ننضم إلى أي كتلة سياسية – عسكرية، سواء في الغرب أو في الشرق.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، كانت سياسة مولدوفا الخارجية تهدف إلى الحفاظ على علاقات ودية وشراكات دولية، لا سيما مع جارينا المتاخمين – رومانيا وأوكرانيا.

وتكتسي السياسة الخارجية المتوازنة أهمية حاسمة لكفالة التنمية المستدامة لجمهورية مولدوفا، وحمايتها من التقلبات الجغرافية السياسية المعاصرة.

وفي الغرب، تسترشد علاقاتنا السياسية وتعاوننا مع الاتحاد الأوروبي باتفاق الانتساب الموقع في عام ٢٠١٤ بشأن تعزيز سيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. ومن الطبيعي أن يكون الاتحاد الأوروبي شريكا استراتيجيا لجمهورية مولدوفا في جميع مجالات الدولة وحياة المجتمع المولدوفي.

وفي الواقع، مولدوفا هي بلد أوروبي بسبب تاريخها وموقعها الجغرافي. ونحن جزء لا يتجزأ من منطقة أوروبا الشرقية. وفي الوقت نفسه، فإن لجمهورية مولدوفا تداخل واضح في الفضاء الأوروبي الآسيوي. وبتوقيع مذكرة التعاون مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية في عام ٢٠١٨، حصلت جمهورية مولدوفا على مركز مراقب في هذه المنظمة، وهي حقيقة تتيح لنا المجال لمتابعة تطور وآفاق هذه المنظمة الإقليمية الواعدة. وخلال السنوات الأخيرة، تمكنا من استعادة الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الروسي.

وهكذا، فإن إحدى أولوياتنا هي تطوير تعاون سياسي واقتصادي جيد مع الشركاء في إطار منطقتي التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح لنا فرصة خاصة لإعادة تأكيد التزامنا بأهداف المنظمة ومبادئها. وفي الوقت نفسه، فإن وحدة العمل والتضامن والتعاون الدولي، التي ازدادت في مكافحة كوفيد-١٩، ستساعدنا على مواجهة هذا الاختبار الهام لصمود البشرية.

شكراً لكم!

المرفق ١٤

خطاب السيد عبد المجيد تبون، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجمعية العامة، السيد الأمين العام، أصحاب الفخامة والجلالة والسمو والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن أتوجه إلى هذه الجمعية الموقرة باسم الجزائر الجديدة التوّاقة إلى بناء نظام ديمقراطي يلبي طموحات شعبها الذي أعطى أسمى وأرقى الأمثلة في الدفاعِ عن قيمِ الحرية والعدالة.

وأود بداية أن أعرب عن تمنياتي بالتوفيق لسعادة السيد فولكان بوزكير الذي يتولى رئاسة دورتنا خلفا لسعادة السيد محمد تيجاني بندي الذي أدار باقتدار الدورة السابقة، ومنوها بالمناسبة بالجهود القديرة للسيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة.

إن منظمتنا التي أنشئت في أعقاب مأساة بشرية رهيبة، لا تزال أدوارها وأداؤها محل تباين بين نجاحٍ وإخفاق، في ظل تحديات دولية متعددة ومتزايدة؛ أبرزت الكثير من الاختلالات في النظامِ الدَولي لا سيما في ظل الظروف الصحية الراهنة.

السيد الرئيس، إن إيماننا بحاجتنا إلى منظمة أممية قوية، يجعلنا نؤكد مجددا على ضرورة الدفع بملف الإصلاح الشامل لمنظمتنا لتحسينِ أدائها وتعزيزِ كفاءتها. وتجدد الجزائر، بهذا الخصوص، تمسكها بموقف الاتحاد الأفريقي وِفق توافق إيزلويني وإعلان سرت، داعية إلى ضرورة التوصل إلى حلول سريعة من خلال المفاوضات الحكومية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

خلال ٥٨ سنة مضت على انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة، سعى بلدي للدفاع عن السلم والأمن الدوليين من خلال بناء سياستها الخارجية حول مبادئ ترقية الحلول السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدتها وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف في ثرواتها. وكلنا اليوم فخر بالنتائج المحققة والتي أكدت أَن الوساطة المخلصة للدبلوماسية الجزائرية كانت محورية في حل العديد من الأزمات الشائكة والصراعات الإقليمية والدولية، وهي لا تزال متجندة لخدمة هذا الهدف النبيل.

وبناء على هذه المقاربة، عملت الجزائر ولا تزال على التقريب بين الإخوة في ليبيا ودعوتهم للانخراط بشكل بنّاء في العملية السياسية برعاية الأممِ المتحدة من أجل الخروجِ من الأزمة وفقا

لإرادة الشعب الليبي؛ ورفض كل التدخلات الخارجية التي تعد مساسا بسيادته. وترحب الجزائر بإعلاني وقف إطلاق النار المعبرِ عنهما مؤخرا، داعية الأطراف المعنية إلى ترجمته على أرض الواقع دون انتظار.

كما يتابع بلدي عن قرب الوضع الحساس في مالي، البلد الجار والشقيق، وتتطلع إلى عودة سريعة للنظام الدستوري من خلال مرحلة انتقالية توافقية تكرس إرادة الشعب المالي وطموحاته في الأمن والاستقرار والتنمية. وتبقى بلدي على قناعة بأن اتفاق السلم والمصالحة الوطنية، المنبثق عن مسارِ الجزائر يبقى الإطار الأمثل من أجل رفع تحديات الحوكمة السياسية والتنمية الاقتصادية في هذا البلد الشقيق، بمرافقة حكيمة وصادقة من المجتمع الدولي.

أما بخصوص القضية الفلسطينية التي تبقى بالنسبة للجزائر وشعبها، قضية مقدسة، بل أم القضايا، فنعبر مجددا عن دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وحقه غير القابل للتصرف، أو المساومة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، قناعة منا بأن تسويتها تعتبر مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، نسجل بكل أسف ما تعرفه هذه القضية من عقبات تعرقل تسويتها، لا سيما توقف المفاوضات بين طرفي النزاع والتماطل في تعيين مبعوث أممي جديد إلى الصحراء الغربية.

وتدعو الجزائر إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة إجراء استفتاء تقريرِ المصيرِ في الصحراء الغربية المؤجل منذ أزيد من ٢٩ سنة؛ والتعجيل بتعيين مبعوث للأمين العام الأممي؛ وتفعيل مسارِ المفاوضات بين طرفي النزاع والتفرغ لتحقيق آمال شعوب المغرب العربي وأفريقيا في التنمية والاندماج.

سيدي الرئيس، إن الجزائر تجدد التزامها بمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف باعتبارهما تهديدا جسيما للسلم والسلام والتنمية في العالم، وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتبييض الأموال مع العمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وخاصة فيما يتعلق بمسألة استرداد الأموال المنهوبة من الشعوب.

وفي إطار التزامها الراسخ بصون وتوطيد السلم والأمن الدوليين، يساهم بلدي بشكل ناشط ونشيط في الجهود الدولية في مجال نزع السلاح ومنع انتشاره. إن الجزائر التي عانت ولا تزال من العواقب الوخيمة الناجمة عن التجارب النووية التي أجريت على أرضها إبان الاستعمار،

وانطلاقا من قناعتها بأن القضاء التام على الأسلحة النووية يبقى الضمان الوحيد لمواجهة مخاطرِها على الإنسانية. كما تولي الجزائر اهتماما كبيرا لقضايا البيئة وتجدد التزامها بكافة الاتفاقيات

ذات الصلة، وتبذل جهدا وطنيا رغم مواردها المحدودة، لا سيما من خلال إدراج الجوانب البيئية في السياسات العامة للدولة. وبالإشارة إلى المسؤولية التاريخية للبلدان المتطورة بخصوص هذا الملف، فإننا نجدد الدعوة لتعزيز الدعم التقني والمالي للدول النامية لمواجهة الأخطار البيئية التي تحدق بها.

سيدي الرئيس، إن المرأة الجزائرية التي شاركت بالأمس في ثورة التحرير الوطني وفي مكافحة الإرهاب، تواصل اليوم دورها المحوري في مسيرة البناء الوطني، وهو دور مميز طالما عملت الجزائر على ترقيته، علاوة على الاهتمامِ البالغِ أيضا بدورِ الشباب ومشاركته في الحياة العامة.

إن الظرف الصعب الذي فرضته جائحة كوفيد-١٩ لم يثن الجزائر عن مواصلة جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يشارِف بلدي على الانتهاء من وضعِ إطار وطني خاص بمؤشرات قياس درجة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما سيتم قريبا العمل على إدراج أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في قوانين المالية السنوية وخلق إطار قانوني يساهم في تفعيل وتسهيل عمل كل الفاعلين في هذا المجال.

السيد الرئيس، تسير الجزائر اليوم بخطى ثابتة نحو ترسيخ دعائم الديمقراطية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية عقب التغيير الديمقراطي المنبثق عن حراك سلمي، حضاري، مبارك، والذي أفضى إلى تنظيمِ انتخابات رئاسية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، كرست سيادة الشعب الجزائرِي وحريةَ اختياره وقراره. وقد قطعت الجزائر خلال الأشهرِ الماضية، بالرغم من الظرف الصحي الصعب، أشواطا في مسارِ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل بناء جزائر جديدة، قوية، آمنة ومزدهرة.

وفي هذا السياق، ستنظم الجزائر في غرة تشرين الثاني/نوفمبر القادم استفتاء على مشروع تعديل الدستور لوضع أسس نظام سياسي ديمقراطي يكفل حماية الحقوق والحريات ويحقق التوازن بين مختلف السلطات ويضمن أخلقة الحياة العامة. وما اختيار هذا التاريخ إلا رمزية قوية تحمل في طياتها معاني الوفاء لتضحيات الشهداء الذين قضوا لنعيش وتعيش الجزائر حرة مستقلة.

السيد الرئيس، أود خاتما، وفي الخِتَام، أن أتوجه إليكم بنداء للوحدة والتضامن وتجاوز الخلافات لمواجهة الظرف العصيب الذي يمر به العالم حتى نخرج بدولنا وبشعوبنا من دائرة الخطرِ ونواصل معا مسيرتنا نحو تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ١٥

خطاب السيد خوان أورلاندو هرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

[الأصل بالإسبانية]

رؤساء الدول والحكومات،

السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين،

السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

تحياتي لكم جميعاً.

قبل خمسة وسبعين عاما، وقّع ٥١ بلدا على ميثاق الأمم المتحدة، على أمل تخليص العالم من الحرب وكفالة احترام كرامة وحقوق الإنسان الأساسية مع تحقيق العدالة والتقدم الاجتماعي والحرية.

وهندوراس، بوصفها دولة عضوا مؤسسا، أيَّدت هذه الأهداف السامية منذ البداية.

لقد تأثرنا جميعا بنتائج الحربين العالميتين العظميين، وسعينا في ذلك الوقت إلى إظهار أفضل ما في جنسنا البشري بالوحدة في هذا المحفل العالمي، منشئين هذه المنظمة، التي هي أكبر منظمة دولية في العالم اليوم. وبنفس الطريقة، والآن ونحن غارقون في أزمة عالمية جديدة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يجب أن نبحث عن أفكار جديدة وتوافق جديد في الآراء وأن نكون أكثر إبداعا وحكمة من أجل جعل المقاصد والمبادئ التي حددت في عام ١٩٤٥ حقيقة واقعة.

وأنا نفسي، كأحد الناجين من هذا المرض، وكقائد لبلد نام يكافح من أجل التغلب على الجائحة، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء عواقب الحالة الطارئة التي نواجهها اليوم. وقد ألحق الأثر متعدد الأوجه للأزمة بجيلنا ضررا لم يسبق له مثيل من حيث الصحة والتعليم والهجرة والخدمات الأساسية وحقوق الإنسان والاقتصاد، لا سيما في البلدان الأضعف. وقد تسبب ذلك في أضرار اجتماعية كبيرة، مع نقص في الأدوية والأغذية وفقدان الوظائف، والآن تلوح في الأفق المهمة الضخمة المتمثلة في إعادة بناء اقتصاداتنا. ويجب أن نحافظ على التوازن بين حماية الصحة وإعطاء الأولوية للحياة. ويجب أن نعيد الثقة في نفوس شعوبنا التي تسأل نفسها ”ماذا بعد؟“

ومن المرجح أن تستمر هذه الأزمات العالمية، إلى جانب الاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، ليس بسبب خطر حدوث مشاكل أكبر في مجال الصحة العامة فحسب، بل أيضا بسبب النزاعات على ملكية الأراضي، والغذاء والمياه والأيديولوجيات السياسية، في جملة أمور.

وقبل أن أتابع تناول هذه المسألة، التي هي محور تركيزنا الرئيسي هنا اليوم، أود أن أتكلم عن بعض الإنجازات البارزة الجديرة بالذكر التي حققناها كحكومة مع شعب هندوراس:

اليوم، تمكنت هندوراس من خفض عدد الوفيات الناجمة عن العنف بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا. ولا يقتصر الأمر على أننا لم نعد أحد أكثر البلدان عنفا في العالم، بل تمكنا لأول مرة في التاريخ، بتوحيد القوى، من مواجهة الهياكل الإجرامية المتعطشة للدماء في البلد، على الرغم من امتلاكها ما يكفي من بأس وقوة اقتصادية لزعزعة استقرار دولة ما. لقد فعلنا ذلك دون خوف وندرك تماما ما كنا نتعامل معه.

وتود هندوراس أن تعرب عن امتنانها لمنظومة الأمم المتحدة على دعمها لنا في كفاحنا من أجل حماية شعبنا – وهو أحد المجالات الحيوية العديدة التي عملنا فيها معاً. وأغتنم هذه الفرصة لأذكركم بالطلب الذي قدمناه في السنوات الأخيرة بأن تصنف الأمم المتحدة الجماعات المنظمة غير الحكومية، مثل العصابات وتجار المخدرات، بوصفها جماعات إرهابية.

لقد استمعنا على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية إلى خطباء رائعين في هذا المحفل وإلى خطب عظيمة كتبها كبار المثقفين من كل بلد؛ ورأينا قادة عظماء في أبهى حُلّلهم يتكلمون بأفضل العبارات؛ ومع ذلك، لم نتمكن من تجنب الحروب أو منع عدم المساواة أو استئصال شأفة الفقر أو القضاء على العديد من الأمراض المستوطنة أو الوبائية.

وعلى مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، لا أعتقد أننا حققنا بالكامل الأهداف التي تنطوي على معاني الإيثار التي حُددت عند إنشاء هذه المنظمة، لا سيما جميع المقاصد والمبادئ التي وُضعت في عام ١٩٤٥.

لقد كشفت الجائحة عن انعدام المساواة الحقيقية القائم في عالمنا. ففي الوقت الذي نتطلع فيه جميعا إلى الحصول على الأدوية أو لوازم المستشفيات أو المعدات أو اللقاحات المطلوبة بشدة، فإن عددا قليلا فقط من البلدان ستكون أول من يحصل عليها على نطاق واسع – ولن تكون هي الدول الأشد احتياجا.

وقد رأينا أيضا كيف تمتنع البلدان المنتجة عن الإنتاج عندما يكون هناك نقص في الأدوية. ويحدث الشيء نفسه مع المعدات الطبية: ففي بعض البلدان، تم تخصيص الإنتاج لاستخدامها الحصري، في حين تم حظر المبيعات إلى البلدان الأخرى. ماذا عن كل الدول الأخرى؟ هل سيُترك الناس ببساطة ليلقوا حتفهم؟ ماذا عن اللقاحات؟ من الذي سيتمكن من الوصول إليها؟ هل هناك بالفعل قائمة بالبلدان بهذا الخصوص؟

وفي حالتنا بالذات، تلقينا بعض التوصيات من منظمة الصحة العالمية في بداية الجائحة واعتبرناها حسنة التوقيت ومفيدة للغاية. كما أن الدعم المقدم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية فيما يتعلق باقتناء اللوازم والمعدات الطبية أفادنا بشكل جيد، ولكن كانت هناك مناسبات لم نتفق فيها مع توصياتها، على سبيل المثال عندما قيل لنا إن استخدام أقنعة الوجه أمر غير ضروري. ومع ذلك، قررنا توفير الأقنعة لجميع السكان وواصلنا اتخاذ قراراتنا بناء على تجربتنا الخاصة.

إننا نعتبر الأطباء والعاملين في المجال الصحي في بلدنا، الذين ما زالوا يكافحون هذه الجائحة على الخطوط الأمامية، أبطالا. فقد خاطروا بحياتهم وعملوا يوميا بلا كلل على مدى الأشهر الستة الماضية. واستناداً إلى خبرتهم تحديدا، تمكنوا من تحديد بعض الأدوية التي حققت نتائج واعدة في الممارسة العملية، وهي أدوية رخيصة ومتوفرة مجانا في بلدنا. وبفضل علاجين على وجه الخصوص، يعرفان باسم ”MAIZ“ و ”CATRACHO“ وهو مختصر اسميهما باللغة الإسبانية، تمكنا من خفض معدل الوفيات من ٩ في المائة في بداية الجائحة إلى ٣ في المائة أو أقل. وعلاوة على ذلك، وبفضل برنامج Fuerza Honduras (قوة هندوراس)، الذي ساعد في تزويد كل بلدية بالمعدات الطبية اللازمة والدعم اللوجستي، تمكنا من تقديم الرعاية الصحية المجانية للمحتاجين من خلال مراكز فرز الإصابات وتثبيت الحالة الصحية، فضلا عن الأفرقة الطبية التي تقوم بزيارات منزلية.

ولن نكلّ أبدا عن شكر أبطالنا الذين يكافحون في الخطوط الأمامية: أطباؤنا وموظفونا في المجال الصحي وأفراد الأمن والإغاثة لدينا.

عندما توجد التكنولوجيا والعِلم اللذان يسمحان بتوقع حالات معينة، لا سيما إذا توفرت معلومات تتعلق بتهديد عالمي للصحة، فإنه يجب عندئذ تشاطر تلك المعلومات مع جميع البلدان بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب، مما يحول دون التلاعب بتلك المعلومات لخدمة مصالح دول معينة. وعلى سبيل المثال، كان من المفيد جداً لأطبائنا تلقي المعلومات من الأطباء في أوروبا والأمريكتين وتشاطرها معهم. ولو لم يحدث ذلك، لكنا اعتبرناه جريمة ضد الإنسانية. ومن واجب جميع الدول المشاركة في النظام أيضا بجعل هذه المعلومات الحساسة التي لها تأثير مباشر على حياة الإنسان في خدمة العالم، سواء من خلال منظمة الصحة العالمية أو مباشرة بتشاطرها مع البلدان الأخرى.

وإن لم تغيّر الجائحة موقفنا تجاه الآخرين، فلن يغيره شيءٌ. لقد هاجمنا الفيروس جميعا من دون تمييز – فهو لا يفرّق بين الأغنياء والفقراء. وذكّرنا المرض بأقسى الطرق بأننا في النهاية بشرٌ ضعفاء وأفراد من نفس الخليقة، حتى وإن تكلمنا بلغات مختلفة أو لبسنا ملابس مختلفة أو كنا نعيش في أجزاء مختلفة من العالم. وهذا شيء يجب أن نفكر فيه.

وأعتقد أيضا، مع كل الاحترام الواجب، أن الوقت قد حان لاستعراض منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويجب أن نسعى على وجه السرعة إلى زيادة كفاءتها وفعاليتها حتى تتمكن من تحقيق الأغراض التي وُجدت من أجلها.

ولا بدّ أن توّلد هذه المنظمة المعارف والمعلومات اللازمة لإعدادنا لما ينتظرنا. إننا بحاجة إلى تحليل دائم وتطلعي، باستخدام أفضل الموارد والتكنولوجيا، حتى لا نواصل المضي قدما بشكل أعمى. وتستحق شعوبنا المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتكنولوجيا والمعلومات والتعليم. وفي ضوء ما يحدث اليوم، من الضروري تنقيح وتحديث أهداف التنمية المستدامة التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠١٥ وإعادة النظر فيها بما يتماشى مع الواقع الجديد الذي نشهده اليوم.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نسعى جاهدين لتجنب البيروقراطيات المفرطة وغير الفعالة. فعلى سبيل المثال، في بداية الجائحة، سعينا إلى الحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطلاق مشروع محفظة رقمية يسمح لنا بإجراء تحويلات اقتصادية شفافة إلى من هم في أشد الحاجة إلى دخلٍ في بلدنا. ومرت عدة أشهر الآن، ورغم أنني تحدثت شخصيا مع بعض كبار المسؤولين في المنظومة، فإن العملية لم تكتمل بعد ولا يزال المتضررون ينتظرون المساعدة.

السيدات والسادة،

إن أحداث الماضي والحاضر والمستقبل كانت، وستظل، متوقفة إلى حد كبير على تغير المناخ. وتنشأ الأوبئة الجديدة عن التغيرات في البيئة، وكذلك ندرة الموارد والجوع. وكلها ذات منشأ مشترك يتمثل في عدم احترام الطبيعة ونهب مواردنا الطبيعية. ومن الضروري الآن أن ننتقل من النظرية إلى الحقائق ومن الكلمات المنمقة والبليغة إلى البيانات القاسية للواقع: إن تغير المناخ حالة طوارئ مستمرة منذ عدة سنوات، غير أنه لا وجود للتمويل من ”الصندوق الأخضر للمناخ“.

إننا نطلب ذلك التمويل وننتظره منذ عدة سنوات، ولكن بلا جدوى. وبالمناسبة، هل يعرف أحد أين هو، أو لماذا لم يتحقق؟ لماذا لم يصل هذا التمويل إلى البلدان التي هي في أشد الحاجة إليه، مثل بلدنا؟

وأود أن أذكّر بأن هندوراس أحد البلدان الثلاثة الأشد تعرضا لآثار تغير المناخ في العالم. إذ نتأثر في كل عام بالجفاف وهطول الأمطار الغزيرة والفيضانات والأمراض التي تلحق الضرر بمحاصيلنا، مثل البن والحبوب، والتي عانت بشدة في السنوات الأخيرة نتيجة للطقس القاسي. وكان لذلك أثرٌ رهيب على اقتصاد شعبنا وصحته. وأسعار البُن، على سبيل المثال، تتحسن قليلاً الآن بالمقارنة مع السنوات السابقة، ولكن هذا لا يدل إلا على تقلب قطاع هو مصدر رزق ملايين الأسر في العالم.

لقد قال أحد مشاهير العالم ذات مرة: ”من الحماقة فعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً وتوقع نتائج مختلفة في كل مرة“.

ويجب أن نفعل شيئا في وقت قريب لترجمة الأقوال إلى أفعال والشعارات الرنانة إلى إجراءات في ذلك المجال وفي جميع المجالات الأخرى. أليس هناك أحد يزعجه هذا؟ ألا يزعج ضمير أحد أن الأمور، سنة بعد سنة، لا تزال على حالها؟ إنه يزعجني! وأنا متأكد من أنني لست الوحيد الذي يشعر بالانزعاج وعدم الارتياح، ومن أجل الجميع، يجب أن أقول إنه لا يزال لدينا الوقت.

السيد الأمين العام،

يؤثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة على اقتصادنا، وهذه المشاكل ليست دائما خطأ البلدان الصغيرة، ولكنها، من خلال التأثير على الاقتصاد، تمنعنا من الامتثال للمعايير التي تفرضها علينا الهيئات المالية. ومن العدل أن تؤخذ هذه الأحداث والظواهر في الاعتبار حتى لا تُعاقب أشد البلدان ضعفا وأفقرها بإعطائها تقديرات سيئة. ويجب التركيز تركيزا مصمما خصيصاً لتلبية احتياجاتها المحددة، فضلاً عن اتباع نُهج فريدة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

لقد حان الوقت لكي نتكلم بجدية عن الإغاثة المالية التي يجب أن نتلقاها من دائنينا الدوليين، وأعني بذلك وكالات الإقراض متعددة الأطراف. وحتى الآن، لم ترقَ هذه البلدان إلى مستوى معالجة هذه المأساة الهائلة، واتسمت بالضعف الاستجابةُ اللازمة للتمويل، والعمل بالوقف الاختياري والتصدي لانهيار اقتصاداتنا.

وإذ أننا نعتقد أن من الضروري ألا نقوم بتوجيه النقد فحسب، ولكن أيضا بإيجاد حلول تتعلق بتحدٍ عالمي مماثل، فإننا نقترح بكل احترام أن يدعو الأمين العام إلى عقد اجتماع لمجموعة مختارة من قادة العالم، الذين نجحوا في مجالات التنمية الاقتصادية، ونظم الرعاية الصحية، والتعليم، والأعمال التجارية الصغيرة، وتطبيق التكنولوجيا على الواقع الجديد الذي يواجه العالم، من بين أمور أخرى، للمساعدة في وضع خطة أو خارطة طريق. إذا نجحنا جميعاً، فسنفوز كلّنا.

وعندئذ فقط ستتمكن منظومة الأمم المتحدة من القول أنها ارتقت إلى مستوى الحدث وأن جيلنا قد خدم أطفالنا وأطفال أطفالنا.

وإلى اللقاء.

المرفق ١٦

خطاب العماد ميشيل عون، رئيس الجمهورية اللبنانية

[الأصل بالعربية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،

سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة،

السادة رؤساء الدول والحكومات،

السيدات والسادة،

بداية أهنئكم حضرة الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاريخية الخامسة والسبعين. وكنت أتمنى أن تكون التهنئة مباشرة وليس عبر تقنية الفيديو التي فرضها الوضع الصحي العالمي الحالي. كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد تيجاني محمد بندي على جهوده في إدارة أعمال الجمعية العامة خلال الدورة المنصرمة، بالأخص في ظل اضطراب عمل المنظمة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩.

وأحيي سعادة الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على جهوده المتواصلة على رأس المنظّمة الدولية، وأيضاً على مساعيه من أجل لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/أغسطس الماضي، وبخاصة تنظيم مؤتمر دعم بيروت في التاسع من آب/أغسطس لحشد تعهدات المانحين وتوفير المساعدات الإغاثية الأساسية، بمبادرة مشكورة من الرئيس الفرنسي الصديق إيمانويل ماكرون. وأتقدّم بالشكر أيضاً باسمي وباسم الشعب اللبناني لكل السادة رؤساء الدول الذين شاركوا بالمؤتمر وقدموا الدعم، كما لجميع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي سارعت لتقديم المعونة والمساعدات.

وأشكر بشكل خاص قداسة البابا فرانسيس الذي خصص يوماً عالمياً للصلاة من أجل لبنان. مساعدتكم جميعاً كان لها وقع إيجابي كبير على بلدنا وشعبنا؛ أكان على المستوى العملي عبر تأمينكم الكثير من الاحتياجات الطارئة طبياً وغذائيا ومواد إعادة البناء؛ أم على المستوى المعنوي عبر تضامنكم الكبير الذي شعر معه شعبنا أنه ليس وحيداً بل له في هذا العالم إخوة في الإنسانية لم يترددوا في دعمه.

بيروت اليوم أيها السيدات والسادة تحاول النهوض من بين ركامها، وهي، بتضامن كل اللبنانيين وبدعمكم، ستلملم جراحها وتنهض كما سبق ونهضت مراراً عبر التاريخ. إن الانفجار

– الزلزال الذي ضرب عاصمتنا حفر عميقاً في الوجدان اللبناني، فصور الضحايا وآلام الجرحى ودموع من فقد عزيزاً لن تمحى أبداً،

والأضرار المادية غير مسبوقة، فناهيك عن أن مرفأ بيروت، المعبر الحيوي للنشاط الاقتصادي في لبنان، شبه مدمر، هناك ما يقارب ٢٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية متضرّرة، ومنها ما أصبح غير صالح للسكن، وبات نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى مع اقتراب فصل الشتاء. يضاف إلى ذلك الخراب الكبير الذي طاول البنى التحتية وشبكة الكهرباء وشبكات المياه.

إن التداعيات لن تطاول فقط النشاط الاقتصادي، ولكنها سترفع بحدة معدلات الفقر التي كانت تبلغ ٤٥٪ قبيل انفجار بيروت وفق تقييم البنك الدولي، والذي قدّر الخسارة الاقتصادية المتأتية عن الانفجار بحوالي ٣,٥ مليار دولار والأضرار المادية بحوالي ٤,٥ مليار دولار واحتياجات إعادة الإعمار الطارئة بحوالي ملياري دولار.

لقد أُعلنت بيروت مدينة منكوبة؛ وتولى الجيش إدارة الإغاثة الطارئة بالتعاون مع سائر الأجهزة ومع الصليب الأحمر بالإضافة إلى جمعيات غير حكومية مرخصة ومتطوعين؛

حيث أجرى عمليات المسح لتحديد الأضرار وتقييم الاحتياجات والأولويات، وتسلّمَ المساعدات المحلية والدولية وتولى فرزها وتوزيعها، وكان الحرص شديداً على اعتماد أقصى معايير النزاهة والشفافية.

أما المرحلة التالية فهي لإعادة الإعمار. تتولى غرفة الطوارئ المتقدّمة السهر على ترميم الوحدات السكنية والتجارية المتضررة جزئياً، ولكن المشكلة الكبرى هي في الأحياء والمرافق المدمرة كلياً. وهناك حاجة كبيرة إلى دعم المجتمع الدولي لإعادة إعمارها، ولعل الحل الأسلم هو تقسيم المنطقة المدمرة إلى بقع جغرافية تلتزم كل دولة تود المساعدة ببقعة محددة وتتولى إعادة إعمارها مباشرة.

في مسار التحقيق، فإن كل لبنان يريد معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة. وقد أحلنا ملف الانفجار إلى المجلس العدلي وهو أعلى هيئة قضائية جنائية في لبنان، وجرى تعيين محقق عدلي وهو يقوم بتحقيقاته وإجراءاته. وكنا فور حصول الانفجار قد طلبنا المساعدة التقنية الدولية في التحقيق لقدرة بعض الدول على تزويدنا بصور الأقمار الاصطناعية لحظة وقوع الانفجار ومعرفة مسار وقصة الباخرة المحملة بنيترات الأمونيوم منذ انطلاقها حتى وصولها إلى مرفأ بيروت، وتحليل التربة والمواد وكل ما من شأنه أن يظهر ماذا حصل. وبالفعل جاءت فرق من عدة دول، وقامت بالأبحاث اللازمة؛ ولم نزل بانتظار معلوماتها عن لغز الباخرة كما عن صور الأقمار الصناعية لجلاء الغموض في هذا الجزء من التحقيق الذي سوف يصب خلاصاته لدى المجلس العدلي في سياق الولاية القضائية السيادية اللبنانية.

السيدات والسادة،

إن لبنان في خضم أزمة غير مسبوقة؛ تراكمات انفجرت دفعة واحدة، ركود قاس بسبب الوضع الاقتصادي والمالي أضيفت إليه أزمة كوفيد-١٩ وتداعياتها، وأخيراً كارثة انفجار مرفأ بيروت لتضربه في القلب، إنسانياً واقتصادياً ما جعل الوضع مأزوماً إلى حد كبير.

يضاف إلى كل ذلك أزمة النزوح السوري المستمرة منذ عشر سنوات؛ فعلى الرغم من أن لبنان ليس بلد لجوء نهائي ودستوره لا يقبل التوطين، إلاّ أنه قد تعامل مع أزمة النزوح من مبدأ الواجب الإنساني واحتراماً للقانون الدولي وخاصةً مبدأ عدم الإعادة القسرية.

ولكنه اليوم وفي خضم أزماته المتلاحقة، وبعد أن أصبح عدد النازحين يوازي ثلث سكانه، وبعد أن فاقم النزوح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية للمجتمع المضيف، فإن لبنان يطالب بتكثيف الجهود للعودة الآمنة والكريمة وعدم ربطها بالحل السياسي في سورية خصوصاً بعد أن أصبحت آمنة بمعظمها، ومساعدة الحكومة اللبنانية في تطبيق الخطة التي أقرتها لعودة النازحين السوريين، خصوصاً وأن الظروف أصبحت مؤاتية أكثر فأكثر للعودة.

وإلى حين تحقق العودة المرجوة، وتأكيداً على مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء بين الدول، يجدد لبنان دعوته الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها، وضرورة إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ هذه الالتزامات لا بل مضاعفة مساهماتها المالية، وتقديم المساعدات المباشرة للمؤسسات الحكومية وللمجتمعات اللبنانية المضيفة، وذلك تجاوباً مع خطة الاستجابة التي أعدَّها لبنان بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وقد التزم لبنان أمام المجتمع الدولي القيام بحزمة إصلاحات إدارية ومالية واقتصادية تهدف إلى تسهيل عملية النهوض التي نتطلع إليها جميعاً.

السيدات والسادة،

إن لبنان إذ يرحب بقرار تمديد ولاية اليونيفيل ويقرأ فيه رسالة دعم قوية وجامعة من مجلس الأمن لحفظ الاستقرار فيه؛ يحيّ تضحيات اليونيفيل، ويعطي الأولوية للحفاظ على أمن عناصرها وتأمين حمايتها مقدّراً التعاون الوثيق والمستمر القائم بينها وبين الجيش اللبناني.

وفي السياق يجدد لبنان التزامه تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكافة مندرجاته، إيماناً منه أن ذلك سوف يثبت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني مما ينعكس استقراراً في كل المنطقة، وأي خرق له يزيد الأوضاع تعقيداً. وعليه، يكرر لبنان مطالبته المجتمع الدولي إلزام إسرائيل القيام بموجباتها الكاملة في هذا المجال، ووقف خروقاتها للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، ووقف استباحة أجوائه واستعمالها لضرب الأراضي السورية، وحثها على التعاون الكامل مع اليونيفيل لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق والانسحاب الفوري من شمال الغجر، ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

ويؤكد لبنان أيضاً تمسكه التام بحقه الكامل في مياهه وثرواته الطبيعية من نفط وغاز، وبكامل حدوده البحرية بحسب القانون الدولي، ويتطلع إلى دور الأمم المتحدة والدول الصديقة لتثبيت حقوقه، وتحديداً وساطة الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء المفاوضات اللازمة لترسيم الحدود البحرية بشكل نهائي بحسب القانون الدولي وبما يحفظ سيادة لبنان وحقوقه في ثرواته.

اليوم، ومع مرور ٧٥ عاماً على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ومع الحديث المتزايد عن الحلول في منطقة الشرق الأوسط، نعيد التأكيد على التمسك بالمبادئ التي قامت عليها المنظمة؛ وأهمها حرمة الحدود الدولية المعترف بها، والتشديد على أن أي مفاوضات ومهما كانت صيغتها أو الجهة التي تقوم بها، يجب أن تتطرق إلى الحلول المستدامة التي ترعاها المرجعيات المعنية لا سيما قرارات الأمم المتحدة ومنها القرار ١٩٤ (د-٣) الذي يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. كما نذكّر في هذا الإطار بمبادرة بيروت للسلام للعام ٢٠٠٢.

وإننا، وفي المئوية الأولى لإعلان ”لبنان الكبير“، لا يسعنا سوى التأكيد بأن الشعب اللبناني بكل أطيافه، يتمسك بالحفاظ على لبنان كبيراً، موحداً، من دون أي تقسيم أو تجزئة.

أيها السيدات والسادة،

هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ينعقد فيها اجتماع الجمعية العامة افتراضيا؛ فيروس لا يُرى منعنا من اللقاء الحقيقي وأجبرنا على التخاطب عبر تقنية الفيديو. مما لا شك فيه أن العالم ما بعد كوفيد ١٩ لن يكون كما قبله، ونأمل يكون عالماً أكثر إنسانية بعدما وحدّه العجز أمام فقدان الأحبة وفقدان الأوكسجين.

ولعل التعاطف الكبير الذي لمسه لبنان وشعبه بعد الكارثة التي ضربت بيروت، ومسارعة دول العالم وشعوبه إلى التضامن ومد يد العون هو إشارة إلى أن عالمنا قد أخذ العبرة من معاناته، والإنسانية عادت لتأخذ بعض مكانها في عالم المادة وحق القوة واللاعدالة.

هي إشارة مشجعة للمستقبل الذي نصبو إليه، للأمم المتحدة التي نحتاجها، والتي أرادت لاجتماعنا هذا العام أن يكون تحت عنوان: ”إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالعمل المتعدد الأطراف“ والذي يمكن اختصاره بعبارة واحدة: التضامن لأجل الخير.

شكراً لكم.

المرفق ١٧

خطاب السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

أصحابَ السعادةِ

السيدات والسادة،

إن اجتماعنا غير العادي اليوم يثبت أن جائحة كوفيد-١٩ الحالية قد غيّرت العالم كما نعرفه. ولكن هذا الشكل من الاجتماعات عبر الإنترنت دليلٌ على أنه يمكننا أن نتكيف ونتصرف.

قبل ٧٥ عاما، قامت هذه المنظمة على أساس فكرة بسيطة مفادها أن مكاسب التعاون لها الغلبة دائما على الأنانية والنزاع. واليوم، تقوم الحاجة، بشكل أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، إلى أن تصبح هذه الفكرة واقعا.

وسرعان ما أصبحت جائحة كوفيد-١٩ تهديداً عالمياً حقاً. فهي لم تنته بعد. ولكننا تعلمنا بالفعل درسا: لا يمكننا العودة إلى العمل كالمعتاد.

لقد كشفت أزمة كوفيد نقاط ضعفنا وأوجه هشاشتنا. فمن هم بالفعل على حافة الفقر تُركوا فقراء. أما الذين يعانون من صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية فقد وجدوا أنفسهم عاجزين. وأولئك الذين لديهم فرص محدودة للحصول على التعليم فقدوا أملهم في مستقبل أفضل. وحتى الدول المستقرة والمتقدمة النمو واجهت صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وأحد أهم الدروس التي استقيناها خلال الأشهر الأولى من كوفيد-١٩ هو أنه يمكن للناس العاديين تحقيق أشياء غير عادية إذا قادهم التضامن والتعاطف. لقد أدرك الناس في جميع أنحاء العالم أن السلوك المسؤول يمكن أن ينقذ الأرواح، حتى لو كان ذلك يعني الحد من راحتهم. وأن عليهم تحمل نصيبهم من المسؤولية عن حماية أنفسهم والآخرين. بل إنني أستطيع القول إن أزمة هذه الجائحة قد أخرجت أفضل ما فينا.

ومن مسؤوليتنا كقادة أن نطبق الشيء نفسه فيما بين الدول. لهذا نحتاج إلى عولمة حقيقية للتعاطف. وبشكل محدد: يجب ألا نسمح بأن يصبح تطوير وإنتاج اللقاحات والإمدادات الطبية مجالا لمنافسة عالمية أخرى. لأن هذه مواد أساسية منقذة للحياة. وبناء على ذلك، ينبغي أن يكون

توفيرها دلالة على الإنسانية، وليس مسألة ربح اقتصادي. ولهذا السبب، يتعين علينا أن نتبادل المعلومات وأن نعزز الشراكات بين العلماء والمصنعين والحكومات. وأن نقدم اللقاح لأي شخص على هذا الكوكب بغض النظر عما إذا كان يستطيع تحمل تكاليفه أم لا.

إذا أردنا أن ننجح في تفادي أي أزمة، فإننا بحاجة إلى قيادة تتحلى بروح المسؤولية. لأنه في نهاية المطاف، تقع على عاتق الحكومات والقادة السياسيين مسؤولية اتخاذ قرارات تستند إلى الحقائق والمعرفة، وليس إلى حسابات سياسية أو مصالح أنانية لمن هم في السلطة. لأن العكس – عدم الكفاءة أو التضليل أو الشعبوية – له عواقب مميتة.

والقيادة التي تتحلى بروح المسؤولية تعني أيضاً الاستعداد لرؤية المصلحة العالمية المشتركة. وللحفاظ على أفضل ما هو قائم من هياكل المنظمات الدولية ونُظُم التعاون. ذلك نظرا لأن هذه الهياكل والنظم غالباً ما تكون العوامل المفضية للتوصل إلى حلول فعالة. وأنا أعلم أن عملها ليس مثاليا دائما. ولكن بدلاً من الشعور بالسخط عليها أو حرمانها من التمويل، نحتاج إلى إيجاد السبل لتحسينها.

وأخيراً، الثقة. ثقة المواطنين في أن ما تقوم به حكوماتهم هو الصواب. فالناس بحاجة إلى معرفة أنهم محميون ولا يكذَّب عليهم.

ويجب أن تكون وسائط الإعلام الحرة والمستقلة، والعلماء والخبراء الذائعو الصيت، والمجتمع المدني النشط، هم الأوصياء على هذه المبادئ. ومسؤوليتنا هي إيجاد بيئة تمكنهم من العمل بحرية. وإذا أردنا مهاجمتهم، فإننا نقوّض قدرتنا على حل المشاكل بشكل جماعي. ونجعل مجتمعاتنا أكثر عرضة للخطر، بما في ذلك خطر المعلومات المضللة والخدع، التي أثبتت أنها خطيرة، خصوصا عندما تكون مرتبطة بمسائل الصحة.

ولهذا السبب يجب ألا نسمح لأي أزمة بأن تصبح ذريعة لقمع الحريات وحقوق الإنسان. وعلينا التأكد من كون أي قيود متناسبةً ومحدودة زمنيا وسليمة من الناحية القانونية. ويجب تطبيق هذه المبادئ على الصعيد العالمي.

وللأسف، فالحال ليست دائما على هذا النحو. ففي كثير من الأحيان نرى حالات في العالم، حيث يتعرض الناس للترهيب أو الضرب أو حتى تهديد حياتهم. تماما كما رأينا مؤخرا في بيلاروس، أو في حالة أليكسي نافالني، وفي العديد من الحالات الأخرى. وذلك فقط لأنهم دافعوا عن حقوقهم. إن انتشار مرض الاستبداد يشكل تهديدا لنا جميعا.

السيدات والسادة،

هناك درس بارز آخر مستفاد من كوفيد-١٩. كثيرا ما نسمع أن بعض التغييرات مستحيلة، أو أن إجراءها يستغرق سنوات. هذه المرة، كان الأمر مختلفاً.

إنها تجربة تبين مقدار ومدى سرعة ما يمكننا تحقيقه، لو أننا فقط على استعداد لإدراك التهديد المشترك، وتغيير سلوكنا، والعمل معاً من أجل منعه. وإذا فعلنا ذلك لمواجهة ”كوفيد-١٩“، فيمكننا كذلك فعله عندما يتعلق الأمر بتهديدات عالمية أخرى.

وأبرزها تغير المناخ، الذي يشكل بلا شك أكبر تهديد لمستقبلنا المشترك. ويقدر الخبراء أنه بحلول عام ٢١٠٠ سيكون تغير المناخ مميتا بمقدار خمسة أضعاف ما كان عليه مرض فيروس كورونا. لقد تمكنا من تنظيم أنفسنا وإنشاء أكثر من ٢٠ فريقا موازيا في جميع أنحاء العالم لتطوير لقاح مضاد لفيروس كورونا، لأننا كنا نفتقر إلى المعرفة التي تمس الحاجة إليها. ونعلم جميعا ما يجب علينا القيام به بشأن تغير المناخ. نحن فقط بحاجة إلى إظهار إرادة حقيقية والعمل معا بوِحدة. وجعل المسألة أولوية حقيقية. ولنَدَع العلم والابتكارات، بل وأيضاً التضامن والرحمة، تقود الطريق.

السيدات والسادة،

فلنجعل من درس كوفيد-١٩ هذا أساسا لعملنا في المستقبل. وكما كان الحال قبل ٧٥ عاما، أدى الدرس المستفاد من حربين عالميتين إلى التزام عالمي فيما بين الدول بحل نزاعاتها سلميا والعمل معا.

ولنجدد هذا الالتزام فيما بيننا، بل لنذهب إلى ما هو أبعد من ذلك – على أساس ما ذكر من مبادئ التضامن والمسؤولية والثقة، وبنفس العزم على العمل كما أظهرناه خلال الجائحة الحالية. ويمكننا بعد ذلك أن نحول أي تهديد سواء كان كوفيد-١٩ أو تغير المناخ إلى فرصة لمصلحة الجميع.

شكراً لكم.

المرفق ١٨

خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ السعادةِ،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

يسرني حقا أن أشارك في هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرغم من الظروف غير العادية التي أوجدتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأود، سيدي الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم وأهنئكم على انتخابكم، وأتمنى لكم دورة ناجحة ومثمرة في هذه الدورة الخامسة والسبعين، وأؤكد لكم دعم كينيا الكامل والبناء.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفكم، سعادة البروفيسور تيجاني محمد - بندي، على إدارة الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة باقتدار خلال هذا الموسم الصعب جدا. فقد كَفِل استمرار عمل الأمم المتحدة، على الرغم من الصعوبات التي تكتنف الجائحة.

السيد الرئيس،

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين هي محطة للتفكير في الرحلة التي قمنا بها. إنها محطة لنتأمل فيها ونرى ما إذا كنا لا نزال نسير معا بخطى سديدة، أو إذا أصبح مجتمعنا يتخبط في الظلام نتيجة لتحديات عصرنا.

وهذه مناسبة للتفكير في عالمنا ومؤسساته؛ هل تم صقل علاقاتنا ومؤسساتنا بالخبرة ومرور الوقت أم أن مؤسساتنا أصبحت بالية وغير مهيَّأة لتحقيق الغرض المنشود.

والأمم المتحدة، التي بلغ عمرها ٧٥ سنة، أقدم من معظم الدول الأعضاء فيها، والأهم من ذلك أن عمرها يزيد على أعمار ٩٦ في المائة من سكان العالم. ومن الواضح أن غالبية سكان العالم اليوم لا يمكنهم الإحاطة بظروف نشأتها. نعم، الأمم المتحدة ”جلبت بمولدها قواعد وأملا لعالم مدمر“ وكان ذلك قبل سبعة عقود ونصف، ولكن ماذا تجلب للعالم اليوم؟

قبل خمسة وسبعين عاما، اغتنم مندوبون من خمسين دولة عاشوا اضطرابات ومعاناة هائلة الفرصة لرسم مسار جديد وجريء للبشرية. لقد عقدوا العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وهم بذلك قد منحونا ميثاقا خالدا ظل إطارنا المشترك للتعاون الدولي.

أصحابَ السعادةِ،

السيدات والسادة،

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين هذه لإنشاء الأمم المتحدة، علينا ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ إحياء مثالية مؤتمر سان فرانسيسكو وإرادته وروحه التي أسست منظمتنا العظيمة.

واليوم تواجه البشرية تحديات معقدة ومتعددة الأوجه وخطيرة للغاية. إننا نشهد في جميع أنحاء العالم اضطرابات مستمرة تولد قدرا كبيرا من القلق وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ. إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تجسد، على أفضل وجه، التحديات التي يواجهها عصرنا؛ إنه تحدٍ يؤثر علينا جميعاً، وهو تحدٍ لا يمكننا التغلب عليه إلا إذا نجح كل منا.

إن جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من التحديات المعاصرة، بما في ذلك أزمة المناخ والتنوع البيولوجي التي نواجهها، والتوترات الجيوستراتيجية المتنامية، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وأزمة الشرعية والحكم، فضلا عن أوجه الضعف في عالمنا الرقمي، أعادت في الواقع تعريف حتمية العمل متعدد الأطراف.

وتؤمن كينيا إيمانا راسخا بأننا إذا بقينا متشبثين بتعددية الأطراف ووحدة الهدف، وإذا اتصفنا بمرونة أكبر بكثير في تبني التغيير والتحولات الإيجابية، وإذا مكثنا مترسخين في النظام الدولي القائم على القواعد وتصرفنا بابتكار وإيثار، فيمكننا أن نتغلب على تحدياتنا ونكفل تحقيق السلام الدائم والازدهار للجميع.

وهذه المعتقدات الراسخة هي وليدة تجربتنا وتطورنا كدولة.

لقد تأسس بلدنا، مثله مثل الأمم المتحدة، على مُثل الحرية والوحدة وسيادة القانون والديمقراطية ومشاركة الشعب، وارتكز على الكرامة الإنسانية، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والشمول، والمساواة، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد. وأعتقد أن هذه كلها قيم عالمية مشتركة، وتقرّ كينيا بأن أمامنا تحديات في سياق مواجهة ذلك، ولكن هذا لا يغير رؤيتنا للمستقبل.

وقد كانت جميع هذه المسائل مناسبة لنا في سياقنا الداخلي وأعتقد أنها ستخدم الأمم المتحدة بشكل جيد، ونحن واثقون من أن مجتمعنا الدولي يمكنه أن يفعل بشكل جماعي أكثر بكثير مما يمكن لأي بلد أن يفعله بمفرده على الإطلاق.

أصحابَ السعادةِ،

إن موضوع جمعيتنا الخامسة والسبعين، وهو ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“، مناسب تماما وجاء بالفعل في الوقت المناسب. فهو لا يتحدث عن الحاجة الملحة إلى مراجعة إجراءاتنا على الصعيدين الوطني والعالمي فحسب، بل إنه يستجيب أيضا للطلب الملح على العمل الفعال متعدد الأطراف في إطار نظام دولي قائم على القواعد.

وفي الواقع، ينبغي أن تعطي جائحة كوفيد-١٩ دفعة جديدة لجهودنا الجماعية من أجل تعزيز التعاون الدولي. لقد أسفرت هذه الجائحة العالمية للأسف عن تعميق أوجه عدم المساواة القائمة، وكانت المجتمعات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً هي الأكثر تضررا. وأوجدت طائفة لم يسبق لها مثيل من التحديات وأظهرت حدود قدرات مؤسساتنا.

وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى تحسين مستوى التأهب في مجال إدارة الأزمات العالمية. ولكن الأهم من ذلك هو اتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة وجماعية بشكل فعال لبناء القدرة على الصمود التي من شأنها أن تحصن مجتمعاتنا واقتصاداتنا ضد الآثار السلبية لهذه الأزمة والجائحة.

وفي كينيا، كان علينا أن نبذل جهودا خاصة ومحددة الأهداف. وهناك فريق وطني متعدد الوكالات معني بكوفيد-١٩ لضمان القيام بهذه التدخلات المناسبة. وقمنا بتجديد أنظمة الرعاية الصحية الوطنية والمحلية وتوسيع نطاقها. وتستهدف المبادرات التي اتخذناها كبار السن والفئات الضعيفة والعاطلين عن العمل وشبابنا، حيث وُضعت برامج محددة لإبقائهم أصحاء ومشاركين بصورة مثمرة. كما أدركنا أن هذه الجائحة قد أفرزت في حد ذاتها تحديات ترتبط بعدم المساواة بين الجنسين وترتبط، بقدر أكبر، بالعنف الجنساني.

واتخذنا مبادرات مالية وضريبية لإبقاء الاقتصاد والأعمال التجارية قابلة للاستمرار وذات ملاءة مالية. وكما فعل الجميع، اتخذنا تدابير تتعلق بصحة المجتمع، بما في ذلك وقف السفر والتباعد الاجتماعي وارتداء الأقنعة وتحسين سلوكيات النظافة الصحية للجميع.

وتحقق ذلك بأفضل ما لدينا من قدرات في بيئة من الحريات المدنية الدستورية والحق في الازدهار والتنمية لجميع مواطنينا.

وعلى الصعيد القاري، سيدي الرئيس، ومن خلال العمل مع الاتحاد الأفريقي، شاركتُ شخصيا في توجيه الإجراءات القارية الجماعية، إلى جانب رؤساء الدول والحكومات الآخرين، الأعضاء في مكتب الاتحاد الأفريقي. واعتمدنا استراتيجية قارية للتخفيف من حدة مخاطر كوفيد-١٩، حققت نجاحا كبيرا في تنسيق الجهود القارية للوقاية من الاعتلال الشديد والوفاة بسبب كوفيد-١٩؛ وكذلك التقليل من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

أصحابَ السعادةِ،

إن ما تعلمناه خلال الأشهر الستة الماضية هو أنه لا يمكن لأي بلد، وأكرر مرة أخرى لا يمكن لأي بلد، أن يدير أزمة بهذا الحجم بمفرده. لقد كان علينا أن نعمل بشكل جماعي من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع العالمي إلى تعزيز التعاون وتقديم المساعدة للبلدان النامية التي تعاني من أوضاع هشة من أجل دعم اقتصاداتها ونظم الرعاية الصحية فيها؛ وتحقيق التغطية الصحية الشاملة على النحو المتوخى في الإعلان السياسي للتغطية الصحية الشاملة لعام ٢٠١٩.

السيد الرئيس،

إن هذه الجمعية هي أعظم منبر للنقاش بشأن المسائل ذات الأهمية السياسية على الصعيد العالمي. ولم تكن التطورات العالمية في أي وقت من الأوقات في تاريخنا الحديث ذات أهمية كما هي اليوم.

وقد أدت الجغرافيا السياسية العالمية والمنافسة بين القوى العالمية إلى تعقيد الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩ وتقويضها بشدة. والواقع أنها تسببت في قلق شديد وقوضت الاستجابات الاقتصادية والاجتماعية المنسقة، التي كان من شأنها جعلنا في موقف أقوى كجماعة عالمية.

أصحابَ السعادة،

بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة دول أفريقيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي، وهي منظمة تضم ٩٧ بلدا، بعضها من البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا، فإنني أدرك تماما الجغرافية السياسية والمنافسة العالمية التي لا تركز على مساعدتنا في أن نقوم بشكل أفضل ببناء عالم أقوى وأكثر أمنا وصحة وازدهارا.

ولا يقل أهمية عن ذلك أنه يجب علينا أن نظل ملتزمين بشكل جماعي بالانتعاش العالمي حتى بعد التصدي للمرحلة الخطيرة من الجائحة. وتسعى البلدان النامية إلى تحسين الوقف المؤقت الحالي لسداد الديون وتمديده حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ والتحديد المبكر لموارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، فضلا عن اتخاذ قرار مبكر بشأن حقوق السحب الخاصة.

أصحاب السعادة،

إنني على ثقة من أننا نملك الاستجابات للتصدي للتحديات التي نواجهها. وتشكل أهداف التنمية المستدامة نموذجا للعمل متعدد الأطراف الذي يجسد التطلعات المشتركة للبشرية؛ من أجل القضاء على الفقر وحماية الغلاف الحيوي لكوكبنا وكفالة الازدهار للجميع.

إن التحديات التي تواجهنا اليوم إنما تؤكد على ضرورة إعادة تأكيد التزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الفقر وعدم المساواة؛ ولكنها تؤكد أيضا على مسؤوليتنا المشتركة عن الإسهام في هذه الرؤية المشتركة بشكل فعال.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بتغير المناخ، أعتقد أن موقف كينيا بشأن تغير المناخ والبيئة معروفٌ للجميع. ويمكن أن يتيح لنا تغير المناخ مضاعفة جهودنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقرّ كينيا بالآثار غير المتناسبة لتفاوت أحوال المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك في الدول ذات البيئات الإيكولوجية الهشة.

وفي هذا الصدد، شرفت كينيا بالمشاركة في استضافة قمة العمل المناخي التي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والتي أسفرت عن التزامات تاريخية، وكذلك عن مبادرات.

وبالمثل، فإن أزمتي فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية المترابطتين تتطلبان عملا عاجلا وجماعيا. إن موطننا العالمي يموت رَوَيْداً رَوَيْداً، وهو الذي كان يعج بملايين الأنواع من المخلوقات، الكبيرة والصغيرة على السواء، التي وهبنا الله إياها. وتدعو كينيا مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة لوقف تدمير تنوعنا البيولوجي.

ويجب أن نوجد توازنا عالميا بين البشر والمخلوقات الأخرى على كوكبنا: الأرض. ويجب أن نحقق الانسجام بين الناس والطبيعة. وعالمنا يتطلع إلينا كي نوقف خرابه! وفي هذا الصدد، نتطلع في كينيا إلى مؤتمر القمة المقبل للتنوع البيولوجي الذي سيُعقد في وقت لاحق.

السيدات والسادة،

إن كينيا، بوصفها البلد المضيف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اللذين نفخر بهما، تدعو إلى تعزيم استدامة هذين البرنامجين ومقومات بقائهما من أجل تحقيق الاتساق بين جميع المسائل البيئية وتلك المتعلقة بالمستوطنات البشرية ومعالجتها في المكان الصحيح، الذي هو مقر هاتين الهيئتين.

ولا تزال كينيا ملتزمة بمواصلة توفير بيئة مواتية للمجتمع العالمي للوفاء بولاية منظمتي الأمم المتحدة الهامتين هاتين، وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وأود أيضا أن أُذكرنا جميعا، سيدي الرئيس، بأن كينيا والبرتغال ستشاركان في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات في الربع الثاني من عام ٢٠٢١. ونرحب بكم جميعا

للمشاركة على أعلى مستوى في لشبونة، إذ نسعى جاهدين لتسخير العلم والابتكار ولزيادة محافظتنا على محيطاتنا والاقتصاد الأزرق والاستخدام المستدام لهما.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أود أن أتوقف في هذه اللحظة لأتقدم بخالص الشكر لكل واحد منكم على انتخاب كينيا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. لقد كان التصويت تأكيدا ساحقا لثقة العديد من الأعضاء في كينيا.

وأود أن أؤكد لكم أن كينيا ستفي بالتزاماتنا تجاه المجلس، بموجب ولاية الاتحاد الأفريقي. وسنعمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء لضمان اضطلاع المجلس بولايته بطريقة شاملة ومستجيبة وتشاورية لأن السلام جهد جماعي.

السيد الرئيس،

لقد كانت كينيا إحدى الدول في الخطوط الأمامية فيما يتعلق بالجهود العالمية لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف. فقد دأبنا على الدعوة إلى ضرورة بناء شراكات من أجل اتباع نهج استراتيجي وعملي لمنع التطرف العنيف ومكافحته، ليس هنا في كينيا أو منطقتنا فحسب، بل على الصعيد العالمي.

وحتى في الوقت الذي نكافح فيه جميع التحديات الأخرى المتعلقة با لتنمية والتعاون، لا يمكننا أن نغض الطرف عن الخطر الداهم دوماً المتمثل في التهديد الوجودي الذي يشكله الإرهاب.

وقد تشرفت كينيا باستضافة أول مؤتمر إقليمي أفريقي رفيع المستوى معني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في تموز/يوليه من العام الماضي. كما ترحب كينيا بالإنشاء المتوخى لمكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هنا في نيروبي.

وبوصفنا دولة ساهمت لمدة طويلة في عمليات حفظ السلام العالمية، تدل خبرتنا على أن التعاون فيما بين مختلف أصحاب المصلحة؛ ووضوح الولاية؛ والتدريب والتجهيز المناسبين للقوات؛ وتحقيق التكامل بين منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وتدابير بناء السلام؛ ومشاركة المرأة بصفة خاصة؛ فضلا عن الاستعراضات الدورية لفعالية البعثات؛ تعزز بشكل كبير عمليات حفظ السلام. وستواصل كينيا الدعوة إلى إجراء مشاورات ثلاثية شاملة ومجدية بين مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

على الرغم من أن العالم قد أحرز تقدما كبيرا منذ إنشاء هذه الهيئة العظيمة، الأمم المتحدة، قبل ٧٥ عاما، فإن التحديات الحالية التي نواجهها قد تبدو محبطة، كما أن المسيرة التي تنتظرنا تبدو مرهقة وشاقة. ولكن الوجود يشبه ماراثونا بأبعاد عالمية.

أنا من بلد يزخر بعَدَّائي الماراثون، ولذلك فإنني أقدّر متطلبات التحمل والعمل الجماعي والمثابرة في العدو على الطريق لتحقيق الفوز. وأعتقد أننا نستطيع الفوز بهذا السباق معا، ويمكن للبشرية أن تنتصر وتؤمن السلام والازدهار في تنوع بيولوجي أكبر لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

أخيراً، سيدي الرئيس،

يتضمن النداء الذي أطلقه مؤخرا لأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي أيضا دعوة إنسانية لرفع الجزاءات الدولية، وتعزيز جهود البلدان الضعيفة والهشة والمتأثرة بالنزاعات، من أجل التصدي للأثر الناجم عن كوفيد-١٩. وأعلن اليوم أن كينيا تؤيد هذه المبادرة.

وفي هذا الصدد، أتوجه بمناشدة خاصة من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فضلا عن الجزاءات المفروضة على زمبابوي والسودان. توفر لنا الأمم المتحدة منبرا لحل الخلافات القديمة، وتخليص أنفسنا من أعباء هذه النزاعات القديمة.

وترغب كينيا أيضا في أن ترى في هذا المنعطف التاريخي بالغ الأهمية، مصدر إلهام للسلام بين فلسطين وإسرائيل.

وتدعو كينيا إلى بذل جهود دولية حقيقية ومتجددة لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع، على أساس وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأود أن أشكركم جميعا على حسن إصغائكم. شكرا لكم وباركم الرب جميعا.

المرفق ١٩

خطاب السيد هايغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول، وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

أود أن أتقدم بتهانينا الحارة لكم ولشعب جمهورية تركيا على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم ناميبيا وتعاونها خلال ولايتكم بصفتكم رئيسا للجمعية العامة. وأعرب عن تقديري الكبير لسلفكم، سعادة البروفيسور تيجاني محمد – بندي، ابن أفريقيا، على قيادته المتميزة لأعمال منظمتنا، ولا سيما خلال فترة صعبة ومرهقة للغاية. كما يسعدني أن أعرب عن إعجابي وتقديري لأداء أميننا العام خلال هذه الفترة الصعبة التي يواجهها العالم.

إن موضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين – ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-١٩ من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال“ يذكّرنا بإنسانيتنا المشتركة وبحقيقة العالم المترابط. وإذ نواجه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وآثارها المدمرة، ينبغي أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالتعاون في عالم يحكمه القانون الدولي ونظام متعدد الأطراف لا ينبغي لأحد أن يشعر بأنه فد تخلف عن الركب.

لقد غيّرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) مسارات سبل كسب قوتنا الاجتماعية والاقتصادية وتفاعلاتنا مع بعضنا البعض. وعلى الرغم من أن تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد ليسا مثاليين، فإنهما أداتان أساسيتان في تعزيز الحوكمة وحماية الحريات المدنية والحقوق الأساسية للشعوب التي نخدمها في بلداننا. إن النظام المتعدد الأطراف الفعال القائم على القواعد هو وثيقتنا للتأمين ضد التهديدات الوجودية مثل الحروب والانتشار النووي والأوبئة وتغير المناخ. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل الدفاع عن تعددية الأطراف بأي ثمن.

السيد الرئيس،

لقد ورطت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) العالَم في أزمة صحية واقتصادية خطيرة لم تشهد حدتها منذ قرن من الزمان. وقد أثرت بصورة غير متناسبة على بعض البلدان أكثر من غيرها، وكشفت عن أوجه الضعف وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وفاقمتها. والآثار الاجتماعية – الاقتصادية السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، التي تُضاعف التحديات القائمة مثل ارتفاع أعباء الديون، وانخفاض الإيرادات المالية، وتدفقات رأس المال إلى الخارج، وعدم توفر إمكانية الوصول الكافي والملائم إلى الأسواق المالية، لا تبشّر بالخير بالنسبة لمستقبل البلدان النامية. ويرجع ذلك إلى أن الأزمة التي تتكشف يمكن أن توقف أو تعكس المكاسب في مجال القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وعدم المساواة. ولهذا السبب ينبغي أن تؤدي هذه الحالة الطارئة الصحية إلى ازدياد الشعور بالطابع الملح للمسألة وإلى تضامن مؤثر متعدد الأطراف. فالعالم بحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، لإطلاق الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء لمكافحة كوفيد-١٩ والتعافي منه الذي تبلغ قيمته بليوني دولار أمريكي. ولئن كنا نسلّم أيضا بمبادرات تخفيف عبء الديون التي أعلنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، فإنني أشجع جميع شركائنا على تسهيل آلياتهم للإقراض في حالات الطوارئ وتسريع الدعم التقني حتى لما يسمى ببلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، مثل ناميبيا. وهذا أمر حيوي لضمان الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، والنشاط الاقتصادي المستدام، وحماية الوظائف والمداخيل.

السيد الرئيس،

تشيد ناميبيا بمنظمة الصحة العالمية لجميع جهودها المستهدفة في مكافحة كوفيد-١٩، بما في ذلك تطوير لقاح على الصعيد العالمي. وينبغي أن يصبح هذا اللقاح، بعد تطويره، سلعة عامة ومتاحا للجميع بحرية وإنصاف. وناميبيا على استعداد للمشاركة في عملية التطوير هذه لصالح مواطنينا والعالم بأسره.

إن التدهور البيئي مشكلة مستمرة ومتنامية، وهو، فعليا، تهديد مميت لأمن شعوبنا. وقد أدت جائحة كوفيد -١٩ إلى تحويل الموارد عن مكافحة تغير المناخ وجهود التخفيف ذات الصلة. ولا يزال شعب ناميبيا يعاني من كوارث بيئية كبرى مثل الفيضانات والجفاف وندرة المياه. ولذلك ينبغي لنا أن نكفل إعادة تجديد تعهداتنا بالتزامات اتفاق باريس. وتؤكد ناميبيا من جديد، بصفتها عضوا في الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، التزامها بالتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها محيطات العالم، التي تتراوح من الاحترار العالمي، إلى تَحمُّض المحيطات، والتلوث البحري، بما في ذلك التلوث بالمواد البلاستيكية، والاستغلال غير المستدام

لمواردها البحرية الحية. ونشيد بدولة السيدة إلنا سولبرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، على تطوير هذه المبادرة المتميزة، ونتطلع إلى العمل مع النرويج والأعضاء الآخرين في الفريق لمواجهة هذه التحديات.

السيد الرئيس،

عندما خاطبت هذه الجمعية الموقرة قبل عام واحد، بصفتي عضوا في اللجنة المؤلفة من عشرة من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أعربت عن رغبتي في أن يُنظر إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة على أنه فرصة لإنجاز عملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤكد ناميبيا مجددا أن القارة الأفريقية تود أن ترى أن المجلس بعد إصلاحه يعكس الموقف الأفريقي المشترك، الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب والتوجه بالشكر لأولئك الذين أعربوا عن تأييدهم للموقف الأفريقي المشترك. وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن – وهو القرار الذي اتخذ تحت الرئاسة الناميبية لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ – يجب علينا أن نحتفل بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، مع التسليم أيضا بأنه لا يزال هناك العديد من التحديات. وأتطلع إلى افتتاح المركز الدولي للمرأة من أجل السلام في ناميبيا في الشهر المقبل. والهدف من إنشاء المركز أن يصبح معهدا للامتياز في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات لدعم وضمان أن تتوافر للمرأة الأدوات الكافية للإسهام في مستقبل البشرية.

السيد الرئيس،

إن أهداف التنمية المستدامة المترابطة الـ ١٧ ووعدها بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب بحلول عام ٢٠٣٠، تبدو جوفاء بالنسبة لشعبي فلسطين والصحراء الغربية، اللذين لا يزالان تحت الاحتلال. لقد تُرِكَا خلف الركب. إننا، كأمة شهدت موجة من التضامن الدولي خلال الأيام الحالكة لكفاحنا من أجل الاستقلال، نود أن نعرب عن دعمنا المستمر لحق شعبيّ فلسطين والصحراء الغربية في تقرير المصير والحرية. ونأمل أيضا أن يتم الانتهاء قريبا جدا من البحث عن مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تأييدنا للتوصل إلى تسوية تحقق سلاما عادلا ودائما وشاملا بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم من النكسات السياسية والدبلوماسية، ولا سيما التهديدات المستمرة بضم الأراضي الفلسطينية، فإننا لا نزال نأمل في التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل يكفل حقوق جميع أفراد الشعب الفلسطيني ويضمن عودتهم إلى ديارهم، مع ضمان السلام والأمن للشعب الإسرائيلي كذلك.

وفي الوقت الذي يكافح فيه العالم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تواجه بعض الدول الأعضاء عقبات في مكافحة هذا الفيروس أكثر من غيرها، بما في ذلك الدول المفروض عليها جزاءات. ودعما للسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والوحدة والازدهار في زمبابوي الشقيقة، فإنني أدعو مرة أخرى إلى رفع الجزاءات المفروضة عليها. وما فتئ الرئيس إمرسون منانغاغوا يسعى إلى إجراء إصلاحات ستمكن شعب زمبابوي من السير على طريق التنمية المستدامة والسلام. ولذلك، فإن استمرار الجزاءات يقوّض هذه الجهود الرامية إلى تنمية شعب زمبابوي.

السيد الرئيس،

تكرر ناميبيا الإعراب عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، المفروض على شعب كوبا. وما زلنا نعرب عن تأييدنا لحكومة كوبا وشعبها، وندعو إلى رفع غير مشروط للحصار واحترام سيادة كوبا. وانطلاقا من روح إيجاد عالم أكثر عدلا وسلاما وتكافلا، نعزز فيه التعايشَ السلمي والمتناغم فيما بين جميع الأمم، تتطلع ناميبيا إلى اليوم الذي تُستَعاد فيه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بشكل كامل.

لقد تميزت الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية بأنها نصيرة للمساواة والوحدة. وفي هذا الوقت الحرج، حيث نواجه العديد من التحديات التي تهدد مستقبلنا، فإننا نتطلع إلى هذه المنظمة العظيمة لكي تقدم مرة أخرى حلولا حاسمة لمشاكلنا. ولذلك، فلنؤازر بعضنا بعضاً ونتكاتف بروح تعددية الأطراف، من أجل دحر كوفيد -١٩، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وصون السلام العالمي والكرامة الإنسانية لكل رجل وامرأة وطفل في العالم.

شكراً لكم.

المرفق ٢٠

خطاب السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

سعادة السيد فولكان بوزكير،

رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي السيد أنطونيو غوتيريش،

الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛

أصحاب السعادة السفراء؛

رؤساء الوفود؛

حضرات المندوبين الموقرين،

السيدات والسادة:

يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، باسم حكومة ليبريا وشعبها.

وقبل أن أبدأ خطابي، أود أن أشيد بجميع المكافحين في الصفوف الأمامية الذين ضحوا بأرواحهم لإنقاذ حياة الآخرين خلال فترة كوفيد-١٩. كما أود أن أزجي شكرا خاصا لجميع مؤسسات ومنظمات الصحة العامة في جميع أنحاء العالم التي تعمل بلا كلل لوضع حد لهذا الفيروس الخطير الذي أودى بحياة ملايين عديدة في هذا الوقت القصير.

وأعرب عن بالغ تعاطفي وخالص التعازي للأسر المكلومة للذين فقدوا أرواحهم بسبب هذا المرض الفتاك. تغمدهم الله بواسع رحمته.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

أهنئ سعادة السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين، وأؤكد له دعم ليبريا الكامل في الاضطلاع بواجباته الجديرة بالثناء. ولا يساورنا شك، سيدي الرئيس، في أنكم ستقودون هذه الهيئة الموقرة بنجاح وستكونون على مستوى التوقعات والثقة التي وضعت فيكم خلال هذه الأوقات العصيبة.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد بندي، على الطريقة القديرة التي أدار بها شؤون الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على حماسه وتفانيه الشخصي لعمل الأمم المتحدة؛ ولما أبداه من بعد نظر في وضع استجابات مبتكرة لتحديات جائحة كوفيد-١٩ المميتة هذه.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الموقرون:

إن الموضوع الذي اختير للمناقشة العامة هذا العام، ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-١٩ من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال“، هو الموضوع الأنسب، إذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها في خضم طغيان جائحة عالمية أصابت ما يقرب من ثلاثين مليون مواطن من معظم دولها الأعضاء، وأزهقت أرواح ما يقرب من مليون شخص على الصعيد العالمي خلال ما يربو قليلا على ستة أشهر.

وباسم ليبريا حكومة وشعبا، أعرب عن تقديري الحار لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ولجميع المنظمات الدولية على التضامن العالمي الذي شهدناه في مواجهة مرض فيروس كورونا.

لقد وقف العالم معا. وقد تأثرت البلدان الغنية والبلدان الفقيرة جميعا وهي تعمل معا للقضاء على هذه الآفة. لقد علمنا كوفيد-١٩ أننا كبلدان، غنية أو فقيرة، متقدمة أو غير متقدمة النمو، توحدنا كلّنا إنسانيتنا المشتركة. ويجب علينا جميعا أن نسمو فوق الانقسامات العادية لكي نعمل من أجل عالم أفضل وأكثر عدلا وأكثر اتحادا.

إن أفريقيا، يا أصحابَ السعادةِ، قد تضررت بشدة من هذه الجائحة، رغم أن القارة لم تشهد عدد الوفيات والإصابات الذي شهده العديد من البلدان المتقدمة النمو. ولا يسعنا إلا أن نعزو ذلك إلى رحمة ربنا الذي حرص على عدم تحقق التنبؤات بأعداد هائلة من الوفيات في قارة أفريقيا.

وفي ليبريا، تمكنا من الاستفادة من تجربتنا السابقة قبل ست سنوات مع وباء فيروس الإيبولا، وأنا فخور بأن أقول إن الحكومة وشركاءها الإنمائيين قد نظموا استجابة قوية على الصعيد الوطني يبدو أنها احتوت مرض فيروس كورونا في الوقت الحاضر.

ونتيجة لذلك، لم يُصب بكوفيد-١٩ حتى الآن سوى قرابة ١٣٢٠ ليبيرياً، وقد تعافى منهم نحو ٢١٣ ١، مع وفاة حوالي ٨٢ ليبريا بسبب هذا الوباء.

ولذلك، أود أن أتقدم بشكر خاص إلى شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف على الدعم القوي الذي تلقته ليبريا لمواجهة حالة الطوارئ لمرض فيروس كورونا وللمساعدة على دعم الاقتصاد الليبري. وقد وضعت الحكومة الآن خطة للإنعاش الاقتصادي لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩ تعطي الأولوية للإجراءات والاستثمارات قصيرة الأجل في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والسياحة، كوسيلة للحد من أثر مرض فيروس كورونا ولتوفير الأساس للانتعاش الاقتصادي كذلك.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

لا شك في أن الأمم المتحدة لا تزال اليوم أهم محفل للسلام وحل النزاعات ومنع نشوب الحروب، وتسوية المنازعات بين دول العالم، فضلا عن أنها المنظمة الدولية الرئيسية التي تخدم احتياجات البشرية جمعاء من خلال مختلف وكالاتها الإنسانية. ومع ذلك، فقد تغيّر العالم كثيراً منذ أن ظهرت إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الثانية، وشهدت تشكيلةُ القوى التي برزت عندما صيغ ميثاقها لأول مرة والتي قامت على أساسها هياكل صنع القرار، العديد من التحولات الهامة على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية.

ولذلك، هناك حاجة ملحة لاستعراض أولويات الأمم المتحدة وتعديلها وإعادة تركيزها بحيث

يمكن أن تصبح أكثر أهمية وأكثر فعالية في مواجهة التحديات التي تطرحها اليوم التحالفات والحقائق العالمية الجديدة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لشمول أضعف الفئات في مجتمعاتنا، التي تتطلب احتياجاتهم الخاصة عقلية جديدة ومختلفة.

وفي إطار عملية إعادة التقييم هذه، اعتمدت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ مجموعة من ١٧ هدفا عالميا من المقرر تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. إن أهداف التنمية المستدامة هذه، كما يطلق عليها عادة، يقصد بها أن تكون بمثابة خارطة طريق لجهودنا الجماعية لتحقيق السلام والرخاء للبشرية جمعاء.

لقد مضت خمس سنوات على الخطة التي مدتها ١٥ عاما، ومع بقاء ١٠ سنوات فقط، بات من الواضح بالفعل أنه سيتعين علينا مضاعفة جهودنا والتعجيل بإجراءاتنا في مجالات كثيرة إذا أردنا تحقيق أي من هذه الأهداف السامية أو جميعها بحلول نهاية هذا العقد.

السيداتُ والسادةُ الموقرون:

لقد اتخذت حكومتي تدابير عديدة منذ انعقاد الجمعية العامة الرابعة والسبعين لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي لا تزال تعصف ببلدنا.

فعلى سبيل المثال، شهد إغلاقنا للمدارس من أجل احتواء جائحة مرض فيروس كورونا زيادةً غير مسبوقة في الآونة الأخيرة في حالات الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي ترتكب ضد الشابات والفتيات اللواتي تعين عليهن البقاء في المنزل.

وتصديا لهذا الوباء في إطار هذه الجائحة، عقدنا مؤخرا مؤتمرا وطنيا شارك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعنف الجنسي والجنساني. وأدى ذلك إلى المصادقة على خارطة طريق شاملة تهدف إلى التخفيف من وقوع حالات هذا الخطر في مجتمعنا. واستنادا إلى التوصيات المنبثقة عن خريطة الطريق، أعلنت حكومتي أن الاغتصاب حالة طوارئ وطنية، وعينت مدعيا عاما خاصا للاغتصاب، وأنشأت سجلا لمرتكبي الجرائم الجنسية، وأنشأت فرقة عمل للأمن الوطني معنية بالعنف الجنسي والجنساني.

وفيما يتعلق بمسألة إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولأول مرة في بلدنا، وافق شيوخ القبائل على تولي زمام الأمور لإنهاء هذه الممارسة الضارة. وقد أسفر ذلك إلى أول تعليق من نوعه لجميع مدارس الأدغال التقليدية في ليبريا، حيث تنفذ هذه الممارسة الضارة.

وبالإضافة إلى ذلك، سنّنا مؤخرا قانون مكافحة العنف العائلي؛ وهو صك قانوني يسعى إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال والرجال.

وللفت الانتباه أيضاً إلى استمرار الفساد وتفشيه في مجتمعنا، عقد مؤخرا مؤتمر وطني لمكافحة الفساد حضره جميع أصحاب المصلحة، في محاولة لإيجاد حلول عملية ودائمة لهذه المشكلة قديمة العهد.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

نعتقد أن صون السلم والأمن العالميين له أهمية قصوى بالنسبة للنمو والتنمية العالميين. فكلُ أمة بدون سلام هشةٌ، ومستقبلها يكتنفه عدم اليقين. ولذلك، إذ نرسم طريقا جديدا للرخاء المشترك، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. وفي الوقت الذي نواجه فيه هذه التحديات الجديدة، ستصبح تعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي ذات أهمية متزايدة في معالجة المشاكل المعقدة التي يتعين علينا حلها الآن.

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والزملاء الموقرين، يجب أن نواصل جميعا العمل معا كمجتمع عالمي لمواجهة الأمراض والأوبئة، ومكافحة الفقر، ومنع الحروب. وليبريا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تطرح نفسها كشريك قوي في مواجهة هذه التحديات العالمية.

شكراً لكم.